

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

إعداد وتحليل التقارير المالية

تأليف

د. محمد رزق عبد الغفار
د. عماد سيد عبد الغفار
د. عادل حسيت ثابت
د. محمود فاروق كامل

مراجعة

د. زايد سالم أبوشناف
د. سمية أمين على
د. مدحت عبد الرشيد نوفل

مكتبة:

تمثل القوائم والتقارير المالية مخرجات النظام المحاسبي، وتشمل تلك التقارير على مجموعة من القوائم التي تتضمن بيانات مالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية لمنشأة معينة، وتوضح هذه القوائم والتقارير المالية صورة كاملة للمنشآت بما يمكن قارئ تلك القوائم من تفهم وضع المنشأة ويساعده في اتخاذ القرارات، إلا أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل انتقادي لتلك القوائم والتقارير المالية للتوصل إلى ما تفصح عنه من مؤشرات ودلالات تساعد مستخدميها في الحكم على الجوانب المختلفة لأداء المنشأة محل التحليل وبما يسهم في ترشيد قراراتهم، وفي هذا الصدد يهدف هذا المقرر "إعداد وتحليل التقارير المالية" إلى تقديم أساسيات تحليل ونقد القوائم المالية ويقدم الطريقة التي تمكن من تفسير وتحليل تلك القوائم بشكل متعمق بما يساعد مستخدمي القوائم المالية من فهم البيانات الواردة بتلك القوائم ومن اتخاذ القرارات الملائمة.

ويتضمن هذا المقرر خمسة فصول ، الأول لعرض الاطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية (د. عادل ثابت) ، والثاني لأساسيات التحليل المالي (د.محمد رزق) والثالث للتحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية (د.محمود فاروق) ، والرابع لتقييم الأداء باستخدام قائمة التدفقات النقدية (د.عماد سيد) أما الخامس خصص للتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت (د. عماد سيد).

هذا وقد قام بمراجعة هذا المؤلف كل من أ.د. مدحت عبد الرشيد نوفل ود. زايد سالم ، ود. سمية أمين.

والله الموفق والمستعان

المؤلفون والمراجعون

القاهرة أكتوبر ٢٠٢٠

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
٩	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير والقوائم المالية
٦٣	الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي
١٢١	الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية...
١٧٧	الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء.....
٢٤٣	الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت
٢٧٥	تطبيقات عملية في إعداد وتحليل التقارير المالية
٣١٠	المراجع

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير والقوائم المالية

أولاً: الأهداف التعليمية:

بعد الانتهاء من دراسة محتويات هذا الفصل، ينبغي أن يكون الطالب قادراً على :

١. التعرف على المقومات الأساسية للنظام المحاسبي.
٢. التمييز بين الخصائص الأولية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.
٣. تحديد الأنواع المختلفة للتقارير المالية وأسس إعدادها.
٤. الإلمام بالأطراف المستفيدة من التقارير المالية.
٥. استيعاب وفهم مكونات القوائم المالية وكيفية إعدادها وطرق عرضها.
٦. ادراك أهمية القوائم المالية وتوظيف المعلومات الواردة بهذه القوائم لتحقيق أهداف التحليل المالي.

ثانياً: عناصر الفصل :

١/١: المحاسبة كنظام للمعلومات:

- ١/١/١ : مقومات النظام المحاسبي.
- ٢/١/١ : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢/١: التقارير والقوائم المالية:

- ١/٢/١ : أنواع التقارير المالية.
- ٢/٢/١ : أسس إعداد التقارير المالية.
- ٣/٢/١ : الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.

٣/١: إعداد القوائم المالية الأساسية:

- ١/٣/١: قائمة المركز المالي.
- ٢/٣/١: قائمة الدخل.
- ٣/٣/١: قائمة التدفقات النقدية.
- ٤/٣/١: قائمة التغير في حقوق الملكية.

٤/١: خلاصة الفصل الأول

٥/١: حالات عملية .

مقدمة :

تُعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي لأي منشأة، حيث أنها تعد بمثابة الوعاء الذي تجمع فيه البيانات والمعلومات عن الأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وذلك لتقديمها وعرضها في صورة إجمالية وملخصة لأصحاب المصالح للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي فهي ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما وسيلة لمستخدميها.

فقد أشار في هذا المجال فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن القوائم المالية تُعتبر عصب التقارير المالية، وهي تحتوي على كثير من المعلومات والتي يحتاجها المستفيدون من هذه القوائم، هذا بالإضافة إلى معلومات تحتويها التقارير المالية ولا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة والعوامل الاقتصادية أو السياسية المؤثرة عليها مستقبلاً.

وعلى ضوء ما تقدم، سوف يتناول هذا الفصل الموضوعات التالية:

١/١ : المحاسبة كنظام للمعلومات.

٢/١ : التقارير والقوائم المالية.

٣/١ : إعداد القوائم المالية الأساسية.

٤/١ : خلاصة الفصل الأول.

٥/١ : حالات عملية .

١/١ : المحاسبة كنظام للمعلومات :

تهدف المحاسبة كنظام للمعلومات إلى توفير معلومات مفيدة، حيث يمكن تعريف المحاسبة بصفة عامة بأنها نظام فرعى داخل المنشأة يقوم بتجميع البيانات وتحليلها وتبويبها وتشغيلها (يدويًا أو إلكترونيًا) وتحويلها إلى معلومات، وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المختلفة داخل المنشأة وخارجها، وذلك بهدف مساعدة هذه الأطراف في اتخاذ ما يحتاجونه من قرارات.

أما الأطراف المختلفة التي تهتم بالمعلومات المحاسبية فهي إما أطراف داخلية تتمثل في الإدارة، أو أطراف خارجية تتمثل في جهات الرقابة والإشراف الخارجي كالجهاز الحكومية وأجهزتها الرقابية، والمستثمرون سواء كانوا مستثمرون حاليون أو مرتقبين، والدائنون، والعملاء والموردون، والبنوك ومؤسسات التمويل المختلفة الخ.

كما تؤدي المحاسبة دورها كنظام معلومات متكامل يزود أطرافاً كثيرة بالمعلومات من خلال عمليات مترابطة ومتسلسلة ومتكاملة، يمكن تحديد معالمها الرئيسية في أربع خطوات متتالية، هي:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بشأن المنشأة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية أولية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية بكفاءة وفعالية؛
- تشغيل ومعالجة البيانات الأولية وفق مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدميها؛
- إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين؛
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

1/1/1 : مقومات النظام المحاسبي :

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية تمثل أركان ودعائم النظام وتتمثل هذه المقومات في:

أولاً : المستندات (المجموعة المستندية):

حيث تعتبر المجموعة المستندية أحد أهم أدوات النظام التي يتم من خلالها نقل وتداول البيانات بين أطراف النظام. بجانب اعتبارها أحد أهم أدوات المراجعة والتدقيق، باعتبار أن المستندات تمثل الدليل الموضوعي المؤيد لصحة العمليات المالية، ما ينتج عنها من بيانات.

ثانياً: الدفاتر (المجموعة الدفترية):

وتمثل المجموعة الدفترية الأدوات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي في تخزين البيانات وتبويبها وتحليلها وتشغيلها.

ثالثاً: التقارير:

وهي الأداة التي تُستخدم بواسطة النظام في عرض المعلومات وتوصيلها إلى مستخدمي النظام، وهي تمثل قناة الاتصال بين النظام المحاسبي وبين الأطراف المختلفة التي تعتمد على المعلومات التي ينتجها النظام.

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير المالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يجب أن يكون التقرير ملائماً للمستوى الإداري الذي يُقدم إليه، وتُعتبر المعلومة ملائمة إذا أدت إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
- أن يتضمن التقرير قدرًا من المعلومات تتيح زيادة المعرفة لدى متخذ القرار.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- مراعاة تحقيق الاتساق بين درجة التفصيل والمستوى الإداري المُقدم إليه التقرير.
 - الدقة والتوقيت السليم.
 - الوضوح والقابلية للفهم: بمعنى استخدام كافة وسائل الإيضاح التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات لمستخدمي التقارير وهذا يتطلب في كثير من الأحيان استخدام الرسوم والمخططات البيانية.
 - القابلية للمقارنة: أي أن تتضمن التقارير مقارنات بين أداء فعلى وأداء مخطط وأداء عن العام الحالي وأداء عن الأعوام السابقة .
- ٢/١/١ : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :**

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن المعلومات ليست على نفس القدر من النفع عند اتخاذ القرارات، فحتى تكون المعلومة مفيدة ونافعة يجب أن تتصف بمجموعة من الصفات والتي سُميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والجدول التالي يوضح هذه الخصائص:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

إمكانية الاعتماد (المصدقية)	الملاءمة	الخصائص الأولية
<p>تتسم المعلومات المحاسبية بالمصدقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. ولكي تتسم المعلومات المالية بالمصدقية يجب أن تتوافر بها ثلاث صفات:</p> <p><u>القابلية للتحقق</u>: تكون المعلومة قابلة للتحقق عندما توفر نتائج يمكن التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص ذات القوائم المالية.</p> <p><u>التمثيل الصادق</u> : عندما يكون هناك اتفاقاً بين المقياس أو الوصف المالي المعين والظاهرة الاقتصادية أو الحدث الذي يتم قياسه أو وصفه؛ بمعنى أن تُمثل الأرقام ما حدث بالفعل.</p> <p><u>الحيادية</u> : يشير إلى أن تكون المعلومة خالية من التحيز، بمعنى أنها يجب ألا يتم اختيارها بحيث تكون في صالح مجموعة معينة من أصحاب المصالح على حساب غيرهم.</p>	<p>يُقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في متخذي القرار. حيث تساعد المعلومات الملاءمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات)، كما أن المعلومة الملاءمة هي تلك التي تساعد مستخدميها في تأييد أو تصحيح توقعاتهم المستقبلية، أي تكون لهذه المعلومات القدرة على تقديم تغذية عكسية، وكذلك يجب تقديمها في الوقت المناسب.</p> <p>وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية الملاءمة يجب أن تنصف بالقيمة التنبؤية والتغذية العكسية.</p>	

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

الثبات	القابلية للمقارنة	الخصائص الثانوية
أي أن تقوم المنشأة باستخدام نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث من فترة لأخرى، بمعنى الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، ولا يعني هذا عدم إمكانية التغيير في الطريقة المحاسبية وإنما يجب أن يكون هذا التغيير مبرراً ومفصلاً عنه في القوائم المالية.	أي إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عن منشأة معينة مع معلومات مماثلة عن منشآت أخرى في نفس الفترة، وهذا يتطلب أن يتم قياس المعلومات والتقارير عنها بنفس الطريقة في المنشآت المختلفة.	كي تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة يجب أن تتصف ب:

٢/١ : التقارير والقوائم المالية:

إن التقرير في إطار النظام المحاسبي بصفة عامة ما هو إلا وسيلة أو أداة لعرض وتوصيل المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للأطراف المستفيدة، وقد تتضمن التقارير معلومات مالية فقط وفي هذه الحالة تسمى بالقوائم المالية، وقد تتضمن التقارير مكونات مالية وغير مالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة وفي هذه الحالة تسمى بالتقارير المالية مثل تقرير لجنة المراجعة وتقرير مجلس الإدارة والجداول المرفقة بالتقرير السنوي للمنشأة وكذلك نشرات الاكتتاب والتقارير المقدمة للجهات الحكومية وغير ذلك. مع ملاحظة أن القوائم المالية تتم مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل بخلاف محتويات التقارير الأخرى التي تُعد بمعرفة الإدارة والتي قد لا تخضع للمراجعة من قبل مراجع خارجي مستقل. وتتلخص أهداف التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات مناسبة للمستفيدين تساعدهم في اتخاذ العديد من القرارات وذلك على النحو التالي:

- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرقبون في اتخاذ قرارات الاستثمار المتعلقة بـ (شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين).

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون والدائنون في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون والدائنون في تقدير العائد من الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين.
- توفير معلومات عن موارد المنشأة (الأصول) والمطالبات التي تكون على المنشأة للغير (الالتزامات) أو للمساهمين (حقوق الملكية)، والتغيرات في هذه الموارد وتلك المطالبات سواء للغير أو للمساهمين.
- القياس الدوري لدخل المنشأة.
- توفير معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال.

١/٢/١ : أنواع التقارير:

تُعتبر التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، وتتعدد طرق تصنيف وتقسيم التقارير المالية حسب الأساس المستخدم في التصنيف وفيما يلي أهم هذه التصنيفات:

أولاً : التصنيف حسب الجهة المستفيدة من التقارير:

أ - تقارير داخلية :

هي التقارير المُعدة لاستخدامها من قبل الإدارة وتتضمن المعلومات المالية التي يُنتجها النظام المحاسبي بهدف توصيلها إلى المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة في شكل قوائم وتقارير مالية.

ب - تقارير خارجية:

تمثل التقارير المُعدة للمستخدمين الخارجيين، وتتضمن:

- **تقارير خارجية ذات استخدام أو غرض خاص:** تُعد لمقابلة احتياجات أطراف محددة كالبنوك والضرائب وسوق الأوراق المالية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- **تقارير خارجية ذات استخدام أو غرض عام:** تُعد لمقابلة الاحتياجات المشتركة لكافة الأطراف ذات المصلحة والمهتمة بالمنشأة، وتتضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات.

ثانياً: التصنيف حسب الهدف من إعداد التقارير:

• تقارير التخطيط :

تتعلق تقارير التخطيط باتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وغالبًا ما تأخذ هذه التقارير الشكل التحليلي الذي يعتمد على تحليل الاتجاهات Trends بهدف تقدير القيم لفترة أو فترات مستقبلية مثل ذلك التنبؤ بالإيرادات أو قيم المبيعات وكمياتها. وغالبًا ما تصب هذه النوعية من التقارير وتُبلور في صورة موازنات تخطيطية متكاملة تتضمن تقديرات النشاط الخاص بالمنشأة لفترة زمنية مقبلة (موازنات جارية) أو لفترات زمنية طويلة (موازنات رأسمالية). وهذه النوعية من التقارير عادة ما تتسم بالدورية، وعادة ما يُستخدم الحاسب الآلي في تصميم برامج تطبيقية خاصة بإعداد هذه النوعية من التقارير.

• تقارير الأداء :

هي التقارير التي تعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل المنشأة خلال فترة معينة ، وعادة ما تستخدم هذه التقارير في الرقابة وتقييم الأداء ومن أمثلة هذه النوعية من التقارير قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، والتقارير الشهرية والربع سنوية عن المبيعات، وقوائم التحليل المالي، قوائم تحليل انحرافات الموازنة... الخ.

وعادة ما تتسم هذه التقارير أيضا بالدورية ومن ثم أيضا يتم تصميم برامج تطبيقية خاصة بإعداد هذه النوعية من التقارير إلكترونياً وبصورة دورية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

• التقارير الخاصة:

وهي ذلك النوع من التقارير التي تعد بناءً على طلب الإدارة ، وتُعد لتحقيق أهداف معينة منها:

- الحصول على معلومات لاتخاذ قرارات خاصة مثل شراء أو تأجير بعض الأصول الثابتة ، شراء أو صنع بعض قطع الغيار.
- قبول أو رفض البيع بأسعار مخفضة ، وكذلك الاستمرار في إنتاج بعض السلع أو إيقاف إنتاجها ... الخ.
- توفير معلومات عن بعض المشاكل الهامة التي تواجه المنشأة مثل التقارير عن الطاقة العاطلة في بعض الأقسام ، تقارير عن طلبيات العملاء التي لم يتم تلبيةها ، تقارير عن بعض اصناف المواد الخام المطلوبة للإنتاج ... الخ.
- الحصول على معلومات اضافية عن أسباب الانحرافات غير العادية التي تعرضت لها عمليات المنشأة، أو عن بعض الفرص الاستثمارية ... الخ.
- تُعد لمقابلة احتياجات أطراف محددة كالبنوك والضرائب وسوق الأوراق المالية.

وتتميز التقارير الخاصة بأنها تقارير تُطلب عند الحاجة أي أنها تقارير غير دورية، ومن ثم لا يتم برمجتها إلكترونياً، إنما يتم الاستعانة بالحاسب الآلي في إعداد هذه التقارير للاستفادة من أدوات التحليل المالي التي توفرها بعض برامج الحاسب كما هو الحال في برنامج MS Excel حيث يتم الاستفادة من أدوات التحليل المتاحة بالبرنامج مثل وحدات السيناريو Scenario ، ومعالج الحلول Solver في اجراء التحليلات المالية اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٢/٢/١ : أسس إعداد التقارير والقوائم المالية:

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تُعدها المنشآت، ويُعد المعيار المحاسبي الأول المعيار الذي حدد الأسس العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها، كما أنّ لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة أصول والتزامات وحقوق الملكية للمنشأة، وكذلك طريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت. وقد تم تصميم هذا المعيار بصفة أساسية لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة؛ أي يهدف إلى بيان الأساس في كيفية عرض البيانات المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى.

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) على عدة أسس عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي :

• سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة:

١. يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. وفي جميع الأحوال يتحقق العرض السليم للقوائم المالية إذا ما تم تطبيق معايير المحاسبة تطبيقاً سليماً مع توفير الإفصاحان الإضافية متى كانت ضرورية.

٢. ينبغي على المنشأة التي تعد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة أن تفصح عن التزامها بهذه المعايير. ولا تعتبر القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في كل معايير المحاسبة.

• الاستمرارية:

يراعى عند إعداد القوائم المالية، أن تقوم الإدارة بعمل تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار، ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك.

• أساس الاستحقاق:

يتم إعداد جميع القوائم المالية على أساس الاستحقاق فيما عدا قائمة التدفقات النقدية فإنها تُعد طبقاً للأساس النقدي.

• الثبات في العرض:

يجب تطبيق مبدأ الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة لأخرى، ما لم:

- يحدث تغييراً ملموساً في طبيعة عمليات المنشأة .
- يتبين أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يؤدي إلى عرض أكثر ملائمة.
- يتطلب معيار محاسبي آخر إجراء تغيير في العرض.

• الأهمية النسبية والتجميع:

يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية. أما البنود غير الهامة فإنه يتم تجميعها مع البنود التي لها طبيعة أو أهمية مماثلة ولا يتطلب الأمر عرض كل منها على حدة.

• المقاصة :

لا يجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، ولا بين الإيرادات والمصروفات، ما لم يكن ذلك مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة آخر.

• المعلومات المقارنة :

١. يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل

المعلومات الرقمية في القوائم المالية.

٢. يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب

البنود في القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك، وإذا تم إعادة التبويب

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

يجب الإفصاح عن: طبيعة إعادة التبويب، قيمة البنود التي تم إعادة تبويبها، سبب إعادة التبويب.

٣. إذا تعذر إعادة التبويب، يجب الإفصاح عن: سبب تعذر إعادة التبويب، طبيعة التسويات التي كان يجب إجراؤها في حالة إعادة التبويب.

٣/٢/١: الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية:

يمكن تقسيم المستفيدين من التقارير والقوائم المالية إلى مجموعتين رئيسيتين، هما:

أولاً : مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمنشأة:

تشمل هذه المجموعة المستثمرون الحاليون والمرقبون، وكذلك المقرضون الحاليون والمرقبون، ومصلحة الضرائب، والجهات الحكومية، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والموردون. وفيما عدا الإدارة يعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظراً لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة.

ثانياً: مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة:

تشمل هذه المجموعة الجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسئولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد. ويعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظراً لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة.

كما يمكن تقسيم المستفيدين في المجموعتين السابقتين حسب قدرتهم أو سلطتهم على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة إلى مجموعتين كالآتي:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

أولاً : مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة:

وتشمل هذه المجموعة مصلحة الضرائب، والجهات الحكومية ، والإدارة، والجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد.

ثانياً: مستفيدون ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة:

وتشمل هذه المجموعة باقي قطاعات المستخدمين على الرغم من أن بعض المقرضون قد تتوافر لديهم القدرة على تحديد بعض المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة. ولكن نظرًا لأنه في معظم حالات الإقراض يعتمد المقرضون إلى حد كبير على القوائم المالية التي تقدمها المنشأة ونظرًا لعدم قدرة هذا القطاع من المستفيدين على فرض معايير محاسبة مالية يتم على أساسها إعداد القوائم المالية المقدمة إليهم فقد تم تصنيفهم ضمن هذه المجموعة من قطاعات المستفيدين.

كما يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التقارير المالية إلى مستفيدين خارجيين مثل المقرضون ، والمستثمرون الحاليون والمرقبون، والمحللين الماليين الخ، وكذلك مستخدمين داخليين مثل الإدارة، والنقابات العمالية. وفيما يلي احتياجات كلا المجموعتين بشكل أكثر تفصيلاً:

• المقرضون :

مثل الموردون والبنوك وحملة السندات حيث تساعدهم القوائم والتقارير المالية في تحديد المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها، ويمكنهم الحصول على هذه المعلومات من:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

قائمة التدفقات النقدية	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي
- توضح صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	- توضح صافي الدخل من نشاط التشغيل.	- مقارنة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والنسبة بينهما.
- المصادر المختلفة للتدفقات النقدية والتطور والنمو فيها.	- توضح عدد مرات تغطية الفوائد بما يعنى قدرة أرباح المنشأة على تغطية عبء الديون.	- مدى اتساق هيكل التمويل، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات.

• المستثمرون الحاليون والمرتقبون:

حيث يكون هدفهم من القوائم المالية الاطمئنان على استثماراتهم والتحقق من مدى كفاءة الإدارة. ويمكنهم الحصول على هذه المعلومات من خلال حساب بعض النسب والمؤشرات مثل معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة التداول، ونسبة التداول السريعة، ومعدل دوران رأس المال العامل.... الخ.

يقوم المستثمر الحالي بحساب هذه النسب والمؤشرات المالية بهدف تقييم استثماراته، أما المستثمر المرتقب فيقوم بحساب هذه النسب والمؤشرات المالية بهدف اتخاذ قرار الاستثمار في المنشأة من عدمه.

• الهيئات والجهات الحكومية:

مثل مصلحة الضرائب والجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد.

• الإدارة:

حيث تساعد القوائم المالية الإدارة في تحديد ما اذا كانت المنشأة تسير في الاتجاه الصحيح وتساعدنا أيضا في اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بتوسيع النشاط وتحديد مصادر التمويل المناسبة.

• الموظفون ونقاباتهم العمالية:

تقدم قائمة الدخل معلومات عن الأجور والمكافآت والمزايا النقدية والعينية والرعاية الصحية للعاملين، كما أن قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل تقدم معلومات عن مدى حصول العاملين على نصيبهم في الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى بعض التقارير الأخرى مثل تقرير مجلس الإدارة والذي يقدم معلومات هامة عن مدى مساهمة الإدارة ووفاءها بكافة التزاماتها تجاه موظفيها.

٣/١: إعداد القوائم المالية الأساسية :

كان هدف واهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزاً على الدخل وعلى ربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأة على توليد النقدية، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بقائمة الدخل إلى الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، حيث كانت أهداف القوائم المالية تقتصر على تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي، وكذلك إظهار نتائج إدارة المنشأة ومساءلتها عن مواردها المالية، وأصبح الاهتمام الآن يشمل محاولة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من أجل معرفة القدرة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد للمستثمرين والدائنين، وتشمل أيضاً تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات المقابلة لهذه الموارد، والمعلومات التي لها تأثير على العمليات والأحداث، والظروف التي أدت تغيير الموارد والالتزامات، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار والعمليات الأخرى.

هذا ولقد تعارضت الآراء حول أي من القوائم المالية أكثر أهمية، فالبعض يرى أن قائمة الدخل تعتبر أكثر أهمية لأنها تُظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام الفعلية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

كما يرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات تجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقييم مدى قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار.

هذا وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته من نتائج، وتلتزم المنشآت على اختلافها بإعداد أربع قوائم أساسية هي:

◀ قائمة المركز المالي.

◀ قائمة الدخل الشامل.

◀ قائمة التدفقات النقدية.

◀ قائمة التغير في حقوق الملكية.

وفيما يلي عرضاً لكيفية إعداد هذه القوائم المالية مع بيان أسس التبويب طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

١/٣/١ : قائمة المركز المالي :

تركز هذه القائمة على تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشآت وكذلك الالتزامات المقابلة لهذه الموارد سواء للغير أو للمساهمين، ومن ثم فإن هذه القائمة تُقدم معلومات للمستخدمين تساعد في تقييم المركز المالي للشركة وكذلك الحكم على مدى سلامة الهيكل المالي بما يتيح لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان سواء قصير أو طويل الأجل.

كما أنه وفيما يتعلق بتصنيف بنود قائمة المركز المالي، فإنه يجب تصنيف بنودها إلى متداول وغير متداول سواء للأصول أو للالتزامات، حيث نص معيار المحاسبة الدولي رقم (١) على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية هي:

• الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة:

١. يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في تبويبات منفصلة في صلب الميزانية، إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة بما يعطى معلومات موثوق فيها وأكثر ملاءمة، وعند تطبيق هذا الاستثناء يتم عرض جميع الأصول والالتزامات طبقاً لترتيب درجة السيولة.
٢. بالنسبة لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تتضمن مبالغ يتوقع استرداد أو سداد جزء منها خلال فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية. ومبالغ أخرى يتوقع استردادها أو سدادها لفترة تزيد عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية، تلتزم المنشأة بالإفصاح عن ذلك.

• الأصول المتداولة: يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية:

١. عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
 ٢. يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
 ٣. عندما يحتفظ به أساساً لغرض الإتجار.
 ٤. إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.
- وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

ملاحظة هامة:

تشمل الأصول المتداولة المخزون المعد للبيع أو للاستخدام والذي يتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل المعتادة، وكذلك العملاء حتى عندما لا يكون متوقعاً تحصيل أرصدها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية. ويتم تبويب الأوراق المالية القابلة للتداول على أنها أصول متداولة إذا كان متوقعاً التصرف فيها خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

• **الالتزامات المتداولة: يُبَوَّب الالتزام على أنه متداول عندما يتوافر فيه واحد من الشروط التالية :**

١. يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
 ٢. أن يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
 ٣. أن يكون بغرض المتاجرة .
 ٤. ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.
- وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

ملاحظة هامة :

تمثل بعض الالتزامات المتداولة مثل الدائنون التجاريون ومستحقات العاملين وتكاليف التشغيل المستحقة الأخرى جزءاً من رأس المال العامل المستخدم خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة. وتبويب تلك البنود التشغيلية كالتزامات متداولة حتى ولو كانت تستحق السداد أو التسوية بعد اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

• معلومات يتم عرضها في صلب الميزانية:

١. يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية

وهي:

الأصول الثابتة، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، العملاء والمدينون المتنوعون، النقدية وما في حكمها، الموردون والدائنون المتنوعون، الأصول والالتزامات الضريبية، المخصصات، الالتزامات المالية، الضرائب المؤجلة، حقوق الأقلية، رأس المال المدفوع والاحتياطات.

٢. يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في بنود منفصلة في صلب الميزانية، إذا كان العرض على هذا النحو أمراً ضرورياً لضمان العرض السليم للمركز المالي للمنشأة .

٣. عندما تعرض المنشأة أصولها والتزاماتها المتداولة منفصلة عن أصولها والتزاماتها غير المتداولة في صلب الميزانية، يجب تبويب الضرائب المؤجلة سواء كانت أصولاً أو التزامات ضمن البنود غير المتداولة.

• المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات :

١. يجب على المنشأة أن تعرض في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود المنفصلة المعروضة التي تم تبويبها بشكل يتلاءم مع عملياتها المنشأة. وتتوقف درجة التفصيل إلى تبويبات فرعية في صلب الميزانية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة وحجم وطبيعة البند، فعلى سبيل المثال يتم التبويب حسب النوعية كما يلي:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- يتم تحليل المدينون إلى: مبالغ مستحقة على العملاء، ومبالغ مستحقة على أعضاء آخرين في المجموعة، ومبالغ مستحقة على أطراف ذات علاقة، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ مدينة أخرى.
 - يتم تبويب المخزون تبويماً فرعياً إلى تبويبات مثل: بضائع وخامات ومستلزمات وأعمال تحت التشغيل وإنتاج تام.
 - يتم تحليل المخصصات بحيث تعرض: المخصصات الخاصة بتكاليف مزايا العاملين بشكل منفصل، ويتم تبويب المخصصات الأخرى بشكل يتلاءم مع عمليات المنشأة.
 - يتم تحليل رأس المال والاحتياطيات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع، والاحتياطيات بأنواعها.
٢. يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة لها عن الآتي:

- فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال:
 - عدد الأسهم المرخص بها .
 - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل.
 - القيمة الإسمية للسهم.
 - تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة.
 - الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم ورد رأس المال.
 - الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها المنشآت الشقيقة أو التابعة لها.
 - وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.
- وفيما يلي عرضاً ملخصاً يوضح تصنيف بنود قائمة المركز المالي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٢٠١٩	٢٠١٨	بيان
		الأصول: أصول غير متداولة: أصول ثابتة بالصافي الشهرة أصول غير ملموسة أخرى استثمارات في شركات شقيقة أصول مالية متاحة للبيع
		اجمالي الأصول غير المتداولة
		أصول متداولة: المخزون عملاء وحسابات مدينة أصول متداولة أخرى النقدية وما في حكمها
		اجمالي الأصول المتداولة
		اجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات حقوق الملكية: رأس المال المدفوع احتياطيات أرباح مرحلة
		اجمالي حقوق الملكية
		الالتزامات غير المتداولة قروض طويلة الأجل مخصصات طويلة الأجل ضرائب مؤجلة
		اجمالي الالتزامات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة موردون وحسابات دائنة قروض قصيرة الأجل الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل ضريبة جارية مستحقة مخصصات قصيرة الأجل
		اجمالي الالتزامات المتداولة
		اجمالي الالتزامات
		اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

ويمكن عرض الميزانية بشكل يؤدي إلى إظهار رأس المال العامل كما

يلي:

		(١) أصول متداولة
		(٢) (-) التزامات متداولة
		= رأس المال العامل ٣ = ١ - ٢
		+ أصول غير متداولة (٤)
		= رأس المال المستثمر ٥ = ٣ + ٤
		ويتم تمويله:
		التزامات غير متداولة
		حقوق الملكية
→	xxx	
→	xxx	

يساعد التصنيف السابق ولأغراض التحليل المالي على :

- < تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالي للشركة، وذلك من ناحية كفاءة استخدام الموارد المتاحة ودراسة الهيكل المالي وتقييم مركز السيولة واليسر المالي للمنشأة.
- < تقديم تقرير لمستخدمي القوائم المالية حول سيولة المنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وما لها من حقوق لدى الغير وما عليها من التزامات تجاه الغير.
- < يمكن الاعتماد على قائمة المركز المالي لاستخراج وتحليل عدة نسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المنشأة وقدرتها على الدفع ومدى فعالية إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المنشأة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرة المنشأة على الدفع إلى قدرتها على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، أما فعالية إدارة الأصول فتشير إلى قدرة مديري المنشأة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لتوليد عائد مناسب لملاك المنشأة ودائنيها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

هذا ، ومن أمثلة المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم السيولة، مستوى النقدية المتوفرة فعلاً، ونسبة التداول، ونسبة السيولة، ورأس المال العامل. ويشير ارتفاع هذه المؤشرات بصفة عامة إلى توافر سيولة جيدة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل.

أما مؤشرات القدرة على السداد فمن أمثلتها؛ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، وعدد مرات تغطية الفوائد. وكلما انخفضت النسبة الأولى كلما زادت قدرة المنشأة على سداد الديون، أما انخفاض النسبة الثانية فيعني ارتفاع نصيب التمويل طويل الأجل الداخلي (الذاتي) الذي يقدمه الملاك وكلما زادت قدرة المنشأة على الدفع. أما المؤشر الثالث فيقيس قدرة مكاسب المنشأة خلال الفترة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال الفترة.

فيما يتعلق بمؤشرات فعالية إدارة الأصول فإنها تتعلق بالمخزون السلعي، والحسابات المدينة وأوراق القبض والأصول غير المتداولة، ومن أمثلتها؛ معدل دوران المخزون السلعي ، فترة التخزين، معدل دوران المدينين، فترة تحصيل حسابات المدينين، معدل دوران الأصول غير المتداولة. وتشير زيادة معدلات الدوران إلى فعالية أكبر في إدارة الأصول، كما تشير قلة (انخفاض) فترات التخزين والتحصيل إلى زيادة فعالية إدارة الأصول.

وتجدر الإشارة إلى أنه سوف يتم تناول المؤشرات السابقة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

٢/٣/١ : قائمة الدخل الشامل :

يتمثل الهدف من إعداد هذه القائمة في قياس مدى نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لها خلال فترة زمنية معينة في تحقيق أرباح، حيث تساعد هذه القائمة على التنبؤ بالأرباح المحاسبية بطريقة مباشرة وكذلك بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً بطريقة غير مباشرة، وذلك لأن أداء المنشأة في الماضي والحاضر ينعكس بشكل كبير على أداءها في المستقبل بما يساعد على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكذلك بالتدفقات النقدية المستقبلية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

تكتسب قائمة الدخل أهميتها في أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل للمستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة. كما يمكن أن تُستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى كالعلاء وذلك لتحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، واتحادات العمال كأساس للمفاوضات حول الأجور... الخ.

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى ضرورة تقديم افصاح ملائم في قائمة الدخل حيث يجب الإفصاح عن المعلومات المكونة لصافي الدخل والتي تتمثل في الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وتعتمد التفرقة بين الإيرادات والمكاسب والتفرقة بين المصروفات والخسائر إلى حد كبير على الأنشطة النمطية للمنشأة. كذلك يجب فصل النتائج التشغيلية عن تلك الناتجة عن أنشطة فرعية أو غير تشغيلية للمنشأة وذلك لأن الأنشطة التشغيلية تُعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الإيرادات والتدفقات النقدية للمنشأة.

وهذا فيما يتعلق بتصنيف بنود قائمة الدخل، فإنه يجب تصنيف بنودها ومكوناتها الفرعية والوسيلة إلى ما يلي:

- **الجزء التشغيلي:** يوضح به إيرادات ومصروفات الأنشطة والعمليات التشغيلية الأساسية للمنشأة، ويتضمن إيراد المبيعات، وتكلفة البضاعة المباعة، وكذلك مصروفات البيع والتوزيع، بالإضافة إلى المصروفات العمومية والإدارية.
- **الجزء غير التشغيلي:** يوضح به إيرادات ومصروفات الأنشطة الثانوية أو الفرعية للشركة.
- **ضرائب الدخل:** يوضح ضريبة الدخل المفروضة على دخل المنشأة من أنشطتها المستمرة.
- **العمليات غير المستمرة.**

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- صافي الدخل العام.
- العائد على السهم.

وفيما يلي شكل توضيحي لقائمة الدخل الشامل طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

٢٠١٩	٢٠١٨	بيان
		إيرادات المبيعات (-) تكلفة المبيعات
		مجمّل الربح
		+ إيرادات أخرى مصروفات بيع مصروفات إدارية وعمومية مصروفات تمويلية مصروفات أخرى
		صافي ربح النشاط
		+ إيرادات ومكاسب أخرى (-) مصروفات وخسائر أخرى
		صافي الربح قبل الضريبة
		(-) مصروف ضريبة الدخل صافي ربح السنة من الأنشطة المستمرة + ربح (خسارة) عن السنة للعمليات غير المستمرة (المتوقفة)
		صافي ربح العام
		الدخل الشامل الأخر فروق الصرف من ترجمة العملات الأجنبية (حالات معينة) فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة مكاسب (خسائر) اكتوارية من خطط منافع التقاعد التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
		الدخل الشامل الأخر عن السنة
		اجمالي الدخل الشامل عن السنة

وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن عرض مكونات قائمة الدخل وذلك على النحو التالي:

١ - صافي المبيعات : يمثل هذا البند إجمالي المبيعات للنشاط الرئيسي للمنشأة مطروحاً منه مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات والخصم

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

المسموح به. ويتمكن المحلل المالي من هذا العرض بالتعرف على نسبة مردودات المبيعات إلى إجمالي المبيعات وتحديد اتجاهها خلال فترات مالية مختلفة.

٢ - **تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات):** هي النفقات التي تحملتها المنشأة في سبيل بيع البضاعة، وهي تتضمن ثمن البضاعة المشتراه مضافاً إليه كل المصاريف الأخرى المرتبطة بالبضاعة المشتراه بعد استبعاد قيمة الخصم التجاري. ويتم إظهار مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب مطروحة من إجمالي المشتريات. وتحسب تكلفة المبيعات في المنشآت التجارية كما يلي:

(مخزون أول المدة + إجمالي المشتريات - مردودات ومسموحات المشتريات - الخصم المكتسب + مصاريف الشراء = تكلفة بضاعة متاحة للبيع - مخزون آخر المدة = تكلفة المبيعات).

٣ - **مجمّل الدخل (الربح):** يمثل مجمل الدخل (الربح) مقدار الزيادة في صافي المبيعات عن تكلفة المبيعات. ويهتم المحلل المالي عند دراسة هذا البند بأسباب التغيير في مجمل الدخل من فترة إلى أخرى ومحاولة تفسير ذلك.

٤ - **مصاريف التشغيل:** تتضمن مصاريف التشغيل مصاريف البيع والتوزيع، والمصاريف الإدارية والعمومية. حيث تشمل مصاريف البيع والتوزيع كل المصاريف المرتبطة بنشاط البيع والتوزيع. أما المصاريف الإدارية والعمومية فإنها ترتبط بالنفقات المتعلقة بالإدارة العامة للشركة والتي يصعب تخصيصها بدقة على أنشطة المنشأة المختلفة.

٥ - **صافي الدخل من النشاط التشغيلي:** ينتج من طرح بنود مصروفات التشغيل المختلفة من مجمل الربح (الدخل). ويعتبر هذا الرقم مؤشراً هاماً لمدى نجاح الإدارة في تنفيذ سياساتها في مجال النشاط الرئيسي لذلك يهتم به المحلل المالي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٦ - **المصاريف والإيرادات الأخرى (غير التشغيلية):** يشمل هذا البند كل

الإيرادات والمصاريف التي تتحملها المنشأة من خلال نشاط الإدارة المالية. ويهتم المحلل المالي بهذا البند للمساعدة في عملية المقارنة بين الوحدات التي تختلف طرق تمويلها، بالإضافة إلى تمكين المحلل من مقارنة ربحية المنشأة مع تكلفة الاقتراض (الفوائد) عندما يكون هناك تمويلًا خارجيًا للمنشأة.

٧ - **صافي الدخل السنوي قبل الضرائب والأنشطة غير المتكررة:** يعبر

هذا البند عن القيم المتبقية من مجمل الربح بعد خصم جميع مصاريف النشاط العادي الرئيسي وكذلك الإيرادات الجانبية، ويمثل هذا الرقم مؤشرًا لكفاءة الإدارة في استثمار الأموال المتاحة لها في المنشأة من جميع المصادر.

٨ - **أرباح وخسائر غير متكررة:** تتضمن أرباح بيع الأصول الثابتة

والتعويضات القضائية التي تحصل عليها المنشأة، وكذلك خسائر ناتجة عن الكوارث الطبيعية والتعويضات القضائية التي تدفعها المنشأة. ويحرص المحلل المالي على إظهار هذه البنود بشكل مستقل بقائمة الدخل للتعرف على الأداء الحقيقي للمنشأة.

٩ - **صافي الدخل السنوي:** يعبر هذا الرقم عن صافي المبلغ المتبقي

بعد طرح جميع النفقات التي تحملتها المنشأة من جميع الأنشطة الرئيسية الجانبية وغير المتكررة.

هذا ويهتم المحلل المالي بدراسة بنود قائمة الدخل للتعرف على صافي دخل المنشأة، ومعرفة العناصر التي يمكن أن تتخذ كأساس لقياس أرباح المنشأة في المستقبل، بالإضافة إلى معرفة اتجاهات تغير الأرباح على مدار السنوات المختلفة. ومن أمثلة النسب والمؤشرات التي تعتمد على أرقام بنود الدخل معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، هامش الربح الإجمالي، العائد على المبيعات وسوف يتم تناول هذه المؤشرات بشيء من التفصيل في موضع تالي.

وعلى ضوء ما سبق، فإن التعرف على دخل المنشأة يفيد لأغراض التحليل المالي من خلال ما يلي:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- ◀ تمكين الملاك من التعرف على نتائج استثماراتهم.
- ◀ تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المنشأة و ضمان أموالهم.
- ◀ تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.
- ◀ مساعدة المحللين في تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المنشآت.

٣/٣/١ : قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة، وكذلك توفير معلومات عن أنشطة المنشأة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية ، وذلك على أساس نقدي.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المنشأة على توليد النقدية، وكذلك تحديد احتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية. وتقدم قائمة التدفقات النقدية تفسيراً عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة ومن أين أتت النقدية وأين أنفقت ، وبالتالي توضح أسباب التغير في رصيد النقدية خلال الفترة المالية.

هذا ، وتحقق قائمة التدفقات النقدية الأغراض التالية:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بما يساعد في تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين في المواعيد المحددة.
- تقييم قرارات الإدارة: حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات عن حجم الاستثمارات في المنشأة خلال الفترة.
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة خلال فترة مالية معينة.

يمكن تحديد العمليات الرئيسية المؤثرة على النقدية من خلال تتبع الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنشأة. ومن أهم هذه الأنشطة أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل. ويتولد من كل نشاط من هذه الأنشطة تدفقات نقدية داخلية وتستخدم كتدفقات نقدية خارجية ، وفيما يلي أمثلة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

لمصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة:

١ - التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

تعتبر أنشطة التشغيل المصدر الرئيسي لتوليد الإيراد بالمنشأة وبالتالي فإن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تنتج من المعاملات والأحداث الرئيسية التي ينتج عنها صافي الربح أو الخسارة. ومن أهم التدفقات النقدية الناتجة الداخلة و الخارجة من أنشطة التشغيل ما يلي:

- التدفقات النقدية الناتجة من نشاط المنشأة الأساسي من بيع البضاعة وتقديم الخدمات.
- التدفقات النقدية من الاتاوات والأتعاب والإيرادات الأخرى مثل الفوائد المحصلة والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل لأنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة.
- المدفوعات المتعلقة بضرائب الدخل.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من الاستثمارات وأوراق القبض.
- المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة البضائع أو الخدمات.
- المدفوعات النقدية إلى العاملين.

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كمؤشر على جودة الربحية، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة التشغيل (أي زيادة التدفقات الخارجة من نشاط التشغيل عن التدفقات النقدية الداخلة من نشاط التشغيل) يشير إلى أن المنشأة مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية، ولذلك تعتبر التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساسية عند تحليل موقف المنشأة سواء من ناحية السيولة أو من ناحية الربحية.

٢ - التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

تتعلق أنشطة الاستثمار باقتناء أو استبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى. ويعني هذا أن أنشطة الاستثمار ترتبط بتحليل حسابات

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

الأصول طويلة الأجل. ويتمثل أوجه التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة الاستثمار فيما يلي:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لشراء استثمارات في أوراق مالية ، وكذلك المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية.
- المدفوعات النقدية لمنح قروض جديدة للغير، وكذلك المتحصلات من القروض السابق منحها للغير.

هذا وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلي، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية (حجم الأصول الثابتة) أو زيادة في الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل. وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسهيل الأصول الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يشير إلى احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

٣- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

أنشطة التمويل هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة. ويعني هذا أن أنشطة التمويل ترتبط بحسابات الخصوم طويلة الأجل وحسابات حقوق الملكية، وفيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة التمويل:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة في رأس المال أو أدوات ملكية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- المقبوضات النقدية من إصدار أدوات الدين مثل السندات ، والقروض طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
- المدفوعات النقدية لسداد القروض والسندات.
- المدفوعات النقدية لسداد توزيعات أرباح الأسهم للمساهمين.

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات على المساهمين.

هذا ويمكن تلخيص الأنشطة الثلاثة (التشغيل . الاستثمار . التمويل) والبند المتعلقة بها من خلال ما يلي:

- **أنشطة التشغيل:** ترتبط بقائمة الدخل، وأيضًا الأصول المتداولة فيما عدا النقدية، والخصوم المتداولة.
- **أنشطة الاستثمار:** ترتبط بالأصول غير المتداولة (طويلة الأجل).
- **أنشطة التمويل:** ترتبط بالخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل) وحقوق الملكية.

هذا، ويكشف تحليل قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا توضحها تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل مثل توقيت التدفقات النقدية، تأثير العمليات على السيولة، جودة الربحية وغيرها..

هذا ومن أمثلة نسب التدفقات النقدية التي يهتم بها المحلل المالي نسبة كفاية التدفقات النقدية، ونسبة التوزيعات المدفوعة، ونسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى الالتزامات المتداولة الخ. وسوف يتم تناول قائمة التدفقات النقدية والنسب المرتبطة بها في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٤/٣/١ : قائمة التغير في حقوق الملكية:

• يتم إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية كما يلي:

بيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	احتياطي إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	×		×	×	×	×
التغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء		×			(×)	(×)
الرصيد المعدل	×		×	×	×	×
الفائض من إعادة تقييم الأصول				×		×
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		(×)
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل		×		×	(×)	×
صافي ربح العام		×		×	×	×
الحصول للاحتياطي القانوني					(×)	(×)
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم نقدية	×					×
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			×	×	(×)	(×)
العجز من إعادة تقييم الأصول				×	(×)	(×)
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل		×		×	×	×
صافي ربح العام		×		×	(×)	×
الحصول للاحتياطي القانوني					(×)	(×)
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الاحتياطيات والأرباح المرحلة			(×)		(×)	(×)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			×	×	×	×

- يجب على المنشأة أن تعرض في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- ١- صافى الربح أو الخسارة عن الفترة.
- ٢- إجمالي الدخل الشامل للفترة.
- ٣- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح و الخسائر- والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى.
- ٤- إجمالي البنود والنتيجة من (١) و (٢) أعلاه موضحاً به بصورة منفصلة نصيب مساهمي المنشأة الأم ونصيب الأقلية.
- ٥- لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

- يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلي سواء ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:

- ١- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
- ٢- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.
- ٣- تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم لتوفير معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة، ويوجد ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وهي:

١- عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسة المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل (الاعتراف بالإيراد - تقييم المخزون - تقييم الاستثمارات - طرق الإهلاك....).

٢- تقديم أي معلومة تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبياً قد لا يُتاح تقديمه في صلب القوائم المالية ذاتها.

٣- توضيح معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتُعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية. يتضح مما سبق ذكره عن القوائم المالية الأربع السابقة أن هناك علاقة بين هذه القوائم بعضها البعض، كما أن بعض المعلومات المحاسبية تتدفق من قائمة مالية إلى أخرى، وذلك كما يلي:

١- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود حقوق الملكية.

٢- رصيد رأس المال آخر الفترة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية سوف يظهر كأحد بنود قائمة المركز المالي (الميزانية).

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٣- رصيد النقدية آخر المدة والذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي (الميزانية).

٤- فيما يتعلق بالعلاقة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، تُظهر قائمة الدخل قدرة المنشأة على تحقيق أرباح خلال فترة زمنية معينة بما يعني أنها بمثابة أداة للحكم على أداء المنشأة، إلا أنها لا تُظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية وكذلك مدى توافر السيولة اللازمة لسداد الالتزامات وهو ما توفره قائمة التدفقات النقدية إلا أنها تفتقد القدرة على قياس الربحية. ومن ثم فإن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها لما تحويه من معلومات مختلفة.

٥- فيما يتعلق بالعلاقة بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، لا يجب استخدام معلومات قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن قائمة الدخل حيث يعتمد مستخدمو القوائم المالية على نسب ومؤشرات مالية تعتمد في حسابها على معلومات مستخرجة من القائمتين مثل معدل العائد والذي يُحسب عن طريق نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول أو نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

٤/١ : خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث تم تعريف المحاسبة والمقومات الأساسية للنظام المحاسبي، وكذلك مجموعة الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى استعراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وتوضيح الفرق بين الخصائص الأولية والثانوية للمعلومات المالية .

كما تناول هذا الفصل توضيح الفرق بين التقارير والقوائم المالية، والأهداف المختلفة للتقارير والقوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات. وكذلك أنواع التقارير المالية والأسس المختلفة لتصنيفها، بالإضافة إلى الأسس الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية من؛ عدالة العرض، وأساس الاستحقاق، والجوهر قبل الشكل، والحيطة والحذر، والاستمرارية، والمقاصة، والتجميع، ومعلومات المقارنة، والموازنة بين التكلفة والمنفعة. كما تمت الإشارة إلى المستفيدين من التقارير المالية حيث تم تقسيمهم إلى أطراف لهم علاقة مباشرة بالمنشأة وأطراف ليس لها علاقة مباشرة بالمنشأة، وكذلك يمكن تقسيمهم إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية.

كما تناول الفصل أنواع القوائم المالية التي تلتزم المنشأة بإعدادها وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية . وتم التعرف على تبويب قائمة المركز المالي من أصول وأنواعها والتزامات وحقوق الملكية وأنواعها. بالإضافة إلى ذلك تضمن الفصل

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

المؤشرات التي يمكن استخدامها في التحليل المالي وتعتمد في تحديدها على بنود قائمة المركز المالي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن الفصل قائمة الدخل وأهدافها وتبويبها ومكوناتها، كما تمت الإشارة إلى مجموعة المؤشرات التي يهتم بها المحلل المالي وتعتمد على بنود قائمة الدخل.

علاوة على ذلك تضمن الفصل قائمة التدفقات النقدية وأهدافها والأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية من تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل. كما تضمن الفصل الإشارة أيضاً إلى المؤشرات التي يمكن استخراجها اعتماداً على قائمة التدفقات النقدية والتي يهتم بها المحلل المالي.

كما تم تناول قائمة التغير في حقوق الملكية وأهدافها وتبويبها ومكوناتها، ثم بعد ذلك تناول الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وكيفية عرضها والإفصاح عنها. وصولاً إلى توضيح العلاقة بين القوائم المالية بعضها البعض.

حالة عملية (١)

فيما يلي ميزانية إحدى المنشآت التي قام بإعدادها المدير المالي لعرضها على مجلس الإدارة للمنشأة وإصدارها بنفس الشكل للمستخدمين:

أصول متداولة		
نقدية	٢.٠٠٠	
مدينون	٤.٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١.٠٠٠	
مخزون	٩.٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٦.٠٠٠
أصول ثابتة		٢٤.٠٠٠
مجموع الأصول		٤٠.٠٠٠
حقوق الملكية		١٢.٠٠٠
الالتزامات		٢٨.٠٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٤٠.٠٠٠

المطلوب : توضيح العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية السابقة، ثم توضيح ما هي البيانات اللازمة لإعدادها بطريقة صحيحة تتلافى العيوب السابقة. مع العلم بأن هناك قرض مستحق على المنشأة سوف تتم تسويته خلال ٦ شهور تبلغ قيمته ٨٠.٠٠٠ ج.

الإجابة

أولاً : العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية المعروضة:

١. يجب أن يتضمن عنوان القائمة ما يلي (اسم المنشأة وشكلها القانوني - اسم القائمة - التاريخ - وحدة القياس).
٢. تم تبويب الأصول إلى متداولة وغير متداولة في حين لم يتم تبويب الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة وذلك للتعرف على رأس المال العامل.
٣. لم تتضمن الميزانية أرقام المقارنة للفترة السابقة.

ثانياً: الميزانية بشكل صحيح:

أصول متداولة		
نقدية	٢.٠٠٠	
مدينون	٤.٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١.٠٠٠	
مخزون	٩.٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٦.٠٠٠
أصول غير متداولة		٢٤.٠٠٠
مجموع الأصول		٤٠.٠٠٠
حقوق الملكية		١٢.٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٨.٠٠٠
الالتزامات غير المتداولة		٢.٠٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٤٠.٠٠٠

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

ويمكن عرض الميزانية بشكل آخر:

أصول غير متداولة		٢٤.....
أصول متداولة		
نقدية	٢.....	
مديفون	٤.....	
استثمارات قصيرة الأجل	١.....	
مخزون	٩.....	
مجموع الأصول المتداولة		١٦.....
الالتزامات المتداولة		٨.....
رأس المال العامل		٨.....
رأس المال المستثمر		٣٢.....
ويتم تمويله من خلال:		
حقوق الملكية	١٢.....	
الالتزامات غير المتداولة	٢.....	
إجمالي مصادر التمويل		٣٢.....

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

حالة عملية (٢)

أعدت إحدى المنشآت المساهمة والتي تعمل في النشاط منذ خمس سنوات ميزانيتها على النحو التالي: الأرقام بالآلاف جنيه

حقوق الملكية		أصول متداولة	
رأس المال المدفوع	٦.٠٠٠	نقدية	١.٠٠٠
احتياطيات	٤.٠٠٠	مدينون	٢.٠٠٠
أرباح مرحلة	٢.٠٠٠	استثمارات مالية	١.٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٢.٠٠٠	مخزون	٤.٠٠٠
الالتزامات:		إجمالي الأصول المتداولة	٨.٠٠٠
دائنون	٢٤.٠٠٠	أصول ثابتة	١.٠٠٠
أوراق دفع	١٦.٠٠٠	أصول أخرى	٢.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٤.٠٠٠		
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	٢.٠٠٠	إجمالي الأصول	٢.٠٠٠

وقد تبين ما يلي:

- ١- الأصول الأخرى عبارة عن أصول غير متداولة ومحتفظ بها لغرض البيع وتوجد خطة نشطة لبيعها خلال فترة أقل من سنة بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، والباقي عبارة عن أصول ضريبية مؤجلة.
- ٢- المدينون عبارة عن ناتج إجراء مقاصة بين مديني عمليات البيع الآجل والدفعات المقدمة المحصلة من بعض العملاء حيث تبلغ قيمة الدفعات المقدمة المحصلة من بعض العملاء ٨٠٠٠ ج.
- ٣- هناك جزء من القرض طويل الأجل يستحق بعد ٦ شهور تبلغ قيمته ١٦٠٠٠ ج.

المطلوب:

١. بيان الأخطاء الموضوعية والشكلية في الميزانية السابقة.
٢. إعداد الميزانية بشكل يتفق مع أغراض التحليل المالي.

الإجابة

أولاً: العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية المعروضة:

١. يجب أن يتضمن عنوان القائمة ما يلي (اسم المنشأة وشكلها القانوني - اسم القائمة - التاريخ).
٢. تم تبويب الأصول إلى متداولة وغير متداولة في حين لم يتم تبويب الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة وذلك للتعرف على رأس المال العامل.
٣. لم تتضمن الميزانية أرقام المقارنة للفترة السابقة.
٤. تم عرض الميزانية في شكل حرف T وهو شكل قديم وغير مناسب لمستخدمي القوائم المالية غير المتخصصين ويفضل عرضها في شكل قائمة.
٥. تم تجميع الأصول بشكل كبير مع عدم مراعاة الحد الأدنى الواجب في الميزانية طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، حيث تم الدمج بين الأصول المحتفظ بها لغرض البيع مع الأصول الضريبية الأخرى.
٦. تم إجراء مقاصة بين مديني عمليات البيع الأجل والدفعات المحصلة مقدماً من بعض العملاء.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) بالشكل الصحيح:

أصول غير متداولة :		
أصول ثابتة	١.٠٠٠	
أصول محتفظ بها لغرض البيع	١٢.٠٠٠	
أصول ضريبية مؤجلة	٨.٠٠٠	
مجموع الأصول غير المتداولة		١٢.٠٠٠
أصول متداولة		
نقدية	١.٠٠٠	
مديفون	٢٨.٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١.٠٠٠	
مخزون	٤.٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		٨٨.٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
دائنون		٢٤.٠٠٠
أوراق دفع		١٦.٠٠٠
الجزء المتداول من القرض طويل الأجل		١٦.٠٠٠
دفعات مقدمة محصلة من بعض العملاء		٨.٠٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة		٦٤.٠٠٠
رأس المال العامل		٢٤.٠٠٠
رأس المال المستثمر		١٤٤.٠٠٠
ويتم تمويله من خلال:		
حقوق الملكية	١٢.٠٠٠	
الالتزامات غير المتداولة (قرض طويل الأجل)	٢٤.٠٠٠	
إجمالي مصادر التمويل		١٤٤.٠٠٠

حالة عملية (٣)

- العبارات التالية بعضها صحيح وبعضها خطأ والمطلوب تحديد صحة أو خطأ العبارات وتبرير وتصحيح الخطأ منها :
- ١- يمكن إعداد القوائم المالية في أي لحظة زمنية من عمر المنشأة.
 - ٢- لا تمثل القوائم المالية مدخلات النظام المحاسبي .
 - ٣- تختلف تكلفة المبيعات عن المصروفات البيعية.
 - ٤- لا يمكن إعادة إعداد قائمة الدخل بشكل يبرز ربح النشاط العادي و ربح النشاط غير العادي.
 - ٥- إذا بلغ مجموع الأصول ٩ مليون جنية ومجموع الخصوم ٤ مليون جنية فإن حقوق الملكية تبلغ ٦ مليون جنية.
 - ٦- إذا بلغ صافي المبيعات ٥ مليون جنية و تكلفة المبيعات ٣ مليون جنية، فإن صافي الربح يبلغ ٢ مليون جنية .
 - ٧- إذا بلغت تكلفة المشتريات ٣ مليون جنية وتكلفة بضاعة آخر الفترة ٠.٥ مليون جنية ،وتكلفة بضاعة أول المدة ٠.٣ مليون جنية فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوى ١.٥ مليون جنية.
 - ٨- إذا بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٧ مليون جنية وصافي المبيعات ١٥ مليون جنية، وعمولة المبيعات ٢ مليون جنية ومصروفات إدارية وعمومية ٣ مليون جنية، وأرباح بيع الأصول الثابتة ٣ مليون جنية فإن صافي الدخل من النشاط التشغيلي ٦ مليون جنية.
 - ٩- إذا بلغ مجموع الأصول ٨ مليون جنية منها أصول ثابتة ٣ مليون جنية ، ومجموع الخصوم ٥ مليون جنية منها خصوم طويلة الأجل ٣ مليون جنية، فإن رأس المال العامل يساوى ٧ مليون جنية.
 - ١٠- تعتبر عوائد وإيرادات الأوراق المالية أحد بنود أرباح النشاط العادي لشركة مروة لإنتاج الإسمنت .

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- ١١- تختلف تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت التجارية عن المنشآت الصناعية.
- ١٢- تبدأ دورة المحاسبة بإثبات والقيود في الدفاتر، وتنتهي بإعداد القوائم المالية.

الحل

رقم العبارة	صحيحة أو (X)	تصحيح العبارة الخطأ
١	(ص)	
٢	ص	نظرا لأنها تمثل مخرجات النظام المحاسبي وليس مدخلاته
٣	ص	حيث $\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{تكلفة بضاعة أول المدة} + \text{تكلفة الوحدات المشتراه} - \text{تكلفة بضاعة آخر المدة}$ $= \text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع} - \text{تكلفة بضاعة آخر المدة}$ أما مصاريف المبيعات فتعتبر أحد مصروفات التشغيل حيث تشمل كل المصاريف المرتبطة بنشاط البيع والتوزيع.
٤	(X)	يمكن إعادة إعداد قائمة الدخل بشكل يبرز ربح النشاط العادي وربح النشاط غير العادي
٥	(X)	حقوق الملكية = ٩ - ٤ = ٥
٦	(X)	لان الفرق بينهما = مجمل الأرباح وليس صافي الأرباح ٢ =
٧	(X)	$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = ٣ + ٠.٥ - ٢.٨ = ٠.٧$
٨	(X)	صافي الدخل من النشاط التشغيلي = ١٥ - ٧ - ٢ - ٣ = ٣ مليون جنيه
٩	(X)	رأس المال العامل = ٥ - ٢ = ٣
١٠	(X)	تعتبر عوائد وإيرادات الأوراق المالية أحد بنود أرباح النشاط غير العادي لشركة مروة لإنتاج الإسمنت نظرا لطبيعة نشاط المنشأة التي تنتج أسمنت
١١	ص	
١٢	(X)	تبدأ دورة المحاسبة بتحليل العملية المالية إلى أطرافها في ، وتنتهي بإعداد بتحليل ونقد القوائم المالية

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

حالة عملية (٤)

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

١- هي الحسابات التي تعبر عن ميزانية المنشأة.

أ- حسابات الأصول والالتزامات والملكية	ب- حسابات المصروفات والإيرادات	ج- حسابات النتيجة النقدية	د- حسابات التدفقات النقدية
---------------------------------------	--------------------------------	---------------------------	----------------------------

٢- هي الحسابات المتعلقة بقياس نتيجة أعمال المنشأة عن

الفترة المالية.

أ- حسابات الأصول والالتزامات والملكية	ب- حسابات المصروفات والإيرادات	ج- حسابات التدفقات النقدية	د- حسابات الميزانية
---------------------------------------	--------------------------------	----------------------------	---------------------

٣- تنقسم إلى مجموعتين من الحسابات هما المصروفات والإيرادات.

أ- حسابات المركز المالي	ب- حسابات النتيجة النقدية	ج- حسابات التدفقات النقدية	د- حسابات حقوق الملكية
-------------------------	---------------------------	----------------------------	------------------------

٤- عبارة عن ممتلكات منقولة أو غير منقولة، ملموسة أو

غير ملموسة، مقتناه أو منتجة بمعرفة المنشأة لغير أغراض البيع بل

لاستمرار استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

أ- الأصول المتداولة	ب- الأراضي والمباني والإنشاءات	ج- الأصول الثابتة	د- مشروعات تحت التنفيذ
---------------------	--------------------------------	-------------------	------------------------

٥- تصور الوضع المالي للمنشأة في تاريخ معين حيث

تتضمن (أوجه الاستثمار) ومصادر تمويل هذه الاستثمارات.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية
------------------------	----------------	---------------------------	---------------------------------

٦- تعرض حركة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية
------------------------	----------------	---------------------------	---------------------------------

٧- تتضمن القروض طويلة الأجل ، والقروض طويلة الأجل من

جهات أخرى، والسندات.

أ- الالتزامات طويلة الأجل	ب- الالتزامات قصيرة الأجل	ج- الأصول طويلة الأجل	د- القروض والأرصدة المدينة طويلة الأجل
---------------------------	---------------------------	-----------------------	--

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- فيما يلي أرصدة بعض الحسابات المستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنية):

الأصول طويلة الأجل ١٢٠٥٦٠ - الأصول المتداولة ١٣٨٨٢٦ - حقوق الملكية ١٨٣٨٦٦ - الالتزامات طويلة الأجل ٢٠٠٠٠ - الالتزامات المتداولة ٥٥٥٢٠

المطلوب: في ضوء البيانات السابقة أجب عن الأسئلة التالية:

٨- يبلغ رأس المال العامل

أ- ١١٨٨٢٦	ب- ٦٥٠٤٠	ج- ٨٣٢٠٦	د- ٥٣٧٨٦
-----------	----------	----------	----------

٩- يبلغ إجمالي الاستثمار

أ- ١٤٠٥٦٠	ب- ٢٠٣٨٦٦	ج- ٢٥٩٣٨٦	د- ١١٨٨٢٦
-----------	-----------	-----------	-----------

١٠- إجمالي مصادر تمويل الاستثمارات

أ- ٧٥٥٢٠	ب- ٢٥٩٣٨٦	ج- ٢٠٣٨٦٦	د- ١٥١٠٤٠
----------	-----------	-----------	-----------

- فيما يلي أرصدة بعض الحسابات المستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنية):

رأس المال المصرح به ٧٥٠٠٠، رأس المال المصدر والمكتتب فيه ٥٠٠٠٠، أقساط لم يُطلب سدادها من رأس المال ٢٥٠٠، أقساط متأخر سدادها من رأس المال ٢٥٠. فإذا علمت أن:

- قامت المنشأة بطلب قسط أول وأخير الأسهم المستحق على المساهمين القدامى وقدره ٢٥٠٠ ألف جنية حيث تم السداد بالكامل فيما عدا بعض المساهمين الذين تأخروا في سداد الأقساط المستحقة عليهم وقدرها ٢٥ ألف جنية.
- قامت المنشأة بتحصيل الأقساط المتأخر سدادها والمرحلة من السنة السابقة بالكامل (رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١).

===== الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- قامت المنشأة بزيادة رأس المال بإصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وعلاوة إصدار ١٠ جنيه، ولقد تم الاكتتاب في كل الأسهم ودفعت القيمة مرة واحدة بالبنك.

المطلوب : في ضوء البيانات السابقة أجب عما يلي:

١١- رصيد رأس المال المدفوع في أول الفترة يبلغ

أ- ٥٢٧٥٠	ب- ٥٠٠٠٠	ج- ٤٧٢٥٠	د- ٤٧٥٠٠
----------	----------	----------	----------

١٢- رصيد رأس المال المصدر في أول الفترة يبلغ

أ- ٥٠٠٠٠	ب- ٧٥٠٠٠	ج- ٤٧٢٥٠	د- ٤٧٥٠٠
----------	----------	----------	----------

١٣- رصيد آخر المدة للأقساط التي لم يُطلب سدادها

أ- لا يوجد رصيد	ب- ٢٥٠٠	ج- ٢٢٥٠	د- ٢٧٥٠
-----------------	---------	---------	---------

١٤- رصيد آخر المدة للأقساط المتأخر سدادها يبلغ

أ- لا يوجد رصيد	ب- ٢٥٠	ج- ١٠٠٠	د- ٥٠
-----------------	--------	---------	-------

١٥- رصيد رأس المال المصدر في آخر الفترة يبلغ

أ- ٥٠٠٠٠	ب- ٦٠٠٠٠	ج- ٤٧٢٥٠	د- ٥٢٧٥٠
----------	----------	----------	----------

١٦- تبلغ علاوة اصدار الأسهم

أ- لا يوجد	ب- ٥٠٠٠	ج- ٢٥٠٠	د- ١٠٠٠٠
------------	---------	---------	----------

١٧- رصيد رأس المال المدفوع في آخر الفترة يبلغ

أ- ٥٩٧٩٥	ب- ٥٩٧٠٠	ج- ٥٩٩٧٥	د- ٤٧٢٥٠
----------	----------	----------	----------

- رصيد رأس المال المدفوع أول الفترة ٤٧٢٥٠، والزيادة في رأس المال خلال الفترة ٩٩٧٥، والنقص في رأس المال خلال الفترة ٢٧٥٠، احتياطي قانوني ٥٠٠٠، احتياطي نظامي ٦٠٠٠، احتياطي رأسمالي ٢٥٠، أرباح مرحلة ١٠٠٠، أسهم الخزينة ٢٥٠٠.

فإذا علمت أن:

- قامت المنشأة بزيادة رأس المال بإصدار ١٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وعلاوة إصدار ١٠ جنيه، ولقد تم الاكتتاب في كل

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

- الأسهم ودفعت القيمة مرة واحدة بالبنك. قررت إدارة المنشأة تحويل علاوة إصدار الأسهم إلى الاحتياطي القانوني.
 - قامت المنشأة ببيع أسهم الخزينة الموجودة لديها والتي تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠ ألف جنيه.
 - بلغت الأرباح الصافية (بعد الضرائب) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م ٥٠٥٠ ألف جنيه، وتتضمن هذه الأرباح ربحاً رأسمالياً ناتجاً عن بيع أحد الأصول الثابتة بأكبر من قيمته الدفترية قدره ٥٠ ألف جنيه.
 - حجز احتياطي قانوني بنسبة ٥%، احتياطي نظامي بنسبة ١٠% من صافي الربح.
 - إجراء توزيعات للمساهمين والعاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٢٥٠٠ ألف جنيه.
 - ترحيل الباقي من الأرباح إلى العام التالي.
- المطلوب: في ضوء البيانات السابقة أجب عما يلي:**

١٨- رصيد رأس المال المدفوع في نهاية الفترة

أ- ٥٧٢٢٥	ب- ٩٥٩٧٥	ج- ٥٩٩٧٥	د- ٧٥٢٢٥
----------	----------	----------	----------

١٩- رصيد الاحتياطي القانوني في نهاية الفترة

أ- ٥٠٠٠	ب- ٦٢٥٠	ج- ٢٦٥٠	د- ٦٥٠٠
---------	---------	---------	---------

٢٠- رصيد الاحتياطي النظامي في نهاية الفترة

أ- ٥٠٠٠	ب- ٦٥٠٠	ج- ٥٦٠٠	د- ٦٢٥٠
---------	---------	---------	---------

٢١- رصيد الاحتياطي الرأسمالي في نهاية الفترة

أ- ٣٠٠٠	ب- ٦٢٥٠	ج- ٦٥٠٠	د- ٣٠٠٠
---------	---------	---------	---------

٢٢- رصيد الأرباح المرحلة في نهاية الفترة

أ- ١٠٠٠	ب- ١٧٥٠	ج- ٢٧٥٠	د- ٧٥٠٠
---------	---------	---------	---------

٢٣- رصيد حقوق الملكية أول الفترة

أ- ٤٧٠٠٠	ب- ٥٧٠٠٠	ج- ٦٢٠٠٠	د- ٢٦٠٠٠
----------	----------	----------	----------

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

رصيد حقوق الملكية آخر الفترة

أ- ٥٧٧٧٥	ب- ٧٥٧٧٥	ج- ٨١٠٢٥	د- ٥٩٩٧٥
----------	----------	----------	----------

٢٤- تعرض التدفقات الداخلة والخارجة المتولدة خلال

الفترة المالية مبنية على أساس الأنشطة التي تتولد عنها.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية
------------------------	----------------	---------------------------	---------------------------------

٢٥- تُوضح قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة..... حجم

الإنفاق الذي قامت به الوحدة الاقتصادية للحصول على

الأصول من أجل توليد الدخل والتدفقات النقدية في

المستقبل.

أ- التشغيل	ب- الاستثمار	ج- التمويل	د- التشغيل والاستثمار والتمويل
------------	--------------	------------	--------------------------------

٢٦- إذا علمت أن رصيد النقدية أول المدة ٢٢٠٠٠ ج ، وصافي

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ١٣٩٠٠٠ ج ، والتدفقات

النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار ٢٥٠٠٠ ج والتدفقات

النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار ٦٠٠٠٠ ج، والتدفقات

النقدية الداخلة من أنشطة التمويل ٤٢٠٠٠ ، والتدفقات

النقدية الخارجة من أنشطة التمويل ٩٥٠٠٠ فإن رصيد

النقدية آخر المدة

أ- ٨٨٠٠٠	ب- ١١٠٠٠٠	ج- ٧٣٠٠٠ ج	د- ٨٩٠٠٠
----------	-----------	------------	----------

الإجابة:

رقم الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة
١	أ	٣	ب	٥	أ	٧	أ	٩	ب
٢	ب	٤	ج	٦	د	٨	ج	١٠	ج
١١	ج	١٣	أ	١٥	ب	١٧	ج	١٩	ب
١٢	أ	١٤	د	١٦	د	١٨	ج	٢٠	ب
٢١	أ	٢٣	ب	٢٥	ج	٢٧	ج		
٢٢	ج	٢٤	ب	٢٦	ب				

الفصل الثاني
أساسيات التحليل المالي

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

الفصل الثاني أساسيات التحليل المالي

أولاً: الأهداف التعليمية:

بعد الانتهاء من دراسة محتويات هذا الفصل، ينبغي أن يكون الطالب ملماً بما يلي:

- ١- يتعرف على مفهوم التحليل المالي.
- ٢- يحدد أهداف التحليل المالي والفئات التي تهتم به.
- ٣- يحدد مصادر الحصول على المعلومات اللازمة للتحليل المالي.
- ٤- يحدد الخطوات الأساسية للتحليل المالي.
- ٥- يتعرف على اعتبارات القيام بالتحليل المالي.
- ٦- يتعرف على معايير ومجالات التحليل المالي.
- ٧- يحدد مستويات التحليل المالي.
- ٨- يتعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي.

ثانياً: عناصر الفصل:

- ١/٢: مفهوم التحليل المالي.
- ٢/٢: أهداف التحليل المالي.
- ٣/٢: الفئات المهمة بالتحليل المالي.
- ٤/٢: مصادر معلومات التحليل المالي.
- ٥/٢: خطوات ومراحل التحليل المالي.
- ٦/٢: الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي.
- ٧/٢: معايير التحليل المالي.
- ٨/٢: مجالات التحليل المالي.
- ٩/٢: مستويات التحليل المالي.
- ١٠/٢: أدوات وأساليب التحليل المالي.
- ١١/٢: خلاصة الفصل الثاني .
- ١٢/٢: حالات عملية .

مقدمة :

إن ما تشهده بيئة الأعمال المعاصرة من ظروف منافسة وعدم تأكد وما تعاصره المنشآت من تطورات وتحديات ومخاطر كل ذلك يرتبط ببقائها واستمرارها ونموها لأجل تكوين ميزتها التنافسية، وهذا أوجب إيجاد السبل التي تكفل تقييم أدائها والوقوف على ما لديها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لوضع العلاج اللازم لها، ويعد التحليل المالي أحد أهم هذه السبل.

إن دراسة آليات عمل التحليل المالي وأغراضه وأدواته وأساليبه سواء المعتادة أم المستحدثة يتطلب إعطاء مدخلاً عن أساسيات هذا التحليل، ليوضح من خلاله مفهوم التحليل المالي، وأهدافه واستعمالاته، والأطراف التي ستستفيد من هذا التحليل، لذلك سيتم في هذا الفصل تناول العناصر السابق إجمالها.

١/٢ : مفهوم التحليل المالي :

Definition of financial analysis

لا تنتهي مهمة المحاسبة عند مجرد إعداد القوائم المالية، بل تتعدى ذلك إلى تحليل تلك القوائم واستخراج مجموعة من النسب المالية التي تبين العلاقات بين الأرقام الواردة في القوائم المالية وهذا ما يسمى بالتحليل المالي Financial Analysis. حيث تعد القوائم المالية المنشورة المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، لذا وجب على المحلل المالي الإدراك التام لكيفية إعداد القوائم المالية.

اكتسب التحليل المالي أهمية ضمن مجالات المعرفة في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير Great Depression الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات المنشآت ذات الملكية العامة، ومن ثم شهدت تلك الفترة انهياراً لعدد من المنشآت، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، مما دعا إلى ضرورة دراسة

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

محتويات التقارير المالية بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المنشآت التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال التحليل المالي.

هذا، وازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية، فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية والحاسب الآلي في التحليل المالي بما يزيد من كفاءة التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في ترشيد اتخاذ القرارات. كما أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ "أزمة الرهن العقاري" وانهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية خلقت وسائل وأدوات وتقنيات جديدة تساهم في تطوير مجالات التحليل المالي وتحليل الأعمال.

يعد التحليل المالي منهجاً متكاملًا في الفكر الإداري المالي "الإدارة المالية" ووسيلة ضرورية للوصول إلى التخطيط المالي السليم، حيث يشير إلى القابلية للاستمرار والاستقرار والربحية. تعددت تعريفات التحليل المالي ومنها ما يلي:

١- يهتم التحليل المالي بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية حول ماضي المنشأة وحاضرها، وذلك بهدف التنبؤ بمستقبلها.

٢- هو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المنشأة من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم الأداء المالي للمنشأة والتنبؤ بالوضع المستقبلي.

٣- هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٤- هو معالجة منظمة لمفردات القوائم المالية لمنشأة معينة وإيجاد الروابط والعلاقات فيما بينها، بما يمكن معه التعرف على ما تدل عليه الأرقام المطلقة لهذه المفردات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها وما يترتب عليه من تقييم لمدى كفاءة إدارة المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لديها، واكتشاف مواطن القوة في أداء المنشأة لتعزيزها، ومواطن الضعف لاقتراح العلاج اللازم لها، و كذلك التنبؤ بأداء المنشأة في الفترات المقبلة.

٥- هو دراسة تفصيلية تحليلية وانتقادية وتفسيرية للقوائم المالية المنشورة في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، لأجل اتخاذ قرارات رشيدة في المستقبل في ضوء ما تم اكتشافه.

٦- هو نظام معلومات تتمثل مدخلاته في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات الاقتصادية كالتضخم والنمو وغيرها، بينما عمليات هذا النظام تتمثل في استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة، في حين أن مخرجات هذا النظام تتمثل في المعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية أو مؤشرات أو أشكال بيانية، إلا أنه ومن أجل أن يتكامل ذلك النظام ينبغي أن توجد تغذية عكسية.

يُستنتج من التعريفات السابقة أن التحليل المالي:

- أ- وسيلة ضرورية للتخطيط المالي السليم.
- ب- نظام معلومات يستخدم مخرجات النظام المحاسبي التي تشكل المادة الأولية في التحليل المالي سواء كانت القوائم المالية أو أي معلومات أخرى تكون ذات علاقة بها عن نشاط المنشأة.
- ج- من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة إدارة المنشأة بالإضافة إلى الأطراف الخارجية للحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

د- تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الغرض من وراء عملية التحليل المالي.

يتضح مما سبق، بساطة المفهوم النظري للتحليل المالي لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمنشأة وإدارتها وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق ينظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة. ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل القوائم المالية لمنشأة واحدة.

٢/٢: أهداف التحليل المالي :

Objectives of financial analysis

يتم الاهتمام بالتحليل المالي للاستفادة من جملة الأهداف التي يحققها، حيث يتمثل الهدف الأساسي للتحليل المالي في قياس ومقارنة العائد بالمخاطرة لاتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة، وذلك باستخدام القوائم المالية المنشورة للأغراض العامة المعدة عن الماضي لأجل توفير أساس للتخطيط والتنبؤ بالتدفقات النقدية والعوائد والمكاسب المتوقع تحققها مستقبلاً.

وفيما يتعلق بأهداف التحليل المالي فقد تتعدد هذه الأهداف تبعاً لتعدد وتنوع الجهات التي تقوم بالتحليل المالي، فمثلاً يقوم مانحو الائتمان من الدائنين والمقرضين بالتحليل المالي لغرض دراسة التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة للوقوف على مدى قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية أو ما يطلق عليه الجدارة الائتمانية، بينما يقوم الملاك بتقييم أداء إدارة المنشأة وكفاءتها في المحافظة على أموالها، في حين يهتم المستثمرون بتقييم معدل الربحية لأسهم المنشأة. ويمكن تلخيص أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمنشأة.
- اختبار مدى كفاءة عمليات المنشأة محل التحليل وتقييم ربحيتها.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- تقييم حقيقة الوضع المالي للمنشأة وربحية المنشأة وتحديد مركزها التنافسي والائتماني.
 - تحديد قدرة المنشأة على خدمة ديونها وسداد التزاماتها وقدرتها على الاقتراض.
 - تقييم أداء المنشأة بالمقارنة مع المنشآت المماثلة في نفس القطاع أو مقارنة النسب المالية الخاصة بالمنشأة على مدار عدة فترات زمنية.
 - توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المنشآت.
 - الكشف عن جوانب الضعف والقصور خاصة المالي وتشخيصها تمهيداً لإعادة الهيكلة.
 - توفير معلومات ومؤشرات كمية تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المنشأة.
 - المتابعة الجيدة للمخاطر المالية.
 - تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.
- وبشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل في تحديد كل من:

- ١- الهيكل التمويلي للمنشأة (Financial Structure) المتمثل في أصول المنشأة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.
- ٢- كفاءة الدورة التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها.
- ٣- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المنشأة على مدى سنوات عدة.
- ٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المنشأة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

هذا، وعلى الرغم من أهمية ما يحققه التحليل المالي من أهداف إلا أن نتائج هذا التحليل يجب التعامل بها بحذر نظراً لاعتمادها على بيانات محاسبية واردة بالقوائم المالية المعدة وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية، كما أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التحليل.

٣/٢: الفئات المهمة بالتحليل المالي:

تُمكن نتائج التحليل المالي متخذي القرارات من تقييم الموقف الاقتصادي للمنشأة، وذلك من خلال توفير معلومات إضافية بخلاف ما توفره القوائم المالية المنشورة، على أن يتم استخدامها بواسطة العديد من المستخدمين وتوسعي كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها.

إن للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه محل اهتمام الكثيرين. حيث تتعدد الأطراف المستفيدة والمهتمة بنتائج التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة ومنها جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف خارج المنشأة سواء كانت لهم صلة بالمنشأة أو لا.

بناءً على ما تقدم، يمكن تقسيم هؤلاء الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المنشأة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية هي الأكثر استفادة من نتائج التحليل المالي لما يتوفر لها من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة بعكس الأطراف الخارجية التي غالباً ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط. وعليه فهناك أهمية لتوضيح كيفية استفادة الفئات التي تهتم بالتحليل المالي بما يحقق أهدافها:

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

١/٣/٢ : الأطراف الداخلية:

أ- إدارة المنشأة.:

تهتم الإدارة بالوضع المالي للمنشأة والربحية والنمو في سبيل تحقيقها بل وتعظيمها لمصلحة المساهمين وكسب ثقة ذوى المصالح، ، فلذلك فهي تقوم بالاهتمام بتغيرات النسب والاتجاهات عن ربحية المنشأة وعوائد استثماراتها والاتجاهات التي تأخذها هذه المؤشرات في الفترات السابقة لكي تتحقق إدارة المنشأة من فاعلية نظم الرقابة المستخدمة والوقوف على كيفية توزيع موارد المنشأة المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة وكفاءة استغلال تلك الموارد، مع مقارنة أدائها بأداء المنشآت المماثلة.

ب - العاملون والموظفون.:

تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المنشأة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المنشأة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافأاتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

٢/٣/٢ : الأطراف الخارجية:

أ- الدائنون والمقرضون :

يهتم المقرضون سواء كانوا بنوك أو مؤسسات مالية أو أشخاص طبيعيين بالتحليل الائتماني والذي هو أحد أوجه استعمالات التحليل المالي، بغية معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون طويل الأجل.

وبناءً على ذلك، تختلف المعلومات التي يحتاج إليها كل منهما عن الآخر، حيث يهتم أصحاب الديون قصيرة الأجل بمعرفة مدى قدرة المنشأة محل التحليل على الوفاء بالتزاماتها خلال الفترة قصيرة الأجل، وينعكس ذلك على اهتمامهم بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة ورأس المال

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

العامل، بالإضافة إلى معلومات عن اتجاهات نسب السيولة قصيرة الأجل. أما أصحاب الديون طويلة الأجل فإنهم يركزون اهتمامهم على قدرة منشأة على سداد التزاماتها والفوائد المترتبة على هذه الالتزامات وقت استحقاقها.

ونظراً لأن الأموال المتولدة عن الالتزامات طويلة الأجل غالباً ما يتم استثمارها في الأصول طويلة الأجل، لذلك فإن المحلل المالي يحتاج إلى معلومات عن صحة تقييم الأصول الثابتة. وبالتالي يهتم أصحاب الديون طويلة الأجل بمعدلات إهلاك الأصول الثابتة والعمر الإنتاجي المتبقي لها.

ب- المستثمرون الحاليون والمرقبون :

يهتم المستثمر الحالي (المساهم) بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر أي بربحية المنشأة واستقرارها، وكذلك بدرجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراته، وذلك حتى يتمكن من المفاضلة بين الاحتفاظ بما يمتلكه من أسهم أم بيعها. بينما المستثمر المرقب (المتوقع) يحاول معرفة هل من الأفضل شراء أسهم المنشأة أم البحث عن فرصة استثمارية أخرى، ومن ثم فهو يهتم بقدرة المنشأة على توليد أرباح وما تتعرض له من مخاطر ودرجة النمو المتوقع لنشاطها.

غالباً ما يهتم المستثمرون بإقتناء الأسهم في المنشأة لغرض الإتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك. لذلك فهم يحتاجون إلى أسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة المالية، ومعدل العائد المحقق على الأسهم خلال الفترة، كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً، حتى يتمكنوا من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.

ج- الموردون :

يستهدف المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية، وهذا يعنى ضرورة دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ذلك يقرر هل يستمر أو يخفض أو يلغى التعامل معهم.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

د- العملاء :

يهتم العميل بمركز مورديه خاصة المورد الرئيس للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريدات ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

هـ- جهات أخرى :

يمكن أن يلبي التحليل المالي احتياجات فئات أخرى لها علاقة بالمنشأة ومنها سماسرة الأوراق المالية، اتحاد العمال، أجهزة التخطيط والرقابة، الغرف التجارية، ومصحة الضرائب.

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي لعدة أغراض ومنها تحليل التغيرات السريعة على أسعار أسهم المنشأة على السوق المالي، وكذلك تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها كأفضل استثمار.

كما يتوقع أن يستخدم اتحاد العمال التحليل المالي للتعرف على الوضع المالي للمنشأة وللوقوف على قدرتها على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع فيه ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين .

أما أجهزة التخطيط والرقابة فإنها تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، كما أنها تستخدم في الرقابة على المنشآت.

وفيما يتعلق بالغرف التجارية فإنها تستخدم التحليل المالي للتعرف على نشاط المنشأة ومعدلات أدائها وربحيته للقيام بإجراء المقارنات بين المنشآت في نفس الصناعة.

بينما تستخدم مصحة الضرائب أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب والتحقق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة من المنشأة عن طريق إجراء المقارنات مع منشآت القطاع.

هذا، وبعد عرض الفئات المستفيدة من التحليل المالي وأهميته لكل فئة من هذه الفئات، فإنه من المهم أن يكون للتحليل المالي فاعلية لهذه الفئات سواء داخلية أو خارجية، ويعد التوصل إلى مفهوم الفاعلية أمراً في غاية الأهمية؛

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

لأنه معيار مهم في تحديد نجاح المنشآت أو فشلها، وهذا يعني التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها وانعكاس ذلك في دقة تشخيص الموقف الاقتصادي للمنشأة.

٤/٢ : مصادر معلومات التحليل المالي :

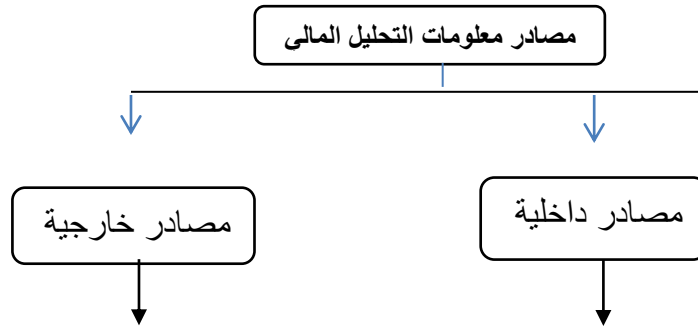
Sources of financial analysis information

تعتبر القوائم المالية ممثلة بالأساس في المركز المالي وقائمة الدخل والتدفقات النقدية وما تحتويه من معلومات مالية هي المادة الخام التي يعد على أساسها التحليل المالي. ومع ذلك فإن التحليل المالي قد يتطلب بعض البيانات غير المحاسبية مثل أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعدد العاملين في المنشأة وبعض الأرقام القياسية للأسعار بالإضافة إلى الأسعار الجارية لبعض الموارد.

لهذا تعتمد "جودة" التحليل المالي على جودة القوائم المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي لإجراء المقارنات والنسب والتحليلات المختلفة، ومن ثم يجب قبل إجراء التحليل المالي التأكد من أن القوائم المالية تفصح بشكل كاف عن البيانات المالية الملائمة للتحليل، وأن المبادئ المحاسبية التي أتبع في إعداد تلك القوائم ملائمة، كما أن أسس التقويم ملائمة وثابتة لا تختلف من فترة لأخرى، وذلك بالإضافة إلى التأكد من سلامة تبويب القوائم المالية وإستمرارية نفس التبويب على مدار فترات التحليل من أجل صحة المقارنات .

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية؛ سواء مصادر معلومات داخلية أو خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي



- القوائم المالية وتتضمن:
 - قائمة الدخل
 - قائمة المركز المالي
 - قائمة التدفقات النقدية
 - قائمة الأرباح المحتجزة
 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- تقرير مراقب الحسابات والتقارير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- المعلومات والبيانات التي تصدرها الجهات المنظمة لأسواق المال والأعمال ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء.
- مكاتب السمسة.
- المؤشرات الاقتصادية العامة للصناعة.
- البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على المنشأة في ظروف معينة مثل: التضخم، أو الكساد الاقتصادي، أو الحروب والكوارث الطبيعية التي قد تترك أثراً سلبية على أداء المنشأة.
- التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية.
- الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .

٥/٢ : خطوات ومراحل التحليل المالي :

Steps of financial analysis

يعتمد التحليل المالي على عدة خطوات ومراحل متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، ويستوجب إنجاز عملية التحليل المالي من المحلل المالي المرور بها ويمكنه تجاوز بعضها أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف المرجو من التحليل، وتشتمل تلك الخطوات والمراحل على مرحلة الإعداد والتحضير ومرحلة التحليل ومرحلة الاستنتاج وكتابة التقارير، وفيما يلي عرضاً لهذه المراحل الثلاث :

١/٥/٢ : مرحلة الإعداد والتحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ بها المحلل المالي عمله بعد توقيعه على خطاب التكليف، وتكتسب تلك المرحلة أهمية كبيرة في أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجابياً على باقى مراحل وخطوات تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها وفي تلك المرحلة يقوم المحلل بما يلي:

- أ- تحديد الهدف من التحليل وترجمته إلى مجموعة من الأسئلة، والذي على أساسه يتحدد أسلوب التحليل المناسب والمعلومات الواجب جمعها ويختلف الهدف حسب الفئة المستفيدة من التحليل كما سبق إيضاحه.
- ب- مدى ونطاق التحليل، هل يشمل التحليل منشأة واحدة أم عدة منشآت متشابهة وهل سيكون التحليل لمنشأة واحدة لسنة واحدة أم لعدة سنوات.
- ج- تحديد وجمع البيانات والمعلومات الكافية والملائمة وتجهيزها بالشكل الذي يُمكن من إجراء التحليل عليها، سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية وسواء كانت كمية أو وصفية عن الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

٢/٥/٢ : مرحلة التحليل:

وفيها يتم معالجة ما تم توفيره من بيانات ومعلومات بما يخدم الأهداف المرجوه من التحليل، وتتكون هذه المرحلة من :

أ- **مرحلة التبويب والتصنيف:** يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود في القوائم المالية ومجموعاتها ودمج بعض منها أو إعادة تصنيفها بما يسهل مهمة المحلل المالي والوصول إلى نتائج دقيقة وفي التوقيت المناسب، وهذا ما جعل أسواق المال والهيئات المهنية تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية، ويعد نموذج القائمة شكلاً من أشكال التبويب والتصنيف للمعلومات يخدم بشكل أساسي القابلية للمقارنة، وذلك بما يقدمه من ثبات، واتساق خاصةً عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو أكثر من فترة مالية.

ب- **اختيار الأداة الملائمة للتحليل:** تعد من أهم الخطوات حيث يتحدد بناءً عليها فعالية عملية التحليل، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه ومنها التحليل الرأسي والأفقى وتحليل النسب... إلخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لإستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل والوصول لأفضل النتائج، وتعتمد هذه الخطوة على مدى التأهيل الفني والعلمي للقائمين بالتحليل المالي.

ج- **مرحلة المقارنة:** وتتم هذه الخطوة بهدف اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف العناصر والحسابات وتحري أسبابها، وذلك حتى يمكن تحديد نوعية الإنحرافات (موجبة أم سالبة) خاصة الإنحرافات غير الطبيعية.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٣/٥/٢ : مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير.

فى تلك المرحلة على المحلل المالي البحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمنشأة وتقديم الإقتراحات، ويراعى البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل عند كتابة تقريره، وذلك من خلال التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل واقتراح الحلول والتوصيات اللازمة للعلاج.

٦/٢ : الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي:

- ١- أن يكون المحلل المالي ملماً بطبيعة نشاط منشأة من نشاط صناعي، أو خدمي، أو تجاري.
- ٢- أن يكون لدى المحلل المالي خلفية عن الشركات المماثلة للشركة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية.
- ٣- أن تتوفر لدى المحلل المالي الحيادية ويكون هدفه هو الوصول إلى الحقائق ثم يفسر نتائج التحليل استناداً إلى ما توصل إليه من معلومات عن المنشأة والمنشآت المماثلة.
- ٤- يجب أن يحدد المحلل المالي الافتراضات التي اعتمد عليها أثناء التحليل المالي.
- ٥- ألا يكون هدف المحلل المالي التركيز على مواضع الضعف أو القوة وإنما يتعدها لتشخيص الأسباب ومحاولة استقراء الاتجاهات المستقبلية.
- ٦- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية ومؤهلات، بل عليه تمهيتها لتجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٧- يجب أن يأخذ على المحلل المالي في اعتباره أن القوائم المالية لم تقدم له صورة كاملة عن المنشأة وإنما هناك الكثير من البيانات التي يمكن الحصول عليها من خارج القوائم المالية. ومن أمثلة هذه المعلومات كفاءة وخبرة العنصر البشري بالمنشأة والتي تساعد في نجاح المنشأة من عدمه. وكذلك الحال بالنسبة لمعلومات عن القضايا المرفوعة ضد المنشأة، بالإضافة إلى المعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إقفال الحسابات.

٨- يجب استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي لأن الاعتماد على أداة واحدة قد تكون مضللة.

٩- يجب على المحلل المالي أن يُدرك المُحلل المالي نتيجة دورية إعداد القوائم المالية، حيث أن دورية إعداد القوائم المالية تأتي من خلال الحاجة إلى إعداد التقارير المالية عن فترات مالية قصيرة نسبياً مقارنة بالعمر الافتراضي للمنشأة.

١٠- يجب أن يأخذ المُحلل المالي في اعتباره أن القوائم المالية التي يستخدمها في التحليل عرضه لبعض القيود التي تُحد من فائدتها، وتتمثل هذه القيود فيما يلي:

أ- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية في ضوء هذا الافتراض على الرغم من أن مُعدى القوائم المالية متأكدين من أن وحدة النقد تتغير مع مرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار. وبالرغم من أن هناك الكثير من المحاولات التي تمت لقياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية. إلا أنها لم تصل إلى حد القبول وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- التسجيل التاريخي: تُعد القوائم المالية استناداً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تمت خلال الفترة المالية، وغالباً ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

ج- الحكم والتقدير الشخصي: من المتعارف عليه أنه لكي يتم تحديد نتيجة أعمال المنشأة بشكل دقيق فإنه يتطلب الأمر الانتظار حتى نهاية حياة المنشأة، إلا أن هذا الأمر لا يُعد عملياً لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية عادة ما تكون السنة. ويتم في نهايتها تقدير نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

د- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية: حيث أنه يمكنها عقد بعض الصفقات قرب نهاية السنة المالية مما يؤثر على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية التي تلقى اهتماماً خاصاً من الدائنين والمستثمرين. ومن أمثلة هذه الصفقات شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام بعمليات بيع بتيسيرات في السداد قرب نهاية الفترة المالية.

هـ- مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: عند إعداد القوائم المالية توجد العديد من السياسات البديلة التي يمكن استخدامها، حيث يتم الاختيار من بينها بما يتناسب مع الظروف والأوضاع الاقتصادية. وتؤدي عملية الاختيار بين البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي.

٧/٢ : معايير التحليل المالي : Standards of Financial Analysis

تستخدم معايير التحليل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي للمنشأة من خلال أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة وكفاءة نسبة معينة أو رقم ما، وهذه المعايير ينبغي أن تتسم بمجموعة من الخصائص (Characteristics) من أهمها:

- ١- الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة.
- ٢- الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لمدد مالية متتابعة.
- ٣- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابلاً للتطبيق.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- ٤- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابتاً نسبياً وغير متقلب ومتغير.
- ٥- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.
- ٦- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءاً، وقابلاً للمقارنة.

وأما عن استخدامات (Uses) معايير التحليل المالي فهي كالاتي:

- ١- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطاءها وصفاً كمياً.
- ٢- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- ٣- تحليل أداء المنشأة المالي.
- ٤- كشف الانحرافات.
- ٥- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

بعد تناول خصائص واستخدامات معايير التحليل المالي وجب إيضاح أنواع تلك المعايير والتي تُقسم إلى ما يلي:

- ١- معيار التحليل المالي المطلق Absolute Standard: عبارة عن مجموعة من النسب والمعدلات التي اطلق استعمالها كمعيار للتحليل المالي يتم تطبيقه في جميع الحالات ولجميع أنواع الصناعة ولكافة الظروف، فمثلاً لو أن الرقم المعياري المطلق لنسبة التداول (١:٢) فإنه يطبق على جميع أنواع الصناعة وفي كافة الأحوال.
- ٢- معيار التحليل المالي لصناعة معينة Industry Average: عبارة عن نسبة مالية معينة مستخرجة عن طريق إيجاد متوسط تلك النسبة لمجموعة كبيرة من المنشآت في الصناعة نفسها عن مدة مالية واحدة، ويوضح هذا المعيار ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق. توضع هذه المعايير من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الإقتصاديين أو

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال.

٣- معيار التحليل المالي التاريخي Historical or Trend Analysis:

عبارة عن النسب والأرقام والمعايير والتي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء منشأة معينة في الماضي والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المنشأة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها للمستقبل. فمثلاً يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشأة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

٤- معيار التحليل المالي المخطط (المستهدف) Planned or

Targeted Standard: عبارة عن البيانات التي تحددتها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحقيقه مع ما حققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك أثناء مدة مالية محددة. فيقوم المحلل المالي بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، وبالتالي فإن المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

٨/٢: مجالات التحليل المالي Areas of Financial Analysis :

يمكن استعمال التحليل المالي في عدة مجالات ولعدة أغراض يتوقف كل منها على نوع التحليل والجهة التي تستخدم ذلك التحليل، ومن أهمها:

١. التخطيط المالي Financial planning:

يعتمد التخطيط المالي على النتائج التي يسفر عنها التحليل المالي، ويعتبر التخطيط المالي أمراً ضرورياً لكل المنشآت في سبيل إدارة أكثر فعالية لرأس المال وتخفيض ظروف عدم التأكد، ومن ثم يلزم القيام بالتنبؤ بالاحتياجات المالية ومصادر الحصول عليها، بل القيام بدراسة شاملة سواء قصيرة أو طويلة الأجل لكل سلبيات وإيجابيات تحقيق تلك الأهداف. هذا،

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

ويمر التخطيط المالي بعدة مراحل أهمها تحليل الأداء السابق للمنشأة، تحديد متطلبات الاستثمار وبدائله، التنبؤ بإيرادات المنشأة ونفقاتها، تحليل البدائل المتاحة سواء تمويلية أو استثمارية واختيار أنسبها، وتحليل النتائج المختلفة للخطة المالية، ومن أهم الأدوات التي تلجأ إليها الإدارة المالية هي الموازنات التقديرية لإدارة التدفقات المستقبلية واستخداماتها.

٢. تحليل وتقييم الأداء

:Analysis and performance evaluation

هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمنشأة، مثل الإدارة، المستثمرون والمقرضون. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية على قدر كبير من الأهمية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المنشأة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

٣. التحليل الائتماني Credit analysis :

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض (المدين)، وبالتالي يقوم المقرض بهذا التحليل الائتماني ، واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التحليل.

٤. التحليل الاستثماري Investment Analysis :

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومنشآت ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم للمنشآت نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في كافة المجالات. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، وكذلك تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة.

9/2 : مستويات التحليل المالي Levels of Financial Analysis

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاثة مستويات ثلاث، يمكن إيجازها فيما يلي:

أ) على مستوى المنشأة:

يقوم المحلل المالي بجمع ما يلزم للتحليل المالي من المعلومات الخاصة بالمنشأة فقط، فيدرس ربحيتها وسيولتها وهيكل ملكيتها، بالإضافة إلى كفاءتها، ويتم إنجاز ذلك باستخدام أدوات مختلفة للتحليل، ويعتبر هذا النوع من التحليل قاصراً نظراً لأنه يفصل المنشأة عن محيطها والعوامل المؤثرة فيها، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المنشأة.

ب) على مستوى القطاع.

ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من المنشآت المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاختيار الاستثمار الأفضل، حيث يقوم المحلل بإجرائه للمنشأة آخذاً في الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمنشأة ثم مقارنتها بقوائم مالية للمنشآت النظيرة في نفس القطاع، وبالتالي الحكم على أداء المنشأة والتعرف على نقاط ضعفها وقوتها.

ج) على مستوى الإقتصاد.

هو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المنشأة وظروفها الإقتصادية وظروف القطاع الذي تنتمي إليه وكذلك الظروف الإقتصادية العامة للدولة التي تعمل بها تلك المنشأة. ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول، وما نتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

١٠/٢ : أدوات وأساليب التحليل المالي :

Tools of Financial Analysis

في سبيل الوصول إلى قرارات رشيدة تُمكن المنشأة من الاستمرار في تحقيق أهدافها، يستوجب على المنشأة أن تستعمل أدوات التحليل المالي المناسبة التي تُمكنها من الحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ تلك القرارات. وعليه يمكن حصر أهم الأدوات والأساليب المستخدمة للتحليل المالي فيما يلي:

أ - التحليل الرأسي والتحليل الأفقي :

وفيه يتم تحليل حركة الحساب إما خلال الفترة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون (تحليل رأسي) أو علي مستوي عدة فترات محاسبية ومقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخرى ويسمي (تحليل أفقي)، وهذا ما سوف يتم تناوله بالتفصيل خلال هذا الفصل.

ب - النسب والمؤشرات المالية :

قد يتم التحليل المالي عن طريق حساب مجموعة من النسب Ratio Analysis، وتعد تلك النسب من واقع البيانات التي تحتويها قائمة المركز المالي أو من واقع البيانات التي تحتويها قائمة الدخل أو من واقع بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معاً، وتم تخصيص الفصل الثالث لتناول أهم تلك النسب والمؤشرات.

التحليل الرأسي والتحليل الأفقي :

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمنشأة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً يعبر عن نتيجة الأعمال عن فترة معينة، وإذا ما تمّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمنشأة، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات، للأسباب التالية:

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- أ- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المنشأة المعتاد.
- ب- لا تُخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها أفضل أم أسوأ مما كان في الماضي.
- ج- لا تخبر شيئاً عن الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة، علماً بأن الاتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة.

ولهذه الأسباب يلجأ المحلل المالي إلى مقارنة القوائم المالية للمنشآت من خلال التحليل الأفقي وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة نفسها، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية، أو قد تكون مع قوائم مالية لمنشآت أخرى، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية. يتم التركيز على المقارنة الداخلية، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع منشآت أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو.

التحليل الرأسي للقوائم المالية :

أولاً: التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي :

يقصد بالتحليل الرأسي Vertical Analysis حساب النسبة المئوية لبنود قائمة المركز المالي إلى إجمالي الأصول، كما يمكن أن تحسب نسبة كل بند من بنود القائمة إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند. ويمكن أيضاً حساب نسبة كل بند إلى جملة المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها، وذلك للوقوف على الوزن النسبي للبند.

أي أن التحليل الرأسي لبنود قائمة المركز المالي يعد اعتماداً على واحد أو أكثر مما يلي:

- أ- إجمالي الأصول: إجراء التحليل الرأسي لبنود قائمة المركز المالي من خلال حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة (المخزون، المدينون، النقدية،) إلى إجمالي الأصول مثل حساب نسبة

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

الأراضي إلى إجمالي الأصول ، ويفيد في معرفة الوزن النسبي للبند بالنسبة إلى إجمالي أصول المنشأة، أي الأهمية النسبية للبند.

ب- إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند: أي نسبة كل بند من بنود قائمة المركز المالي إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إلى البند، ويفيد في معرفة الأهمية النسبية للبند بالنسبة إلى المجموعة التي ينتمي إليها، مثل نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة ونسبة المخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة وهكذا.

ج- جملة المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها البند: أي حساب نسبة كل بند من بنود المخزون (مخزون بضائع تامة، مخزون الخامات،) إلى إجمالي المخزون.

وعادة ما يطلق على النسب المئوية السابقة "الوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي"، ويطلق على هيكل هذه النسب "التركيب أو التوزيع النسبي لبنود قائمة المركز المالي"، ويطلق على القائمة التي تحتوي على هذه النسب "قائمة الوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي".

يلاحظ في هذا المجال أن مجموع النسب المئوية لمكونات المجموعة التي يجرى عليها التحليل تعادل دائماً ١٠٠%، فإذا تم التحليل من زاوية نسبة كل بند من بنود الأصول إلى إجمالي الأصول فإنه لا بد أن يساوي مجموع نسب كل بنود الأصول ١٠٠%، وإذا تم التحليل الرأسي من زاوية نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة فإنه لا بد أن يساوي مجموع نسب كل بنود الأصول المتداولة ١٠٠%، وإذا تم التحليل الرأسي من زاوية نسبة كل بند من بنود المخزون فإنه لا بد أن يساوي مجموع نسب كل بنود المخزون ١٠٠%.

وبناءً على ما سبق، تتمثل أهمية تلك الأداة في تركيزها على عنصرين رئيسيين، هما:

- مصادر الأموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

هذا، ويوصف التحليل الرأسي بالتحليل الساكن حيث يعاب علي هذا الأسلوب كونه تحليل ساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لأداء المنشأة فهو يعتمد فقط علي فترة زمنية واحدة ولا يوضح بصورة جيدة العلاقات بين الحسابات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس المهم تحديد الوزن النسبي أو توضيح الأهمية النسبية، وإنما الأهمية البالغة هي الخطوة التالية التي يقع عبؤها على المحلل المالي وهي تفسير Interpretation دلالة هذا الوزن المستخرج والربط بين هذه الأوزان النسبية واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف التحليل المالي.

فمثلا بند الآلات ينتمي إلى مجموعة الأصول الثابتة: وللتحليل الرأسي يتم حساب النسبتين الآتيتين:

$$١- \text{نسبة البند إلى إجمالي الأصول} =$$

$$100 \times \frac{\text{قيمة الآلات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول}$$

$$٢- \text{نسبة البند إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إلى البند} =$$

$$100 \times \frac{\text{قيمة الآلات}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}} = \text{نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة}$$

ويفيد التحليل الرأسي في اجراء المقارنات بين الفترات المختلفة للمنشأة الواحدة لمعرفة ما إذا كانت هناك تغيرات في الوزن النسبي للأصول بين الفترات المختلفة، وكذلك المقارنة مع متوسط الصناعة (المتوسط للمنشآت التي تعمل في نفس المجال).

مثال:

لإيضاح كيفية إجراء التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي وإمكانية الإستفادة من النتائج التي يظهرها هذا التحليل، يوضح الجدول رقم (١/أ) التالي قوائم المركز المالي لشركة "حلوان للصناعات المعدنية" في نهاية السنوات المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩:

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

جدول رقم (١ / أ)

قائمة المركز المالي لشركة " حلوان للصناعات المعدنية "

(الأرقام بالآلاف جنية)

٢٠١٩/١٢/٣١ في		٢٠١٨/١٢/٣١ في		٢٠١٧/١٢/٣١ في		٢٠١٦/١٢/٣١ في		بيان
								الأصول:
	٥٤٩		٥٤٠		٥٤٣		٥٣٩	الأصول الثابتة
	٥٠٧		٤٩٢		٤٨٢		٣٧٤	آلات ومعدات
٤٢		٤٨		٦١		١٦٥		(-) مجمع الإهلاك
	٤٣٧		٥١١		٤٤٩		٣١٤	وسائط نقل
	٤٠٤		٤٠٥		٢٨١		٢١٢	(-) مجمع الإهلاك
٢٣		١٠٦		١٦٨		١٠٢		عدد وادوات
	٥٩		٥٥		٤٩		٤٨	(-) مجمع الإهلاك
	٥٥		٥٠		٤٦		٤٣	
٤		٥		٣		٥		آلات ومعدات مكتبية
	٢٠٥		١٩٣		١٦٢		٨٨	(-) مجمع الإهلاك
	٧٨		٥٤		٣٢		١٦	
١٢٧		١٣٩		١٣٠		٧٢		
٢٠٦		٢٩٨		٣٦٢		٣٤٤		مجموع الأصول الثابتة
		١٨١				١٨٢		مسروعات تحت التنفيذ
								الأصول المتداولة:
	٢٧٦		٢٦٣		٢٣٢		-	مخزون سلعي
	١١١٢		٤٥٤		١١٥٠		٨٣١	العملاء
	٢٦٠		٥٤		٣٥		١٢١	اوراق قبض
	١٨٤		٤١٧		١٧٣		١٦١	مدينون متنوعون
	١١٨		٧٠		٤٩٧		٢٦٧	ارصدة مدينة اخرى
	١١٢٠		٩٢٢		٢٥٢		٦٦	نقدية بالخرزينة والبنك
٣٠٧٠		٢١٨٠		٢٣٣٩		١٤٤٦		مجموع الأصول المتداولة
								الخصائر:
	٤٩٤		٢٨٥		٥١		--	حسابات مرحلة
٣٧٧٠		٢٩٤٤		٢٧٥٢		١٩٧٣		مجموع الأصول والارصدة المدينة
								حقوق المساهمين
								والالتزامات
	١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠	حقوق المساهمين
								رأس المال المرخص
								والمسدد بالكامل (١٥٠٠٠)
								سهم ق.س. (١٠٠ ج)
								المبالغ غير المسددة من
								الأسهم المصدرة
١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠		٧٥٠		
	١٨٠		١٨٠		١٨٠		١٨٠	إحتياطي قانوني
	٣٩		٣٩		٣٩		٣٩	إحتياطي عام
٢١٩		٢١٩		٢١٩		٢١٩		ارباح مرحلة
		١		١		١		مجموع حقوق المساهمين
١٧١٩		١٧٢٠		١٧٢٠		٩٧٠		
								الخصوم المتداولة:
	٧٤٩		٢٤٠		١٠١		١٧١	تيوك دائنة (سحب على
								المكشوف)
	٩٣٧		٨٠		٧٣٦		٣٨٨	الموردون
	٧٤		٤٩٤		٣٥		٢٣	دائنون متنوعون
								دائنو التوزيعات
	٢٩١		٣١٠		١٦٠		٤١٨	ارصدة دائنة اخرى
٢٠٥١		١٢٢٤		١٠٣٢		١٠٠٣		مجموع الخصوم المتداولة
٣٧٧٠		٢٩٤٤		٢٧٥٢		١٩٧٣		مجموع حقوق المساهمين
								والالتزامات

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

هذا ويوضح الجدول رقم (١/ب) التالي التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لشركة " حلوان للصناعات المعدنية " عن السنوات محل التحليل.

جدول رقم (١/ب)

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لشركة " حلوان للصناعات المعدنية " من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩

٢٠١٩/١٢/٣١		٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٧/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١		بيان
% بالنسبة لإجمالي الأصول	% بالنسبة للمجموعة الرئيسية	% بالنسبة لإجمالي الأصول	% بالنسبة للمجموعة الرئيسية	% بالنسبة لإجمالي الأصول	% بالنسبة للمجموعة الرئيسية	% بالنسبة لإجمالي الأصول	% بالنسبة للمجموعة الرئيسية	
								الأصول:
								الأصول الثابتة
١.١	٢.٠	١.٦	١٦	٢.٢	١٧	٨.٤	٤٨	آلات ومعدات
٠.٩	١٦	٣.٦	٣٦	٦.١	٤٦	٥.٢	٣.٠	وسائط نقل
٠.١	٢	٠.٢	٢	٠.١	١	٠.٢	١	عدد وادوات
٠.٤	٦٢	٤.٧	٤٦	٤.٧	٣٦	٢.٦	٢١	آلات ومعدات مكتبية
٥.٥	%١٠٠	١٠.١	%١٠٠	١٣.١	%١٠٠	١٧.٤	%١٠٠	مجموع الأصول الثابتة
-	-	٦.٢	-	-	-	٩.٣	-	مشروعات تحت التنفيذ
								الأصول المتداولة:
								مخزون سلعي
٧.٣	٩	٨.٩	١٢	٨.٤	١.٠	-	-	العملاء
٢٦.٥	٣٦	١٥.٤	٢١	٤١.٧	٤٩	٤٢.١	٥٨	اوراق قبض
٦.٩	٨	١.٨	٣	١.٣	٢	٦.١	٨	مدينون متنوعون
٤.٩	٦	١٤.٢	١٩	٦.٣	٧	٨.٢	١١	ارصدة مدينة اخرى
٣.١	٤	٢.٤	٣	١٨.١	٢١	١٣.٥	١٨	تقديرة بالخرينة والبنك
٢٩.٧	٣٧	٣١.٣	٤٢	٩.٢	١١	٣.٤	٥	مجموع الأصول المتداولة
%٨١.٤	%١٠٠	%٧٤	%١٠٠	%٨٥	%١٠٠	%٧٣.٣	%١٠٠	الخسائر:
								خسائر مرحلة
١٣.١		٩.٧	%١٠٠	١.٩		--		مجموع الأصول والارصدة
%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		المدينة
								حقوق المساهمين
								والالتزامات
								حقوق المساهمين
٣٩.٨	٨٧	٥٠.٩	٨٧	٥٤.٥	٨٧	٣٨	٧٧	راس المال المدفوع
								احتياطات:
٤.٨	١١	٦.٢	١١	٦.٦	١١	٩.١	١٩	احتياطي قانوني
١	٢	١.٣	٢	١.٤	٢	٢	٤	احتياطي عام
٤٥.٦	%١٠٠	٥٨.٤	%١٠٠	٦٢.٥	%١٠٠	٤٩.١	%١٠٠	مجموع حقوق المساهمين
								الحصوم المتداولة:
								بنوك دائنة (سحب على
١٩.٩	٣٧	١١.٦	٢٨	٣.٧	١.٠	٨.٧	١٧	المكشوف)
								الموردون
٢٤.٨	٤٥	٢.٧	٦	٢٦.٨	٧٢	١٩.٧	٣٩	دائنون متنوعون
٢	٤	١٢.٨	٤١	١.٢	٣	١.١	٢	دائنو التوزيعات
--	--	--	--	--	--	٢١.٢	٤٢	ارصدة دائنة اخرى
٧.٧	١٤	١٠.٥	٢٥	٥.٨	١٥	٠.٢	-	مجموع الحصوم المتداولة
٥٤.٤	%١٠٠	٤١.٦	%١٠٠	٣٧.٥	%١٠٠	٥٠.٩	%١٠٠	مجموع حقوق المساهمين
%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		والالتزامات

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١/ب) يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية لبعض جوانب تحليل ونقد قائمة المركز المالي للشركة محل التحليل خلال الأربع سنوات (٢٠١٦ - ٢٠١٩):

أولاً: يمثل مجموع الأصول المتداولة في كل السنوات أكبر وزن نسبي في مجموع الأصول بمتوسط يتراوح بين ٧٣% و ٨٥% ، يليه مجموع الأصول الثابتة بمتوسط يتراوح بين ٦% و ١٧%.

ثانياً: إن التوزيع النسبي لبنود الأصول المتداولة يتغير من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧ يحتل بند العملاء أكبر وزن نسبي في الأصول المتداولة، أما في عام ٢٠١٧ و عام ٢٠١٨ أصبح بند النقدية هو صاحب أكبر وزن نسبي، ومن الواضح هنا أن المنشأة كان لها مستحقات كبيرة نسبياً لدى عملائها خلال عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ وقد استطاعت أن تقوم بتحصيل جزء من هذه المستحقات، ولكن المنشأة لم تتمكن من استثمار أو تشغيل النقدية التي أصبحت متوفرة لديها في هاتين السنتين. وخلاصة ما يمكن أن يصل إليه القائم بتحليل ونقد قائمة المركز المالي للشركة أنه ليس لدى المنشأة سياسة واضحة بشأن كيفية إدارة أصولها المتداولة والتي يمثل مجموعها في المتوسط ٧٨% من المجموع الكلي لأصول المنشأة.

ثالثاً: إن بند الآلات والمعدات كان صاحب أكبر وزن نسبي في مجموعة الأصول الثابتة خلال عام ٢٠١٦، ثم أصبح بند وسائل النقل والانتقال صاحب أكبر وزن نسبي في عام ٢٠١٧، ثم احتل بند الأثاث والمعدات المكتبية الأهمية النسبية الأولى في مجموعة الأصول الثابتة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وبدل ذلك على أن المنشأة بدأت في زيادة ما تحوزه من أثاث ومعدات مكتبية على حساب المبالغ المستثمرة في بند الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

رابعاً: يوضح البيان التالي صافي حقوق المساهمين خلال السنوات محل التحليل (بعد طرح مجموع الخسائر من إجمالي حقوق المساهمين) ونسبة هذا الصافي إلى مجموع الأصول دون أن يتضمن مجموع الأصول أي أرصدة مدينة للخسائر:

السنوات	صافي حقوق الملكية	نسبة صافي حقوق الملكية إلى الأصول
٢٠١٦	٩٧٠	%٤٩
٢٠١٧	١٦٦٩	%٦٢
٢٠١٨	١٤٣٥	%٥٤
٢٠١٩	١٢٢٥	%٣٧

يتضح من البيان السابق أن المنشأة تتجه في تمويل أصولها على مصادر التمويل الخارجية (باستثناء عام ٢٠١٧ حيث تم مضاعفة رأس المال المدفوع)، ومن ثم فإن الانخفاض المستمر لهذه النسبة في المستقبل قد يجعل المنشأة في موقف قد لا تستطيع معه تحمل أعباء الحصول على قروض في الأجل الطويل.

ثانياً: التحليل الرأسي لقائمة الدخل.

يقصد بتحليل النسبة العامة لبنود قائمة الدخل تحويل جميع عناصر قائمة الدخل المعدة من قبل المنشأة إلى وحدات أو نسب عامة في أساس معين هو صافي إيرادات المبيعات، حيث يمكن استخدام هذه النسب العامة في إجراء تحليلات ومقارنات أكثر جدوى وفائدة من التحليلات والمقارنات التي يمكن أن تتم من خلال المقارنة المباشرة لبنود هذه القائمة كما هي معدة بمعرفة الإدارة المالية بالمنشأة قبل إدخال وإجراء التحليلات عليها

وتحسب النسبة العامة لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات لإحدى الشركات عن سنة مالية معينة عن طريق حساب نسبة كل بند من بنود

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

قائمة الدخل إلى إيرادات المبيعات (كمية المبيعات × سعر بيع الوحدة) التي تحققت خلال هذه السنة.

يمكن إيضاح كيفية إعداد النسب العامة لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات من خلال الشكل التالي:

البيان	القيمة	%
صافي المبيعات*	xx	xx%
(-) تكلفة البضاعة المباعة	xx	xx%
= مجمل الربح	xxx	xx%
(-) مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية	xx	xx%
= صافي ربح النشاط العادي	xx	xx%
+ أرباح بيع أوراق مالية	xx	xx%
= صافي الربح القابل للتوزيع	xx	xx%
(-) الاحتياطيات	x	xx%
= الأرباح المعلنة للتوزيع	xx	xx%

* يتم الوصول إلى صافي قيمة المبيعات خلال أي فترة مالية كالتالي:

إجمالي قيمة المبيعات xxx

(-) قيمة مردودات ومسموحات المبيعات (xx)

xx

+ إيرادات بيع مخلفات الإنتاج x

صافي قيمة المبيعات xx

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

ويجب ملاحظة أن صافي قيمة المبيعات هنا لا تتضمن أية إيرادات عرضية (أي تلك التي لا ترتبط بنشاط المنشأة الذي أُقيمت من أجله)، وتظهر عادة الإيرادات العرضية في قائمة الدخل المنشورة تحت حساب "إيرادات متنوعة"، ومن أمثلتها: إيرادات الأوراق المالية، الفوائد البنكية الدائنة، الإيجارات الدائنة، غرامات التأخير المكتسبة، الأرباح الرأسمالية، فروق العملة الدائنة، التعويضات المكتسبة، إيرادات السنوات السابقة.

وتأسيساً على ما سبق تحسب نسبة أي بند من بنود قائمة الدخل إلى

المبيعات في أي فترة على النحو التالي:

$$\text{النسبة} = \frac{\text{قيمة البند بقائمة الدخل خلال الفترة}}{\text{صافي إيرادات مبيعات الفترة}}$$

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

مثال:

يعرض الجدول رقم (أ/١/٣/٣) قائمة الدخل لشركة "الإسكندرية" وذلك عن

خمس سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩.

جدول (أ/١/٣/٣)

قائمة الدخل لشركة الإسكندرية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩

(الأرقام بالآلاف جنية)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	بيان
١٦٠٠	١١٤٢	٥٧٠	٤٢٠	١٥٠	إيرادات المبيعات (بعد خصم المردودات والمسموحات)
١٢	٨	٥	-	-	إيراد بيع مخلفات
١٦١٢	١١٥٠	٥٧٥	٤٢٠	١٥٠	المجموع
٨٠	٧٥	٤٠	٢٥	٥	بضاعة أول المدة
٩٧٠	٧٨٠	٣٥٠	٢٢٥	٩٠	+ خامات وأجور ومصاريف صناعية
٦٥	٥٥	٢٧	٢٢	٧	+ إهلاكات
١١١٥	٩١٠	٤١٧	٢٧٢	١٠٢	= التكلفة الصناعية للبضاعة المتاحة للبيع
٩٥	٨٠	٧٢	٣٨	٢٠	- بضاعة آخر المدة
١٠٢٠	٨٣٠	٣٤٥	٢٣٤	٨٢	= تكلفة البضاعة المباعة
٥٩٢	٣٢٠	٢٣٠	١٨٦	٦٨	مجموع الربح
					- مصروفات إدارية وتمويلية
٤٢	٣٠	٢٥	١٥	١٠	مصروفات إدارية وعمومية
٣٦	٣٣	٢٢	٢٠	١٤	إهلاكات غير صناعية
١٨٠	١٣٦	٤٣	٢٤	١٥	مصاريف تمويلية
٢٥٨	١٩٩	٩٠	٥٩	٣٩	المجموع
٣٣٤	١٢١	١٤٠	١٢٧	٢٩	صافي ربح النشاط
٦	٧	٤	٣	٥	+ إيرادات متنوعة
٣٤٠	١٢٨	١٤٤	١٣٠	٣٤	صافي ربح المنشأة

هذا، ويوضح الجدول التالي (ب/١/٣/٣) قائمة الدخل للشركة محل

التحليل شاملة النسب العامة لبنود قائمة الدخل لكل سنة منسوبة إلى صافي

إيرادات مبيعات السنة.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

جدول (١/٣/٣) ب

النسب العامة لبنود قائمة الدخل لشركة الإسكندرية
(من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩) (نسبة إلى مجموع إيرادات المبيعات)
(الأرقام بالآلاف جنية)

٢٠١٩		٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥		بيان
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٦٠٠		١١٤٢		٥٧٠		٤٢٠		١٥٠		إيرادات المبيعات (بعد خصم المردودات والمسوحات) إيراد بيع مخلفات
١٢		٨		٥		-		-		
٪١٠٠	١٦١٢	٪١٠٠	١١٥٠	٪١٠٠	٥٧٥	٪١٠٠	٤٢٠	٪١٠٠	١٥٠	المجموع
٪٥	٨٠	٪٦.٥	٧٥	٪٧	٤٠	٪٥.٩	٢٥	٪٣.٣	٥	بضاعة أول المدة
٪٦٠	٩٧٠	٪٦٧.٨	٧٨٠	٪٦١	٣٥٠	٪٥٣.٥	٢٢٥	٪٦٠	٩٠	+ خامات وأجور ومصاريف صناعية
٪٤	٦٥	٪٤.٨	٥٥	٪٤.٧	٢٧	٪٥.٢	٢٢	٪٤.٦	٧	+ إهلاكات
٪٦٩	١١١٥	٪٧٩	٩١٠	٪٧٢.٥	٤١٧	٪٦٤.٧	٢٧٢	٪٦٨	١٠٢	= التكلفة الصناعية للبضاعة المتاحة للبيع
٪٥.٩	٩٥	٪٧	٨٠	٪١٢.٥	٧٢	٪٩	٣٨	٪١٣.٣	٢٠	- بضاعة آخر المدة
٪٦٣.٣	١٠٢٠	٪٧٢	٨٣٠	٪٦٠	٣٤٥	٪٥٥.٧	٢٣٤	٪٥٤.٦	٨٢	= تكلفة البضاعة المباعة
٪٣٦.٧	٥٩٢	٪٢٧.٨	٣٢٠	٪٤٠	٢٣٠	٪٤٤.٣	١٨٦	٪٤٥.٣	٦٨	مجمول الربح
										- مصروفات إدارية وتمويلية
٪٢.٦	٤٢	٪٢.٦	٣٠	٪٤.٣	٢٥	٪٣.٦	١٥	٪٦.٦	١٠	مصروفات إدارية وعمومية
٪٢.٢	٣٦	٪٢.٩	٣٣	٪٤	٢٢	٪٤.٨	٢٠	٪٩.٣	١٤	إهلاكات غير صناعية
٪١١.٢	١٨٠	٪١١.٨	١٣٦	٪٧.٥	٤٣	٪٥.٧	٢٤	٪١٠	١٥	مصاريف تمويلية
٪١٦	٢٥٨	٪١٧.٣	١٩٩	٪١٥.٦	٩٠	٪١٤	٥٩	٪٢٦	٣٩	المجموع
٪٢٠.٧	٣٣٤	٪١٠.٥	١٢١	٪٢٤.٣	١٤٠	٪٣٠	١٢٧	٪١٩.٣	٢٩	صافي ربح النشاط
٪١.٢	٢٠	٪١.٣	١٥	٪٢	١٢	٪٢.٣	١٠	٪٣.٣	٥	+ إيرادات متنوعة
٪٢١.١	٣٤٠	٪١١.٨	١٣٦	٪٢٦.٤	١٥٢	٪٣٢.٦	١٣٧	٪٢٢.٦	٣٤	صافي ربح المنشأة

بتحليل بيانات قوائم الدخل والنسب العامة لبنودها للخمس سنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩) تتضح النتائج والملاحظات التالية والتي على أساسها يمكن صياغة تقرير أولي عن تحليل قائمة الدخل في المنشأة:

أولاً: الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة تشكل البند الرئيس في تكلفة البضاعة المباعة ، ومجموع هذا البند يتراوح ما بين ٥٣.٥% إلى

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٦١% من قيمة مبيعات السنة، ويكاد يكون المتوسط ثابتاً ومدى التغير طفيفاً للغاية، ومع ذلك فإن صافي ربح المنشأة ككل يتغير بشدة، ومن الواضح أن الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة ليست هي السبب في التغيرات الشديدة في أرقام صافي ربح المنشأة.

ثانياً: تتراوح الإهلاكات الصناعية بين ٤% و ٥.٢% وبمتوسط يكاد يكون ثابتاً ومدى التغير طفيفاً للغاية، ومن ثم ليس للإهلاك الصناعي أي دخل في تغيرات صافي ربح المنشأة.

تأسيساً على ما سبق من تحليلات لبنود قائمة المركز المالي يتضح أن التحليل الرأسي لنسب المركز المالي يتشابه إذن مع التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات من حيث أنه يتم في الحالتين التعبير عن كل بند من بنود القائمة الحالية المعينة كنسبة من أحد البنود الهامة في ذات القائمة، كصافي إيرادات المبيعات (في قائمة الدخل) وإجمالي الأصول (في قائمة المركز المالي)، إلا أن طبيعة تبويب بنود قائمة المركز المالي (من حيث تقسيمها إلى مجموعة رئيسية وفرعية) تمكن من إجراء تحليلات أكثر على هذه البنود مقارنة بالتحليلات التي تتم على بنود قائمة الدخل.

مثال: فيما يلي بيانات كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكل من

المنشأة (س وص) خلال عام ٢٠١٨:

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر

منشأة ص		منشأة س		بيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
				الأصول
				أصول متداولة:
٧٪	٧٢.٠٠٠	٢.٧٪	٥٤.٠٠٠	نقدية
٢٢٪	٢٢٦.٠٠٠	٢٢٪	٤٤.٠٠٠	مدينون بالصافي
١٧٪	١٧٤.٠٠٠	١.٠٪	٢.٠٠٠	اوراق قبض
٢٪	٢١.٠٠٠	١٪	٢٢.٠٠٠	مصرفات مقدمة
٢٪	٢١.٠٠٠	١٪	٢.٠٠٠	أصول متداولة أخرى
٥٠٪	٥١٤.٠٠٠	٣٦٪	٧٣٦.٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
٥٠٪	٥١٣.٠٠٠	٦٣.٣٪	١٢٧.٠٠٠	أصول ثابتة بالصافي
١.٠٪	١.٢٧.٠٠٠	١.٠٪	٢.٠٠٦.٠٠٠	إجمالي الأصول
				الالتزامات وحقوق الملكية:
				التزامات قصيرة الأجل:
١٣٪	١٣٤.٠٠٠	٤.٢٪	٨٤.٠٠٠	دائنون
٦٪	٦٢.٠٠٠	٧.٨٪	١٥٦.٠٠٠	التزامات قصيرة الأجل أخرى
١٩٪	١٩٦.٠٠٠	١٢٪	٢٤.٠٠٠	إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل
٣١٪	٣١٨.٠٠٠	٢٢.٤٪	٤٥.٠٠٠	التزامات طويلة الأجل
٥٠٪	٥١٤.٠٠٠	٣٤.٤٪	٦٩.٠٠٠	إجمالي الالتزامات
٥٠٪	٥١٣.٠٠٠	٦٥.٦٪	١٣١٦.٠٠٠	حقوق الملكية
١.٠٪	١.٢٧.٠٠٠	١.٠٪	٢.٠٠٦.٠٠٠	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

بالمقارنة النسبية لقائمة المركز المالي للمنشأتين س و ص يتضح ما يلي:

- المنشأة س أقل توسعاً في البيع الآجل من المنشأة ص، حيث تشكل المدينين وأوراق القبض في المنشأة س ٣٢٪، بينما في المنشأة ص ٣٩٪.
- نسبة الرصيد النقدي للمنشأة ص أعلى منها للمنشأة س، مما يعكس وضع أفضل للسيولة في المنشأة ص.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- يتضح اعتماد المنشأة س في التمويل على المصادر الداخلية أكثر من المنشأة ص وهو ما يبدو من ارتفاع نسبة حقوق الملكية في المنشأة س ٦٥.٦% عنها في المنشأة ص ٥٠%، وهو ما يعطي تقييم مالي أعلى للمنشأة ص عن المنشأة س.

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر

منشأة ص		منشأة س		بيانات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
٪١٠٠	٩٧٠٠٠٠	٪١٠٠	٢٥٣٨٠٠٠	صافي المبيعات
٪٤٩	(٤٧٥٠٠٠)	٪٥٦	(١٤٢٢٠٠٠)	تكاليف البضاعة المباعة
٪٥١	٤٩٥٠٠٠	٪٤٤	١١١٦٠٠٠	مجمّل الربح
				يطرح: مصروفات التشغيل
٪٢٨	٢٧٢٠٠٠	٪٢٨.٤	٧٢٠٠٠٠	مصروفات تسويقية
٪١٠	٩٧٠٠٠	٪٢.٧	١٨٤٠٠٠	مصروفات إدارية
٪٣٨	٣٦٩٠٠٠	٪٣٥.٦	٩٠٤٠٠٠	إجمالي مصروفات التشغيل
٪١٣	١٢٦٠٠٠	٪٨.٤	٢١٢٠٠٠	ربح التشغيل
٪١	١٠٠٠٠	٪١	٢٦٠٠٠	يضاف إيرادات أخرى
٪٣	(٢٩٠٠٠)	٪١.٦	(٤٠٠٠٠)	يطرح مصروفات أخرى
٪١١	١٠٧٠٠٠	٪٧.٨	١٩٨٠٠٠	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
٪٠.٨	٨٠٠٠	٪٠.٤	١٠٠٠٠	يضاف إيراد الفوائد
٪٠.٥	٤٥٠٠	٪٠.٣	٧٥٠٠	يطرح مصروف الفوائد
٪٩.٧	٩٤٥٠٠	٪٧.١	١٨٠٥٠٠	صافي الربح قبل الضرائب
٪١.٦	(١٥٥٠٠)	٪٢	(٥٠٥٠٠)	تطرح الضرائب
٪٨.١	٧٩٠٠٠	٪٥.١	١٣٠٠٠٠	صافي الربح النهائي

من خلال المقارنة النسبية بين قائمة الدخل لكل من المنشأتين س و ص

يتضح :

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- أنه على الرغم من أن صافي إيرادات المبيعات في المنشأة س أعلى منها في المنشأة ص إلا أن نسبة تكلفة المبيعات في المنشأة س أعلى منها في المنشأة ص، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة مجمل الربح في المنشأة ص عنها في المنشأة س، مما يشير إلى ارتفاع كفاءة التسعير في المنشأة ص عنها في المنشأة س.
- على الرغم من ارتفاع نسبة مصروفات التشغيل في المنشأة ص عنها في المنشأة س، إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على ربح التشغيل للمنشأة ص، حيث ظهر بنسبة أعلى منه في المنشأة س.

التحليل الأفقي للقوائم المالية :

التحليل الأفقي هو التحليل المتحرك ويطلق عليه أيضاً تحليل السلاسل الزمنية، وهو تحليل اتجاهي يتلافى إلى حد ما سمة الجمود الزمني التي يتسم بها التحليل الرأسي وذلك عن طريق دراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة المالية، مما يوفر له سمة الديناميكية والتعبير عن صورة أكثر دقة عن واقع المنشأة وعن الاتجاهات المستقبلية.

يقصد بالتحليل الأفقي لبنود القوائم المالية Horizontal Analysis مقارنة الأرقام الواردة لسنتين أو لعدة سنوات مالية متتالية، وتحديد نسبة هذه التغيرات، وتحسب قيمة ونسبة التغير في أي بند من بنود هذه القوائم على النحو التالي:

قيمة التغير في البند =

قيمة البند في السنة الحالية (سنة المقارنة) (-) قيمة البند في السنة السابقة (سنة الأساس).

$$\text{نسبة التغير في البند} = \frac{\text{قيمة التغير في البند}}{\text{قيمة البند في السنة السابقة}} \times 100$$

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

هذا، ويساعد التحليل الأفقي لعناصر القوائم المالية في التعرف على أسباب التغير في قيم هذه القوائم في نهاية أي سنتين ماليتين متتاليتين، وهل هي في صالح أو غير صالح المنشأة التي يتم تحليل قوائمها المالية، وذلك بهدف تحديد اتجاه قيمة البند صعوداً أم هبوطاً أم متذبذباً وتحديد التغيرات التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى ، واتجاه هذا التغير ونسبة التغير مقارنة بالسنة السابقة أو سنة معينة يتم اعتبارها سنة أساس، واستخدام هذا الأسلوب في التحليل يتطلب ما يلي:

- توفر مجموعة من القوائم المالية ولعدة سنوات مالية
- تحديد سنة اساس، وغالباً ما تكون سنة الأساس هي السنة الأولى والتي تقاس عليها السنوات التي تليها لمعرفة التغير الذي يحدث في قيمة كل بند من بنود القائمة المالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على القائم بتحليل ونقد القوائم المالية أن يكون حريصاً عند تفسير كل من قيمة التغير ونسبة هذا التغير لبنود القوائم المالية محل التحليل، فقد تؤدي إلى تصور خاطئ عندما يكون المبلغ المستخدم كأساس للقياس صغيراً بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال لو أن قيمة البند في نهاية السنة السابقة كانت صغيرة فإن نسبة تغير هذا البند غالباً ما تكون كبيرة، فإذا كان رصيد بند المدينين في نهاية السنة السابقة يبلغ ٥٠٠ جنية بينما رصيد المدينين في نهاية السنة الحالية يبلغ ٥٠٠٠ جنية فإن التغير في بند المدينين يبلغ ٤٥٠٠ جنية ونسبته تبلغ ٩٠٠% وهي نسبة كبيرة بشكل ملحوظ، والسبب في ذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرصيد المدينين في نهاية السنة. كما أن رصيد المدينين في فترتي المقارنة قد تعد بسيطة للغاية إذا ما قورنت بباقي بنود قائمة المركز المالي أو إذا ما قورنت بإجمالي قيمة الأصول.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

مثال :

فيما يلي بيانات كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل لإحدى المنشآت خلال أعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨:

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر

بيان	التغيرات في ٢٠١٨ عن ٢٠١٧		٢٠١٨	٢٠١٧
	القيمة	النسبة %		
الأصول				
أصول متداولة:				
نقدية وما يعادلها	١٠٨.٠٠٠ (-)	٩٢ (-)	١.٠٠٠	١١٨.٠٠٠
مدينون بالصافي	١٩.٠٠٠ (-)	٩ (-)	١٩.٠٠٠	٢.٩.٠٠٠
مخزون	٣.٠٠٠ (-)	١٩ (-)	١٣.٠٠٠	١٦.٠٠٠
مصروفات مقدمة	=	=	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
أصول متداولة أخرى	١٩.٠٠٠ (-)	٦٦ (-)	١.٠٠٠	٢٩.٠٠٠
إجمالي الأصول المتداولة	١٧٦.٠٠٠ (-)	٣٤ (-)	٣٤٣.٠٠٠	٥١٩.٠٠٠
أصول ثابتة	٤٣١.٠٠٠ (+)	٦٠ (+)	١١٥١.٠٠٠	٧٢.٠٠٠
يطرح مجمع الإهلاك	٢٣.٠٠٠ (+)	٣٥ (+)	(٨٨.٠٠٠)	(٦٥.٠٠٠)
صافي الأصول ثابتة	٤٠٨.٠٠٠ (+)	٦٢ (+)	١.٠٦٣.٠٠٠	٦٥٥.٠٠٠
إجمالي الأصول	(+) ٢٣٢.٠٠٠ (+)	٢٠ (+)	١٤.٦.٠٠٠	١١٧٤.٠٠٠
الالتزامات وحقوق الملكية:				
التزامات قصيرة الأجل:				
دائون	١٣٨.٠٠٠ (-)	٥٤ (-)	١١٧.٠٠٠	٢٥٥.٠٠٠
التزامات أخرى مستحقة	٣.٠٠٠ (-)	٤٣ (-)	١.٠٠٠	٧.٠٠٠
إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل	(-) ١٣٥.٠٠٠ (-)	٥٢ (-)	١٢٧.٠٠٠	٢٦٢.٠٠٠
التزامات طويلة الأجل:				
قروض طويلة الأجل	١٢٥.٠٠٠ (+)	٦٣ (+)	٣٢٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل	(+) ١٢٥.٠٠٠ (+)	٦٣ (+)	٣٢٥.٠٠٠	٢.٠٠٠
إجمالي الالتزامات	(-) ١.٠٠٠ (-)	٢ (-)	٤٥٢.٠٠٠	٤٦٢.٠٠٠
حقوق الملكية:				
رأس المال	٢.٠٠٠ (+)	٥٠ (+)	٦.٠٠٠	٤.٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٢.٠٠٠ (+)	١٣ (+)	٣٥٤.٠٠٠	٣١٢.٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	(+) ٢٤٢.٠٠٠ (+)	٣٤ (+)	٩٥٤.٠٠٠	٧١٢.٠٠٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	(+) ٢٣٢.٠٠٠ (+)	٢٠ (+)	١٤.٦.٠٠٠	١١٧٤.٠٠٠

بدراسة التغيرات النسبية التي طرأت على بنود قائمة المركز المالي بين

عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح ما يلي:

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- انخفضت الأصول المتداولة بمقدار ١٧٦٠٠٠ ج بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ، كما انخفضت الالتزامات قصيرة الأجل بمقدار ١٣٥٠٠٠ ج، إلا أن نسبة الانخفاض في الأصول المتداولة (٣٤%) أقل من نسبة الانخفاض في الالتزامات المتداولة (٥٢%)، إلا أن هذا النقص لم يؤثر على صافي رأس المال العامل حيث أن النقص في الأصول المتداولة كان بقدر أقل من النقص في الالتزامات قصيرة الأجل.
- زادت الأصول الثابتة بمقدار ٤٠٨٠٠٠ ج بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، كما أنه يلاحظ زيادة كل من رأس المال و القروض طويلة الأجل بمقدار ٢٠٠٠٠٠ ج، ١٢٥٠٠٠ ج على الترتيب، مما يمكن معه القول بأن الزيادة في الأصول الثابتة يمكن تمويلها عن طريق زيادة رأس المال والقروض طويلة الأجل.
- حدوث انخفاض حاد في رصيد النقدية بمقدار ١٠٨٠٠٠ ج، مما يشير إلى سوء الموقف النقدي بالمنشأة.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر

بيان	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيرات في ٢٠١٨ عن ٢٠١٧	
			القيمة	النسبة %
صافي المبيعات	٨٥.٠٠٠	٩٥٢.٠٠٠	(+) ١٠٢.٠٠٠	١٢ (+)
- تكلفة البضاعة المباعة	(٥٢٥.٠٠٠)	(٦.٠٠٠.٠٠٠)	(+) ٧٥.٠٠٠	١٤.٣ (+)
مجمّل الربح	٣٢٥.٠٠٠	٣٥٢.٠٠٠	(+) ٢٧.٠٠٠	٨.٣ (+)
يطرح: مصروفات التشغيل:				
مصروفات تسويقية	٢١٩.٠٠٠	٢٢٩.٠٠٠	(+) ١.٠٠٠	٤.٥ (+)
مصروفات إدارية	٢٨٥.٠٠٠	٣.٣٨.٠٠٠	(+) ١٨٨.٠٠٠	٦.٦ (+)
ربح التشغيل	٤.٠٠٠	٤٨٢.٠٠٠	(+) ٨٢.٠٠٠	٢٠.٥ (+)
يضاف إيرادات أخرى:				
دخل الفوائد	١٢.٠٠٠	١٢.٠٠٠	-	-
دخل الإيجار	٨.٠٠٠	١٦.٠٠٠	(+) ٨.٠٠٠	١٠٠ (+)
خصم مكتسب	١٢.٠٠٠	١٨.٠٠٠	(+) ٦.٠٠٠	٥٠ (+)
إجمالي الإيرادات الأخرى	٣٢.٠٠٠	٤٦.٠٠٠	(+) ١٤.٠٠٠	٤٣.٧ (+)
يخصم مصروفات أخرى:				
مصروف الفوائد	٢٦.٠٠٠	١٧.٠٠٠	(-) ٩.٠٠٠	٣٤.٨ (-)
خصم مسموح به	٨.٠٠٠	٧.٠٠٠	(-) ١.٠٠٠	١٢.٥ (-)
إجمالي المصروفات الأخرى	٣٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	(-) ١.٠٠٠	٢٩.٤ (-)
صافي الربح قبل الضرائب	٣٨.٠٠٠	٧.٢.٠٠٠	(+) ٣٢٢.٠٠٠	٨٤.٧ (+)
تطرح الضرائب	١٩.٠٠٠	٣١.٠٠٠	(+) ١٢.٠٠٠	٦٣.١ (+)
صافي الربح النهائي	١٩.٠٠٠	٣٩٢.٠٠٠	(+) ٢.٢.٠٠٠	١٠.٦.٣ (+)

بدراسة التغيرات النسبية التي طرأت على بنود قائمة الدخل بين عامي

٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح ما يلي:

- زيادة صافي المبيعات بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بنسبة ١٢%، بينما زادت تكلفة البضاعة المباعة بنسبة ١٤.٣%، وبالتالي فإن الزيادة في صافي المبيعات أقل من الزيادة في

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

تكلفة البضاعة المباعة وهو ما انعكس في انخفاض نسبة الزيادة في مجمل الربح.

- زيادة ربح التشغيل بنسبة ٢٠.٥% ، إلا أن مقدار الزيادة بلغ ٨٢٠٠ ج.
- هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الأخرى بنسبة ٤٣.٧% ، بينما انخفضت المصروفات الأخرى بنسبة ٢٩.٤% ، وهو ما انعكس في زيادة الربح قبل الضرائب بنسبة ٨٤.٧% مقارنة بربح التشغيل ٢٠.٥% مما يشير إلى اهتمام الإدارة بزيادة الإيرادات الأخرى أكثر من اهتمامها بزيادة ربح التشغيل.

يمكن من خلال التحليل الأفقي للبيانات المالية دراسة اتجاه بنود القوائم المالية، من خلال دراسة سلوك بنود القوائم المالية على مدار عدة سنوات - عادة خمس سنوات- ومقارنتها ببيانات سنة الأساس التي يجب ان تكون فترة مالية مستقرة ولم يحدث فيها أي تغيرات غير متوقعة، وهو ما يتضح من المثال التالي:

٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		بيان
%		%		%		%		%		
١٢٥	٢٥٠٠	٧٥	١٥٠٠	١٢٣	٢٤٥٠	١١٥	٢٣٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	صافي المبيعات
١٤٨	١٨٥٠	١٠٤	١٣٠٠	١٥٦	١٩٥٠	١٤٤	١٨٠٠	١٠٠	١٢٥٠	تكلفة المبيعات

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاهاً تصاعدياً لكل من صافي المبيعات وتكلفة المبيعات خلال الفترة محل الدراسة، فيماعد عام ٢٠١٧ الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً في كلا البندين وهو ما قد يرجع لظروف خارجة عن إرادة المنشأة، إلا انه بشكل عام فإن نسب الزيادة في تكلفة المبيعات أعلى من

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

نسب الزيادة في صافي المبيعات وهو ما يتطلب دراسة مسببات ذلك من قبل إدارة المنشأة.

مثال: يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة قائمة المركز المالي لشركة "حلوان للصناعات المعدنية" بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والتي سبق عرضها في الجدول السابق رقم (١ / أ):

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

جدول رقم (٢/أ)

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لشركة

”حلوان للصناعات المعدنية“ في نهاية عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩

بيان	٢٠١٨	٢٠١٩	قيمة التغير بالزيادة أو (بالنقص)	نسبة التغير بالزيادة أو (بالنقص) %
الأصول:				
الأصول الثابتة				
آلات ومعدات	٥٤٠	٥٤٩	٩	٪١.٧
وسائل نقل	٥١١	٤٣٧	(٧٤)	(٪١٤.٥)
عدد وأدوات	٥٥	٥٩	٤	٪٧.٣
أثاث ومعدات مكتبية	١٩٣	٢٠٥	١٢	٪٦.٢
إجمالي الأصول الثابتة	١٢٩٩	١٢٥٠	(٤٩)	(٪٣.٨)
- مجمع إهلاك الأصول الثابتة	(١٠٠١)	(١٠٤٤)	(٤٣)	٪٤.٣
صافي الأصول الثابتة	٢٩٨	٢٠٦	(٩٢)	(٪٣٠.٩)
مشروعات تحت التنفيذ	١٨١	-	(١٨١)	(٪١٠٠)
الأصول المتداولة:				
مخزون سلع	٢٦٣	٢٧٦	١٣	٤.٩
العملاء	٤٥٤	١١١٢	٦٥٨	١٤٤.٩
أوراق قبض	٥٤	٢٦٠	٢٠٦	٣٨١.٥
مدينون متنوعون	٤١٧	١٨٤	(٢٣٣)	(٪٥٥.٩)
أرصدة مدينة أخرى	٧٠	١١٨	٤٨	٪٦٨.٦
نقدية بالخبزينة والبنك	٩٢٢	١١٢٠	١٩٨	٪٢١.٥
مجموع الأصول المتداولة	٢١٨٠	٣٠٧٠	٨٩٠	٪٤٠.٨
الخصائر:				
خصائر مرحلة	٢٨٥	٤٩٤	٢٠٩	٪٧٣.٣
مجموع الأصول والأرصدة المدينة	٢٩٤٤	٣٧٧٠	٨٢٦	٪٢٨.١
حقوق المساهمين والالتزامات				
حقوق المساهمين				
رأس المال المدفوع	١٥٠٠	١٥٠٠	---	---
احتياطيات:				
احتياطي قانوني	١٨٠	١٨٠	---	---
احتياطي عام	٣٩	٣٩	---	---
أرباح مرحلة	١	---	(١)	(١٠٠)
مجموع حقوق المساهمين	١٧٢٠	١٧١٩	(١)	(٪٠.١)
الخصوم المتداولة:				
بنوك دائنة (سحب على المكشوف)	٢٤٠	٧٤٩	٥٠٩	٪١٢٠.٣
الموردين	٨٠	٩٣٧	٨٥٧	٪١٠٧١
دائنون متنوعون	٤٩٤	٧٤	(٤٢٠)	(٪٨٥)
دائنو التوزيعات	---	---	---	---
أرصدة دائنة أخرى	٣١٠	٢٩١	(١٩)	(٪٦.١)
مجموع الخصوم المتداولة	١٢٢٤	٢٠٥١	٨٢٧	٪٦٧.٦
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات	٢٩٤٤	٣٧٧٠	٨٢٦	٪٢٨.١

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

ويلاحظ من الجدول رقم (٢/أ) السابق ما يلي:

١- التغيير في مجموع أي مجموعة من البنود لا يستخرج بجمع التغيير في بنود المجموعة، وإنما يستخرج بمقارنة مجموع المجموعة في نهاية السنة الحالية مع مجموعها في نهاية السنة السابقة، على سبيل المثال يحسب التغيير في مجموع الأصول المتداولة على النحو التالي:

قيمة التغيير في مجموع الأصول المتداولة

$$= ٣٠٧٠ - ٢١٨٠ = ٨٩٠ \text{ ألف جنيه}$$

$$\text{نسبة التغيير في مجموع الأصول المتداولة} = \frac{٨٩٠ \text{ ألف جنيه}}{٢١٨٠ \text{ ألف جنيه}} \times ١٠٠$$

$$= ٤٠.٨\%$$

٢- من الخطأ مقارنة النسبة المئوية للتغيير في بند معين بالنسبة المئوية للتغيير في بند آخر ينتمي إلى نفس المجموعة التي ينتمي إليها هذا البند المعين، على سبيل المثال النسبة المئوية للزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى (٦٨.٦%) أكبر من النسبة المئوية للزيادة في النقدية (٢١.٥%) مع أن قيمة الزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى (٤٨ ألف جنيه) أقل من قيمة الزيادة في النقدية (١٩٨ ألف جنيه) ، ولكن يكون من السليم تماماً والمرغوب فيه أيضاً استخراج ومقارنة التغيير في النسبة المئوية لتغيير البند الواحد المعين عبر سلسلة من السنوات المتتابعة.

٣- هذا ويمكن استخلاص العديد من النتائج والملاحظات من دراسة بيانات الجدول رقم (٢/أ) السابق لبعض جوانب تحليل ونقد قائمتي المركز المالي للشركة محل التحليل في عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ومن هذه النتائج والملاحظات ما يلي:

أولاً: مجموع الأصول قد زاد بنسبة ٢٨.١% وأن هذه الزيادة يرجع معظمها إلى زيادة الأصول المتداولة (والتي زادت بنسبة ٤٠.٨%) وخاصة في بند العملاء وأوراق القبض (أرصدة مدينة) في نفس الوقت الذي انخفض فيه صافي الأصول الثابتة (والتي انخفضت بنسبة ٣٠.٩%) وانخفضت

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

المشروعات تحت التنفيذ بنسبة ١٠٠% ، وهذا مؤشر يبدو أنه في صالح شركة تعمل في نشاط صناعة المعادن، حيث أنها قد قامت بإتمام تلك المشروعات بالكامل خلال عام ٢٠١٩، وفي نفس الوقت زيادة قيمة أصولها المتداولة هو ما قد يعطى مؤشراً ظاهرياً عن وضع مالي جيد للشركة. ثانياً: زيادة الأصول المتداولة ترجع أساساً إلى زيادة العملاء والأرصدة المدينة لأوراق القبض، وهذا يفرض على المنشأة ضرورة وضع نظام جيد لمتابعة وتحصيل تلك المبالغ حتى لا يترتب على ذلك تراكم مديونيات المنشأة لدى عملائها، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها للغير.

ثالثاً: وجود زيادة في قيمة الخسائر المرحلة بنسبة ٧٣.٣% وهذا مؤشر في غير صالح المنشأة لأنه يشير إلى تآكل جزء من رأسمال المنشأة. رابعاً: إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات قد زاد بنسبة ٢٨.١% وهذه الزيادة ترجع بالكامل إلى زيادة الخصوم المتداولة حيث لم يحدث نقص تقريباً في حقوق المساهمين، وهذا يعتبر مؤشراً في غير صالح المنشأة نظراً لأنه يدل على زيادة اعتماد المنشأة على الغير في تمويل أصولها، ويؤيد ذلك أن زيادة الالتزامات المتداولة ترجع إلى زيادة بند البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) بمبلغ ٤٠٩ ألف جنيه (بنسبة ١٢٠.٣%)، وزيادة بند الموردون بمبلغ ٨٥٧ ألف جنيه (بنسبة ١٠٧١%).

١١/٢ : خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل تم تناول تعريف بالتحليل المالي الذي تميز ببساطته نظرياً، فهو يعد نظام معلومات يستخدم مُخرجات النظام المحاسبي كمُدخلات للتحليل المالي، على أن يتم تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية إلى أرقام لها مدلولاتها تحقق الهدف من التحليل المالي، لكنه عملياً وتطبيقياً يقوم على الخبرة والمعرفة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

تم الانتقال إلى التعريف بأهداف التحليل المالي، وارتباط تلك الأهداف بالفئات التي تهتم بالتحليل المالي فمنها الدائنون والمستثمرون، وإدارة المنشأة والجهات الخارجية. من المفيد القول بأن لكل فئة احتياجاتها من الأدوات والمؤشرات اللازمة لها لتحقيق أهدافها.

كما أوضح الفصل أن المحلل المالي يحصل على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية؛ سواء مصادر معلومات داخلية أو خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي. بالإضافة إلى تناول الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل المالي، ثم معرفة أن التحليل المالي يعتمد على عدة خطوات ومراحل متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، ويستوجب إنجاز عملية التحليل المالي من المحلل المالي المرور بها وهي؛ أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير، ثانياً: مرحلة التحليل، ثالثاً: مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

تضمن الفصل أيضاً، معايير التحليل المالي المستخدمة للتعبير عن مستوى الأداء المالي للمنشأة من خلال أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملاءمة وكفاءة نسبة معينة أو رقم ما، وتم تناول خصائص واستخدامات وأنواع تلك المعايير. تم الانتقال إلى مجالات استخدام التحليل المالي سواء في التخطيط المالي أو تقييم الأداء أو التحليل الائتماني أو الاستثماري. هذا، ويقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاثة مستويات ثلاث، سواء على مستوى المنشأة فقط أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الاقتصاد ككل.

في نهاية الفصل تم التعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي؛ النوع الأول: التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي من خلال حساب النسبة المئوية لكل بند من بنود قائمة المركز المالي إما إلى إجمالي المجموعة الفرعية أو الرئيسية التي ينتمي إليها البند أو إلى أجمالي الأصول، وكذلك التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل من خلال حساب نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل إلى قيمة صافي إيرادات المبيعات الفترة (قيمة صافي إيرادات المبيعات الفترة = قيمة إجمالي مبيعات الفترة (-) مردودات ومسموحات خلال الفترة + إيرادات بيع مخلفات الإنتاج خلال الفترة). أما النوع الثاني: وهو التحليل الأفقي لبنود قوائم المركز المالي والدخل من خلال حساب قيمة ونسبة التغير في كل بند لمنشأة معينة عن عدة سنوات متتالية.

المجموعة الأولى : حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:

١. يهتم التحليل المالي بدراسة وتحليل مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية حول ماضي وحاضر المنشأة بهدف التنبؤ بمستقبلها.
٢. يعرف التحليل المالي على أنه عملية دراسة وتحليل منظم للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المنشأة من خلال القوائم المالية باستخدام أدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء المالي للمنشأة والتنبؤ بالوضع المستقبلي.
٣. تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف القائم بالتحليل المالي .
٤. من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي الإلمام بطبيعة نشاط المنشأة والوصول للحقائق ثم تفسير النتائج استنادا إلى المعلومات التي تم التوصل إليها فقط.
٥. تتمثل خطوات التحليل المالي في تحديد الغرض من التحليل، وتجميع البيانات اللازمة لإجراء التحليل، وتحديد الأدوات التي يتم استخدامها فقط.
٦. من الفئات التي تهتم بتحليل القوائم المالية : الدائنون، والمستثمرون، وإدارة المنشأة.
٧. من المستحيل ألا تختلف نتائج التحليل المالي لنفس القوائم المالية إذا قام بها أكثر من شخص.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٨. لا توجد قيود أو محددات لعملية التحليل المالي.
٩. يوصف التحليل الأفقي بالتحليل الساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لأداء المنشأة.

العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الإجابة	√	√	×	×	×	√	×	×	×

المجموعة الثانية: أختَر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات التالية:

- ١ - ينظر إلى التحليل المالي للقوائم المالية للمنشأة على أنه :
- أ- أهم الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة إدارة المنشأة فقط.
- ب- يعتمد على مخرجات النظام المحاسبي كمادة أولية .
- ج- تحويل الأرقام الظاهرة في القوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولها .
- د- الإجابة (ب ، ج)
- ٢ - أيا مما يلي لا يمثل غرضاً من أغراض التحليل المالي:
- أ- اختبار مدى كفاءة عمليات المنشأة محل التحليل وتقييم ربحيتها .
- ب- تقييم الوضع المالي للمنشأة وتحديد مركزها الائتماني .
- ج- تحديد الفائض أو العجز في التدفقات النقدية لأنشطة المنشأة المختلفة.
- د- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المنشأة .
- ٣ - أيا مما يلي يعتبر من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان بواسطة المحلل المالي عند القيام بعملية التحليل المالي :
- أ- الإلمام بطبيعة نشاط المنشأة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية .
- ب- أن يكون الهدف من التحليل المالي هو التركيز على مواضع الضعف أو القوة .
- ج- أن يتم استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي .
- د- الإجابة (أ ، ج) .

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

٤ - من أمثلة القيود التي تحد من فائدة القوائم المالية عند استخدامها في التحليل المالي :

- أ- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحة النقد .
 - ب- التسجيل التاريخي ومرونة اختيار السياسات المحاسبية .
 - ج- الحكم والتقدير الشخصي .
 - د- كل ما سبق .
- ٥ - أن معيار التحليل المالي الذي تم الوصول اليه من خلال احتساب متوسط النسب للمنشآت .

التي تعمل في نفس القطاع هو :

- أ- المعيار الاتجاهي .
 - ب- المعيار القطاعي .
 - ج- المعيار النمطي .
 - د- المعيار المستهدف .
- ٦ - أي من الفئات التالية لا تهتم بالتحليل المالي للقوائم المالية :
- أ- الدائنون .
 - ب- المستثمرون .
 - ج- إدارة المنشأة .
 - د- لا شيء مما سبق .
- ٧ - من الأدوات التي يمكن استخدامها في اعداد تقرير التحليل المالي :
- أ- اللغة والتعبيرات الرياضية .
 - ب- المعادلات و الجداول .
 - ج- الأشكال البيانية .
 - د- كل ما سبق .
- ٨ - ان الهدف الأساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :
- أ- قدرة المنشأة في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .
 - ب- قدرة المنشأة على سداد ديونها في الاجل الطويل .

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

- ج- قدرة المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات .
د- قدرة المنشأة على سداد الفوائد عند استحقاقها .
٩- عندما يقوم المحلل بإجراء تحليله المالي من المعلومات الخاصة بالمنشأة والمنشآت المنافسة لها، فإن مستوى ذلك التحليل يكون:
أ- المنشأة.
ب- الاقتصاد المحلي.
ج- الاقتصاد الدولي.
د- القطاع أو الصناعة.

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	العبارة
د	ج	د	د	ب	د	د	د	د	الاجابة

المجموعة الثالثة : حالات عملية

الحالة الأولى : " شركة الغربية "

فيما يلي قائمة المركز المالي لمنشأة الغربية في ٢٠١٩/١٢/٣١

(الأرقام بالآلاف جنيه):

بيان	٢٠١٨	٢٠١٩	بيان	٢٠١٨	٢٠١٩
حقوق الملكية			أصول ثابتة		
راس المال المدفوع	٨٠٠	١٠٠٠	أراضي	٨٠٠	٦٥٠
احتياطيات	٣٠٠	٤٥٠	آلات ومعدات	٧٠٠	١٢٠٠
محتجزة	٢٠٠	٣٠٠	مجمع إهلاك آلات ومعدات	(٣٠٠)	(٤٠٠)
مجموع حقوق الملكية	١٣٠٠	١٧٥٠	مجموع الاصول الثابتة	١٢٠٠	١٤٥٠
الالتزامات			أصول متداولة		
التزامات طويلة الأجل			مخزون	٢٠٠	٣٥٠
قروض	٣٠٠	٤٠٠	مدينون وأوراق قبض نقدية	٢٦٠	٢٠٠
الالتزامات المتداولة				٣٤٠	٥٠٠
دائنون واوراق دفع	٣٨٠	٣٥٠			
أجور مستحقة	٢٠	—			
مجموع حقوق الملكية والخصوم	٢٠٠٠	٢٥٠٠	مجموع الأصول	٢٠٠٠	٢٥٠٠

المطلوب:

- إعداد وتحليل البيانات لمنشأة الغربية باستخدام أسلوب التحليل الرأسي لعام ٢٠١٩ فقط مع التعليق عليها.
- إعداد وتحليل البيانات لمنشأة الغربية باستخدام أسلوب التحليل الأفقي مع التعليق عليها.

الفصل الثاني : أساسيات التحليل المالي

الحالة الثانية: «شركة المنوفية» :

فيما يلي ملخص لقوائم الدخل التي أعدت لمنشأة المنوفية وذلك عن

عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩

بيان	٢٠١٨	٢٠١٩
المبيعات	٨٣٨٨	١١٥١٠
+ إيرادات بيع مخلفات	-	٩٨
المجموع	٨١٨٨	١١٦٠٨
- مردودات ومسموحات المبيعات	٢٠٠	٣٠٠
صافي المبيعات	٨١٨٨	١١٣٠٨
- تكلفة البضاعة المباعة	٦١٧٠	٨٥٣٥
مجمول الربح	٢٠١٨	٢٧٧٣
- مصاريف إدارية وعمومية وتمويلية	١١٠٥	١٦٦٠
صافي ربح النشاط	٩١٣	١١١٣
+ إيرادات سنوات سابقة وإيرادات غير مرتبطة بالنشاط	١٥	٩٣
- مصروفات سنوات سابقة ومصروفات غير مرتبطة بالنشاط	٩٢٨	١٢٠٦
	١٤	٢٦
صافي ربح المنشأة قبل الضرائب (صافي الدخل)	٩١٤	١١٨٠

والمطلوب: استخدام أسلوب التحليل الرأسي لتحليل بيانات تلك المنشأة خلال

عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ مع التعليق على النتائج .

الفصل الثالث
التحليل المالي باستخدام النسب
والمؤشرات المالية

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الفصل الثالث

التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

أولاً : الأهداف التعليمية Learning objectives:

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على:

١. إجراء خطوات التحليل المالي.
٢. تحديد أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة لإجراء التحليل المالي.
٣. تفسير النسب والمؤشرات المالية.
٤. التعرف على محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية.

ثانياً : عناصر الفصل:

مقدمة.

- ١/٣ : النسب والمؤشرات المالية كأحد أدوات التحليل المالي.
- ١/١/٣ : نسب الربحية.
- ٢/١/٣ : نسب السيولة قصيرة الأجل.
- ٣/١/٣ : نسب اليسر المالي في الأجل الطويل (هيكل التمويل).
- ٤/١/٣ : نسب النشاط (معدلات الدوران).
- ٥/١/٣ : نسب سوق رأس المال (السوق).
- ٢/٣ : محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية.
- ٣/٣ : خلاصة الفصل الثالث.
- ٤/٣ : حالات عملية.

مقدمة :

يتطلب النجاح في إدارة أي منشأة التفهم الكامل للعلاقات التبادلية بين مجالات الاستثمار، والعمليات، والتمويل، وتحليل أثر قرارات الإدارة على هذه المجالات، ويعد التحليل المالي نظاما لتشغيل المعلومات والبيانات المتاحة عن المنشأة للتوصل إلى معلومات عن الوضع المالي للمنشأة. وتعد النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تهتم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بما يساعد مستخدمي القوائم في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالمنشأة محل الدراسة والتحليل. ويقصد بالنسبة أو المؤشر علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل بسط النسبة والآخر يمثل المقام ، بحيث تعكس تلك العلاقة جانبا من الأداء العملي لكل منهما، وتكون العلاقة السببية هي المحور الأساسي في تحديد تلك المؤشرات.

هذا ويمكن تبويب النسب والمؤشرات المالية في ضوء وجهة نظر المهتمين بأداء المنشأة، حيث تتعدد الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة والتي تهتم بنشاطها ونتائج أعمالها، ومن أهم تلك الأطراف: المديرون، والملك ، والعملاء، والموردون، والمقرضون، والعاملون، والجهات الحكومية. وتختلف اهتمامات كل طرف منها وبالتالي تختلف نظرتهم في تحليل وتقييم أداء المنشأة. فالإدارة تهتم بتحقيق مستوى عال من الرضاء عن أداءها، بينما يهتم الملاك بالعائد علي استثماراتهم، في حين يهتم المقرضون بقدرة المنشأة على سداد مستحقاتهم، أما الجهات الحكومية فتهتم بالربح كوعاء للضريبة، وبالقيمة المضافة المحققة. ومع ذلك فقد يكون هناك تداخل بين تلك المجموعات، فالمؤشرات التي تستخدم من وجهة نظر مجموعة من الممكن استخدامها من وجهة نظر مجموعة أخرى بنفس القيم أو باختلاف في مكونات النسبة.

كما تعد النسب والمؤشرات من واقع البيانات التي تحتويها القوائم المالية، وقد تستخدم في إعدادها بيانات غير مدرجة في القوائم المالية النهائية، أو غير متاحة في السجلات المحاسبية للمنشأة، مثل أسعار الأسهم في سوق

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الأوراق المالية، وكذلك البيانات الخاصة بالمنشآت المنافسة، والمتوسطات الخاصة بالنشاط النوعي بصفة عامة.

١/٣ : النسب والمؤشرات المالية كأحد أدوات التحليل المالي :

يُعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في التحليل المالي الأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال الأعمال والاقتصاد؛ لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشآت في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. وقد كان عدم الالتزام بمؤشرات التحليل المالي عنصراً مهماً في حدوث الأزمات المالية والمصرفية وبخاصة الأزمة الأخيرة المعروفة بأزمة الرهن العقاري والأزمات المصرفية السابقة لها.

هذا وينظر إلى النسب المالية على أنها علاقات رياضية بسيطة ومركبة بين الأرقام التي تظهرها القوائم والتقارير المالية ويتم تكوينها في أشكال مختلفة وبمسميات متنوعة لتخدم أهدافاً محددة في تقييم الأداء. وترتبط النسبة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة نفسها (مثلاً: قائمة المركز المالي) أو قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل).

ويؤدي التحليل بالنسب والمؤشرات المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها :

- ١- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات المنشأة ذاتها والمنشآت المتمثلة المتجانسة.
- ٢- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمنشأة .
- ٣- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
- ٤- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- ٥- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

هذا ويحتوى الفكر المحاسبي والتطبيق العملي على العديد من النسب والمؤشرات المالية في مجال التحليل المالي، ولكننا سوف نقتصر هنا على أهم النسب شائعة الاستخدام. ويمكن تبويب النسب والمؤشرات المالية حسب الغرض من حسابها إلى المجموعات التالية :

١/٣ . نسب الربحية Profitability Ratios .

٢/٣ . نسب السيولة قصيرة الأجل Liquidity Ratios .

٣/٣ . نسب اليسر المالي في الأجل الطويل.

Long-term Solvency Ratios

٤/٣ . نسب النشاط (أو معدلات الدوران).

. Activity or Turnover Ratios

٥/٣ . نسب سوق رأس المال (السوق) Capital Market Ratios .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من التقسيمات الأخرى البديلة للنسب طبقاً للزاوية التي ينظر منها إلى التقسيم. وسوف نتناول أهم النسب والمؤشرات المالية في كل من المجالات السابقة بشيء من التفصيل .

١/٣ : نسب الربحية Profitability Ratios :

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف. وتعد هذه النسب أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وتعكس مدى قدرة الإيراد المحقق من المبيعات على تغطية كافة عناصر التكلفة والمصروفات مع وجود هامش ربح مجزي لأصحاب الملكية مقابل مخاطر استثماراتهم في المنشأة مع الأخذ في الاعتبار أن التغييرات في سعر البيع بالزيادة أو النقص غالباً ما تكون خارج نطاق تحكم الإدارة، مما يستوجب الكفاءة في التشغيل التي تخفض من تكلفة المبيعات أو على الأقل المحافظة على استقرارها. ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

١/١/٣ : معدل العائد على الاستثمار :

يهتم الملاك والإدارة بالتعرف على ربحية المنشأة من خلال إيجاد علاقة بين ما تحقق من ربح والمال المستثمر الذي نتج عن استغلاله وتوظيفه ذلك الربح. ولذلك نجد أن معدل العائد على الاستثمار من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في مجال قياس الربحية وتقييم الأداء. وقياس هذا المعدل نسبة الربح التي يحققها كل جنيه مستثمر في المنشأة وبحسب كما يلي:

صافى الربح قبل الفوائد والضرائب

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{متوسط الأصول المستثمرة (أجمالي الأصول)}} \times 100$$

ويمكن تحليل معدل العائد على الاستثمار على النحو التالي :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الأصول المستثمرة}}$$

الأصول في أول الفترة + الأصول في نهاية الفترة

$$\text{حيث أن متوسط الأصول المستثمر} = \frac{\text{الأصول في أول الفترة + الأصول في نهاية الفترة}}{2}$$

صافى الربح

$$\text{يوضح الشق الأول من العلاقة معدل الربحية} = \left(\frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100 \right)$$

وهو يقيس مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح، وبعبارة أخرى نسبة الربح الذي يتم تحقيقه من كل جنيه مبيعات، وبالطبع كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المنشأة. كما أنه عند مقارنة النسبة التي تحققها المنشأة بالنسبة المتعارف عليها في مجال الصناعة الذي تنتمي إليها المنشأة يمكن التعرف على مدى كفاءة المنشأة ودراسة أسباب تغير هذه النسبة وترشيد القرارات في الفترة القادمة.

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

المبيعات

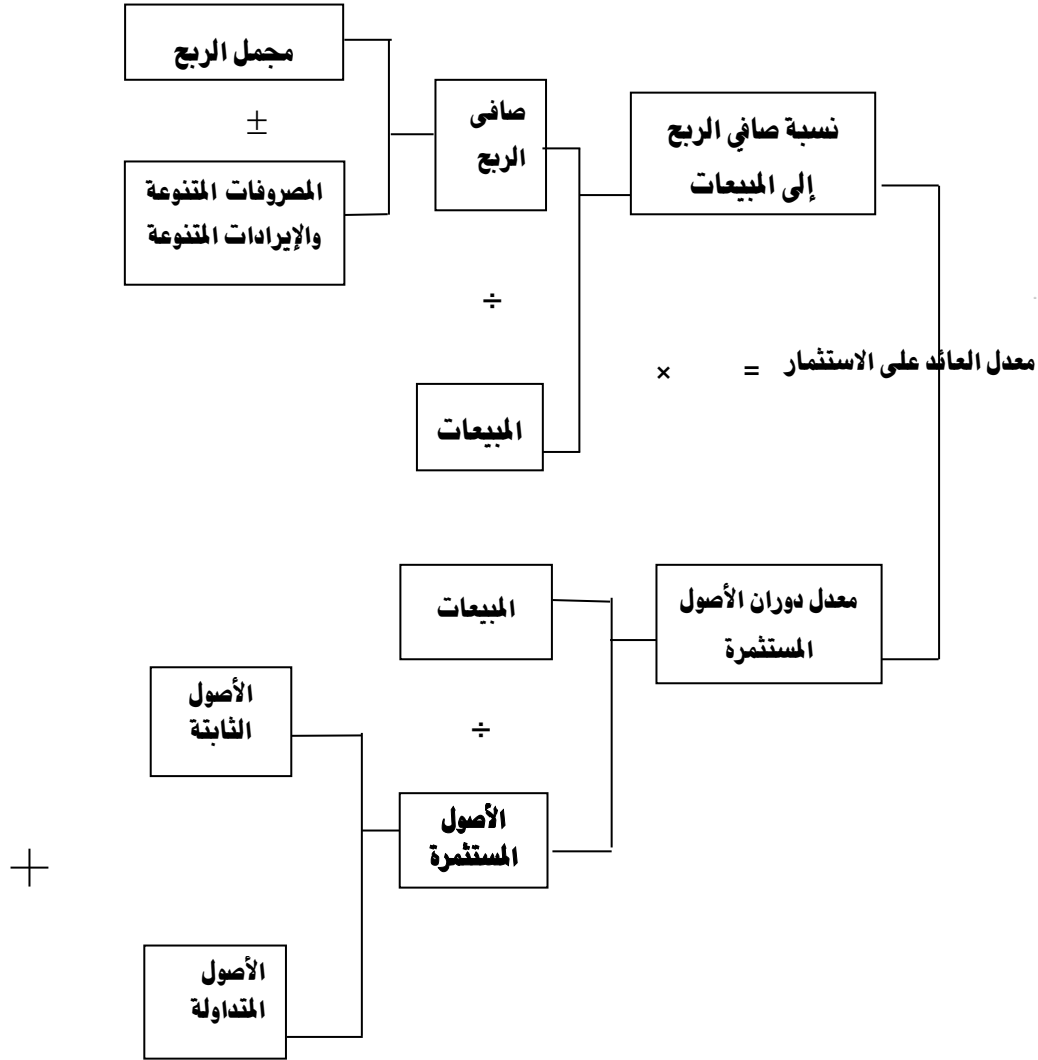
أما الشق الثاني من العلاقة فيوضح معدل دوران الأصول المستثمرة = $(\frac{1.0 \times}{\text{متوسط أصول المستثمرة}})$

وهو يقيس مقدار مساهمة كل جنيه من الاستثمارات في المبيعات، وكلما زاد معدل دوران الأصول المستثمرة كلما دل على ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال وإدارة الاستثمارات المتاحة لديها، وعادة ما يكون معدل دوران الأصول في المنشآت التي تعمل في نشاط بيع وتوزيع السلع الاستهلاكية أكبر منه في المنشآت التي تعمل في توزيع السلع المعمرة والسلع الرأسمالية، في حين أن معدل الربحية في الثانية غالباً ما يكون أكبر منه في الأولى، لذا فإنه قبل الحكم على مدى ملاءمة معدل دوران الأصول المستثمرة ومعدل الربحية يلزم معرفة طبيعة النشاط من ناحية وظروف المنشأة محل الدراسة من ناحية أخرى. يمكن القول بعبارة أخرى أن المستوى المناسب والمقبول لكل مؤشر من هذين المؤشرين يختلف باختلاف ما يلي :

- ١- طبيعة نشاط المنشأة.
- ٢- الفترة التي تمر بها المنشأة ودورة حياتها.
- ٣- الظروف التي تواجه المنشأة (داخلياً وخارجياً)
- ٤- المستوى السائد لهذين المؤشرين في المنشآت المماثلة والصناعية التي تنتمي إليها المنشأة .

هذا ويبدو من المناسب الإشارة إلى أنه حتى يكون معدل العائد على الاستثمار معبراً عن كفاءة المنشأة في إدارة استثماراتها ويعطي مقياساً سليماً لمقدرتها على تحقيق الأرباح، فإنه يكون من الأفضل اقتصار البسط على الأرباح الناتجة عن العمليات الجارية العادية، واقتصار المقام على الأصول المستثمرة التي ساهمت مباشرة في نشاط المنشأة (إنتاجاً وبيعاً) وتحقيق المبيعات التي حققت الإيرادات، كما أنه قد يكون من الأفضل أيضاً حساب قيمة هذه الأصول المستثمرة بعد استبعاد مجمعات الإهلاك لهذه الأصول. هذا ولإعطاء صورة أوضح ولمعرفة الأسباب المختلفة وراء زيادة أو انخفاض معدل الاستثمار، فإنه يمكن تحليله إلى مكوناته المختلفة، وذلك على النحو التالي :

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية



وجدير بالذكر أنه يمكن إجراء المزيد من التقسيمات؛ فالأصول المتداولة يمكن أن تقسم إلى مكوناتها مثل المخزون والمدينون وأوراق القبض والنقدية، كما أنه يمكن تقسيم الأصول الثابتة إلى مكوناتها مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث . علاوة على ذلك فإن تكلفة المبيعات يمكن أن تقسم حسب عناصر التكاليف المختلفة من مواد وأجور ومصروفات .

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

على ضوء هذه الخريطة يمكن معرفة أسباب تغير نسبة صافي الربح إلى المبيعات (معدل الربحية)، وهل ترجع إلى تغير صافي الربح أم إلى تغير المبيعات وإذا كان التغير سببه تغير صافي الربح، فهل يرجع كل التغير إلى تغير المبيعات أم تغير المصروفات الجارية أيضاً، وهل التغير في المصروفات الجارية كان في التكاليف الصناعية أو التسويقية أم الإدارية وهل كان في التكاليف المتغيرة أو الثابتة، وفي أي بند من بنود التكاليف حدث التغير ولماذا حدث وهل هذا التغير تغيراً طارئاً أو يعكس ظروف ستستمر في الفترة القادمة. وبنفس الطريقة يمكن دراسة وتحديد أسباب تغير معدل دوران الأصول المستثمرة.

بصفة عامة يجب مقارنة معدل العائد على الاستثمار عن الفترة بمعدل العائد الخاص بالفترة السابقة . كما يمكن إجراء المقارنة بين معدل العائد المحقق عن الفترة و معدل العائد المستهدف عن نفس الفترة . ويمكن إجراء المقارنة بين معدل العائد المحقق عن الفترة ومتوسط معدل العائد المحقق في المنشآت التي تزاوول نفس النشاط النوعي المتشابه . حيث أن كل هذه المقارنات تلقى الضوء على مدى كفاءة المنشأة في استثمار أموالها.

٢/١/١ : معدل العائد على حقوق الملكية :

يستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق أرباح نتيجة استثمار تلك الأموال. وبعبارة أخرى قياس مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد في تحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم (المستثمرين)، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية :

صافي الربح النهائي (بعد الفوائد والضرائب)

العائد على حقوق الملكية =

متوسط حقوق الملكية

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

حقوق الملكية أول الفترة + حقوق الملكية آخر الفترة

حيث أن متوسط حقوق الملكية =

٢

يلاحظ أنه عند حساب معدل العائد على حقوق الملكية تم استخدام صافي الربح النهائي بعد استبعاد تكلفة رأس المال المستثمر من مصادر خارجية .

مثال (١) : فيما يلي البيانات التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩:-

أولاً: بيانات قائمة الدخل (الأرقام بالآلاف جنيه) :

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	البيان
١٥٠٠	١٢٠٠	المبيعات
(٣٠٠)	(٢٠٠)	(-) مردودات المبيعات
١٢٠٠	١٥٠٠	صافي المبيعات
(٦٠٠)	(٤٠٠)	(-) تكاليف البضاعة المباعة
٦٠٠	٦٠٠	= مجمل الربح
(١٥٠)	(٢٠٠)	(-) المصاريف الأخرى بدون الفوائد المدينة
(٥٠)	(١٠٠)	(-) الفوائد المدينة
٤٠٠	٣٠٠	= صافي الربح قبل الضرائب
(١٠٠)	(٧٥)	(-) الضرائب
٣٠٠	٢٢٥	= صافي الربح بعد الضرائب والفوائد

ثانياً : بيانات أخرى (الأرقام بالآلاف الجنيهات)

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	البيان
٦٠٠٠	٦٠٠٠	إجمالي الأصول المستثمرة
١٦٠٠	١٥٠٠	متوسط حقوق الملكية

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

المطلوب: المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث مدى ربحية كل منهما

وذلك من خلال حساب النسب والمؤشرات المالية التالية:

١- معدل العائد على حقوق الملكية.

٢- معدل العائد على الاستثمار.

الحل

$$\begin{aligned} \text{١- معدل العائد على حقوق الملكية} &= \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب والفوائد}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \\ \text{المنشأة (أ)} &= \frac{220}{1500} = 15\% \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{المنشأة (ب)} &= \frac{300}{1600} = 18.7\% \\ \text{الأفضل} & \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{٢- معدل العائد على الاستثمار} &= \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الأصول المستثمرة (إجمالي الأصول)}} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{المنشأة (أ)} &= \frac{100 + 300}{6000} = 6.6\% \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{المنشأة (ب)} &= \frac{50 + 400}{6000} = 7\% \\ \text{الأفضل} & \end{aligned}$$

يستخلص مما سبق أن المنشأة (ب) تحقق نسب ربحية أفضل للمستثمرين .

مثال (٢) : أختار الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

- بلغ صافي الربح بعد الفوائد (قبل الضرائب) خلال عام ٢٠١٨ لأحدى المنشآت ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنية وبلغ إجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

وإجمالي الفوائد ٤٠٠٠٠٠٠ جنية، الضرائب ٥٠٠٠٠٠ ج، الخصوم المتداولة ٥٠٠٠٠٠٠ ، قرض طويل الأجل ٥٠٠٠٠٠٠ ج في ضوء ذلك:

(١) يبلغ معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية.....،
..... على التوالي:

أ- ٤٠٪ & ٥٠٪	ب	٣٠٪ & ٢٨٪	ج	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخرى
--------------	---	-----------	---	---------------	---	------------

(٢) كلما زاد معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على حقوق الملكية كلما كانت المنشأة :

أ- في وضع ربحية أسوأ	ب	في وضع ربحية أفضل	ج	لا يوجد تأثير على ربحية المنشأة	د	إجابة أخرى
----------------------	---	-------------------	---	---------------------------------	---	------------

الحل

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (صافي الربح +
الفوائد)

معدل العائد على الاستثمار =
متوسط إجمالي الأصول

$$\%٣٠ = \frac{٤٠٠٠٠٠ + ٢٦٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠}$$

صافي الربح بعد الفوائد والضرائب (صافي الربح -
الضرائب)

معدل العائد على حقوق الملكية =
متوسط حقوق الملكية

$$\%٢٨ = \frac{٥٠٠٠٠ - ٢٦٠٠٠٠}{٩٠٠٠٠٠}$$

معدل العائد على حقوق الملكية =

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

حقوق الملكية =

$$\text{إجمالي الأصول} - \text{الخصوم} = (50000 + 50000) = 100000$$

مثال (٣) :

لتوضيح العلاقة بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية وهيكل التمويل للمنشأة :

يتأثر معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية بالصورة التي يكون عليها هيكل التمويل للمنشأة، ويمكن توضيح ذلك على ضوء المثال التالي :

- فيما يلي بعض البيانات الخاصة بإحدى المنشآت (القيم بالألف جنيهه) :

قيمة أصول المنشأة ٨٠٠، حقوق الملكية ٢٠٠، التزامات للغير ٦٠٠، صافي الربح قبل الفوائد ٦٠، الفوائد السنوية ٣٦، صافي الربح بعد الفوائد ٢٤ .

- متوسط معدل العائد على الاستثمار في الصناعة التي ينتمي إليها نشاط المنشأة هو ١٠% .

- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في هذا المجال ١٢% .

- متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول في هذا المجال ٦٠% .

طبقاً للبيانات السابقة يتضح التالي :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{60}{800} = 7.5\%$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{(36-60)24}{200} = 12\%$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

يعني هذا أن المنشأة تحقق معدل عائد على الاستثمار غير مقبول (٧.٥%) لأنه منخفض عن المتوسط العام للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة (١٠%)، في حين أنها تحقق معدل عائد على حقوق الملكية مقبولاً ومناسب (١٢%)، ويرجع ذلك إلى أن المنشأة تمويل جزءاً كبيراً من استثماراتها عن طريق الغير، أي نسبة ٧٥% ($600 \div 800 \times 100 = 75\%$) في حين أن المتوسط العام لهذه النسبة ٦٠% .

يتضح من ذلك أن الاعتماد على التمويل الخارجي قد يفيد أصحاب حقوق الملكية حيث يعمل على زيادة معدل العائد على حقوقهم إلا أن ذلك يكون صحيحاً في ظل توافر شروط معينة من أهمها :

- وجود رواج وبالتالي زيادة حجم المبيعات .
- انخفاض معدل الفائدة نسبياً .
- تحقيق المنشأة لمعدل عائد على الاستثمار يزيد عن معدل الفائدة .
- استغلال الطاقة المتاحة (صناعية وتسويقية وإدارية) أفضل استغلال ممكن .
- توافر السيولة لسداد الفوائد في مواعيد استحقاقها حتى لا تتعرض المنشأة لمخاطر عدم السداد وبالتالي توقف النشاط .

٢/١/٣ : نسب السيولة قصيرة الأجل Liquidity Ratios .

يقصد بالسيولة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ، وتقاس السيولة بمجموعة من المؤشرات التي يهتم بها كلا من الدائنين والإدارة لتحديد مدى قدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة أو البعض منها إلى نقدية لسداد الالتزامات المتداولة ومستلزمات التشغيل . إن عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها يضر كثيراً بالموقف المالي للمنشأة وقد يدفعها للاقتراض بتكلفة مرتفعة مما يفقد المنشأة لكثير من أرباحها وتعرضها لخطر الفشل والإفلاس . كما أن القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل قد تكون مؤشراً

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

جيدًا للحكم على قدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مستوى السيولة ما يلي:

صافي رأس المال العامل: ١/٢/١/٣:

يعرف صافي رأس المال العامل بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وذلك على النحو التالي:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة (-) الخصوم المتداولة

هذا وتشمل الأصول المتداولة كل من المخزون السلعي، والمدنيين، وأوراق القبض، والاستثمارات قصيرة الأجل، والمصروفات المقدمة، والنقدية. في حين تشمل الخصوم المتداولة كل من الدائنين، وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل، والمصروفات المستحقة وغيرها من الالتزامات التي تستحق خلال السنة المالية الواحدة.

كما أنه ينظر إلى صافي رأس المال العامل على أنه مقياس مطلق للسيولة في المنشأة، ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما يجب ملاحظة أن صافي رأس المال العامل قد يكون بالموجب، إن زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وهو أمر مرغوب فيه، نظرًا لزيادة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها بشرط ألا تكون الزيادة بشكل مبالغ فيه، حيث أن ذلك قد يكون مؤشراً على أن المنشأة غير فعالة في إدارة عملياتها (إما بسبب انخفاض المبيعات، أو أنها لا تحصل ديونها، تراكم المخزون). وقد يكون بالسالب إذا قلت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وهو أمر غير مرغوب فيه، وبالتالي يزايد احتمال تعرض المنشأة لمخاطر العسر المالي (أي مخاطر عدم القدرة على سداد التزاماتها).

لذلك يعتبر إدارة رأس المال العامل من أهم أولويات الإدارة لتحقيق التوازن بين الأرباح والسيولة، نظرًا لوجود علاقة عكسية بين صافي رأس المال العامل وصافي الربح، حيث أن المنشآت تكون بين خيارين دائماً وهو إما زيادة رأس المال العامل والتي تعتبر أمان للمنشأة من مخاطر العسر المالي، وإما

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

تخفيض رأس المال العامل والذي يعني زيادة ربحية المنشأة. ونظرًا لأن الربحية تزيد كلما زادت المخاطرة، فإن إدارة المنشأة إما تختار منطقة الأمان جدا بأرباح قليلة، وإما أن تكون في منطقة مخاطرة وأرباح كثيرة ، والإدارة المثلى هي التي تعمل على تحقيق التوازن بين الخيارين.

٢/٢/١/٣ : نسبة السيولة (أو التداول) :

تقاس نسبة السيولة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{.....} : \text{.....}$$

تعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة في استخدام أصولها المتداولة في سداد الالتزامات المتداولة في الأجل القصير. وحتى يكون لهذه النسبة مغزى فيجب مقارنتها بمتوسط نسبة التداول في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة (النسبة المتعارف عليها هي ٢ : ١) ومعرفة مدى قرب أو بعد الأولى عن الثانية، بمعنى أن كل جنيه واحد من الالتزامات المتداولة يجب أن يقابله جنيهان من الأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية في الأجل القصير وذلك لتحقيق اطمئنان كافي لدى الدائنين في الأجل القصير بإمكانية الوفاء بحقوقهم. إلا أنه يجب ألا ينظر إلى الارتفاع غير العادي لهذه النسبة بارتياح، لأنه قد يعني ذلك إما نقدا معطلا أو زيادة عن الحجم المناسب من الأصول المتداولة.

كما أن نجاح استخدام هذا المؤشر لتحديد مستوى السيولة يجب أن يتوقف على مدى موضوعية وحقيقية عناصر كل من البسط والمقام وكونها تعبر عن الواقع، فإذا تضمن البسط أصول متداولة يصعب تحويلها فعلا في الأجل القصير (خلال دورة التشغيل) إلى نقدية فإنه يجب مراعاة ذلك ويتم استبعاده. على سبيل المثال إذا تضمنت الودائع لدى البنوك وديعة كضمان لاحد القروض، فلا ينبغي أن تدرك قيمة تلك الوديعة ضمن البسط. كذلك قد تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل على أوراق مالية في منشآت خاسرة وبالتالي

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

إذا قررت المنشأة التخلص منها ترتب على ذلك خسائر كبيرة، وربما لا يمكن التخلص منها في وقت قصير. ويرجع تقدير استبعاد هذه البنود أو الإبقاء عليها إلى القائم بالتحليل المالي.

لذلك يمكن التحفظ بصورة أكبر في معرفة مقدار وحجم السيولة المتاحة خلال فترة قصيرة نسبياً والتي تكون عناصر أصولها سريعة التحول إلى نقدية لذلك تم الاستعانة بنسبة السيولة (أو التداول) السريعة.

٣/٢/١/٣ : نسبة السيولة (أو التداول) السريعة :

كما سبق القول قد تتضمن الأصول المتداولة بعض البنود التي قد يصعب تحويلها إلى نقدية خلال دورة التشغيل العادية مثل المخزون، ولذا يمكن الاقتصار في البسط (الأصول المتداولة) على قيمة البنود الأكثر قابلية للتحويل إلى نقدية سائلة في زمن قصير، أي تحسب نسبة السيولة السريعة وفقاً للعلاقة التالية :

الأصول السائلة (الأصول المتداولة - المخزون

وأي مصروفات مدفوعة مقدماً)

الخصوم المتداولة

= نسبة السيولة السريعة

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين الأصول المتداولة ككل بعد استبعاد المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة المقدمة وأي بنود أخرى يصعب تحويلها إلى نقدية بشكل سريع. وقد جرى العرف على اعتبار أن النسبة النموذجية للسيولة السريعة هي (١ : ١) أي أن قيمة الأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة في زمن قصير تتساوى مع قيمة الخصوم أو الالتزامات للغير التي يستحق سدادها في ذات الفترة الزمنية.

٤/٢/١/٣ : نسبة السيولة النقدية :

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المنشأة في وقت معين لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل وهي تحسب وفقاً للعلاقة التالية :

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

النقدية بالخرينة وبالبنك + استثمارات في أوراق مالية

قصيرة الأجل

نسبة السيولة النقدية

=

الخصوم المتداولة

وتغير هذه النسبة بالزيادة قد يبدو أنه في صالح أصحاب الالتزامات العاجلة، غير أن ذلك يكون غير صحيح في جميع الحالات، فقد يرجع ارتفاع نسبة السيولة النقدية أحياناً إلى تراكم النقدية، وعدم قدرة إدارة المنشأة على استغلال وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة.

مثال (٤) :

فيما يلي بعض بيانات المركز المالي التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩ (القيمة بالآلاف جنيه):-

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	
		الأصول المتداولة
٦٠	١٠٠	نقدية
٨٠	٢٠٠	أوراق مالية
٤٠	٢٥٠	أوراق قبض
٢٠٠	٣٠٠	مدينون
١٢٠	١٥٠	مخزون آخر المدة
٥٠٠	١٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
٣٠٠	٥٠٠	إجمالي الخصوم المتداولة

المطلوب:

المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث القدرة على سداد الخصوم

قصيرة الأجل وذلك من خلال حساب النسب التالية:

(١) نسبة السيولة (أو التداول).

(٢) نسبة السيولة السريعة.

(٣) نسبة السيولة النقدية

الحل

$$\frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة (التداول)}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{1000}{500} = 2:1 \text{ الأفضل}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{500}{300} = 1.6:1$$

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - (المخزون + م.م.)}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{1000 - 150}{500} = 1.7:1$$

الأفضل

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{1200 - 500}{300} = 2.3:1$$

$$\frac{\text{النقدية + الأوراق المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة النقدية}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{200 + 1000}{500} = 2.4:1$$

الأفضل

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{800 + 600}{300} = 4.7:1$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) تحقق أداء أفضل في توفير القدرة المالية لسداد الالتزامات قصير الأجل.

مثال (٥) : اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

- إذا بلغ رصيد الأصول و الالتزامات المتداولة في نهاية عام ٢٠١٨ لإحدى المنشآت ٤٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠٠ على التوالي، كما تتضمن الأصول المتداولة أصول بطيئة التحول إلى نقدية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠، في ضوء ذلك:

(١) تكون نسبة السيولة و نسبة السيولة السريعة على التوالي ٠٠٠، ٠٠٠

أ- ٣ & ٢.٥	ب	١.٥ & ٠.٥	ج	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخرى
------------	---	-----------	---	---------------	---	------------

(٢) في ضوء النسب السابق حسابها فإن المنشأة :

أ- تزداد قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	ب	تنخفض قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	ج	تزداد قدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل	د	إجابة أخرى
---	---	--	---	--	---	------------

الحل

(١) نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$\therefore \text{نسبة التداول} = \frac{٤٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = ١.٥$$

(٢) نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{أصول متداولة بطيئة التحول لنقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{٤٥.٠٠٠ - ٣.٠٠٠}{٣.٠٠٠} = ١٤.٠$$

٣/١/٣ : نسب اليسر المالي في الأجل الطويل (هيكل التمويل)

Long-term Solvency Ratios

يستخدم الدائنون مجموعة من النسب لقياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (أي السيولة طويلة الأجل)، والوقوف على مدى اعتماد المنشأة على الديون كمصدر للأموال، ومدى قدرة التدفقات النقدية من العمليات على تغطية سداد القروض والفوائد، لذلك يتم الاستعانة بمؤشرات تقيس نسب الاقتراض لتوضيح المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها. حيث أن الاعتماد على الديون في تمويل الاحتياجات بكثافة يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لزيادة أعباء الديون وما قد يترتب عليه من عدم القدرة على الوفاء بتلك الأعباء في مواعيد استحقاقها. ومن أهم هذه النسب ما يلي :

١/٣/١/٣ : نسبة المديونية :

يتم حساب نسبة المديونية على أساس إجمالي وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات (طويلة الأجل + قصيرة الأجل) (المتداولة)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الغير في تمويل الأصول المستثمرة، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة المخاطرة التي يتعرض لها الدائنون، وزادت معها الأعباء الثابتة التي تتحملها المنشأة، وهذا يستلزم من إدارة المنشأة العمل على تحقيق التوازن وتحديد هيكل التمويل الذي يحقق للمنشأة أكبر عائد على الاستثمار بصفة عامة، وأكبر عائد على حقوق الملكية بصفة خاصة، حيث أن زيادة نسبة الالتزامات للغير كمصدر للتمويل تحقق

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية في حالة الرواج الاقتصادي والعكس في حالة حدوث انكماش اقتصادي، مع مراعاة أن زيادة نسبة الالتزامات للغير يعني زيادة نسبة تعرض رأس المال المملوك للمخاطرة، وخاصة في حالة حدوث انكماش، وهذا بدوره يستلزم من الإدارة بالمنشأة تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة عند دراسة وتحديد هيكل التمويل والاستثمار.

٢/٣/١/٣: نسبة المديونية إلى حقوق الملكية :

تحسب بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

$$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية}$$

وتوضح هذه النسبة إلى أي مدى تعتمد المنشأة على الغير في التمويل ومدى المخاطرة التي يتعرض لها كل من الدائنين وأصحاب المنشأة، حيث أن زيادة هذه النسبة تعني تعرض كلا الطرفين للمخاطرة، وتعني أيضاً صعوبة حصول المنشأة على تمويل جديد (خاصة القروض) من الغير. وبعبارة أخرى تمثل هذه النسبة مؤشراً لمستوى درجة الخطر المالي الناتج عن تزايد نسبة القروض إلى حقوق الملكية، ومن ثم فإن ارتفاعها يمثل مؤشراً لارتفاع درجة الخطر ويمثل انخفاضها حد أمان متاح للدائنين.

٣/٣/١/٣: نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل :

تحسب بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الديون طويلة الأجل وذلك على النحو التالي :

$$\frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل} \dots \text{مرة}$$

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

وتوضح هذه النسبة إلى أي مدى توجد تغطية للديون طويلة الأجل من جانب المساهمين أو أصحاب المنشأة، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الاطمئنان لدى دائني الالتزامات طويلة الأجل.

٤/٣/١/٣ - نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل:

تحسب بنسبة مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الديون طويلة الأجل وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل} = \frac{\text{مجموع الأصول الثابتة (بالصافي)}}{\text{مجموع الديون طويلة الأجل}} \dots \text{مرة}$$

وتفيد هذه النسبة أصحاب الديون طويلة الأجل بصفة خاصة، حيث أن الأصول الثابتة تعتبر الملجأ الأخير للوفاء بحقوقهم، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الاطمئنان لديهم، والعكس صحيح.

٥/٣/١/٣ : نسبة تغطية الفوائد :

تحسب بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الفوائد وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الفوائد}} \dots \text{مرة}$$

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على سداد أعباء الفوائد، فتحدد عدد مرات تغطية الأرباح لتلك الأعباء، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المنشأة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها. فكلما زادت النسبة دل ذلك على أن هناك كفاءة في تغطية الفوائد بشكل ميسر والعكس صحيح. ويطلق على هذه النسبة أيضاً بعدد مرات تحقق الفائدة Time Interest Earned.

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

مثال (٦) :

- فيما يلي بعض بيانات القوائم المالية التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩ (القيمة بالآلف جنيه):

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
إجمالي الأصول	٦٠٠٠	٨٠٠٠
الأصول الثابتة	٢٠٠٠	١٥٠٠
إجمالي الخصوم	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الخصوم طويلة الأجل	٧٥٠	١٠٠٠
حقوق الملكية	٤٠٠٠	٥٠٠٠
صافي الربح قبل الفوائد	٥٠٠	٤٠٠
إجمالي الفوائد	١٠٠	١٠٠

المطلوب:

- المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث القدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل وذلك من خلال حساب النسب التالية :

- (١) نسبة المديونية.
- (٢) نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.
- (٣) نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل .
- (٤) نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل .
- (٥) نسبة تغطية الفوائد.

الحل

نسبة المديونية = إجمالي الخصوم (الالتزامات)

إجمالي الأصول

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{٢٠٠٠}{٦٠٠٠} = ٣٣.٣\% \text{ الأفضل}$$

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{3000}{8000} = 37.5\%$$

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي حقوق الملكية (الأصول - الخصوم)}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{2000}{4000} = 50\% \text{ الأفضل}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{3000}{5000} = 60\%$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الديون} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}} = \text{طويلة الأجل}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{4000}{750} = 5.3 \text{ مرة الأفضل}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{5000}{1000} = 5 \text{ مرات}$$

$$\text{نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون} = \frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}} = \text{طويلة الأجل}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{2000}{750} = 2.67 \text{ مرة الأفضل}$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{١٥٠٠}{١٠٠٠} = ١.٥ \text{ مرة}$$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد}}{\text{إجمالي الفوائد}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{٥٠٠}{١٠٠} = ٥ \text{ مرات "الأفضل"}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{٤٠٠}{١٠٠} = ٤ \text{ مرات}$$

يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) تحقق أداء أفضل في توفير القدرة المالية لسداد الالتزامات طويلة الأجل من المنشأة (ب).

٤/١/٣ - نسب النشاط (أو معدلات الدوران) :

:Activity or Turnover Ratios

تستخدم نسب النشاط ومعدلات الدوران لقياس وتحليل فعالية إدارة الأصول وإدارة رأس المال العامل. حيث تفيد نسب النشاط في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استثمار أموال المنشأة، وما إذا كانت هذه الأموال تساهم بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية، أم أن هناك زيادة أو نقص في هذه الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المنشأة في توليد المبيعات اللازمة، وهو ما يفيد أيضا في الحكم على درجة مخاطر التشغيل. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

معدل دوران المخزون : $1/4/1/3$

يحسب هذا المعدل وفقاً للعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات (تكلفة البضاعة المباعة)}}{\text{متوسط تكلفة المخزون (أو تكلفة المخزون)}} = \text{مرة}$$

$$\text{حيث أن متوسط تكلفة المخزون} = \frac{\text{مخزون أول الفترة} + \text{مخزون آخر الفترة}}{2}$$

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المخزون، حيث يوضح سرعة حركة المخزون، وكلما ارتفع هذا المعدل كان ذلك دليلاً على سرعة تحويل المخزون السلعي إلى مبيعات وبالتالي انخفاض مخاطر وجود سلع راكدة.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة معدل دوران المخزون بدقة، حيث أن زيادته ليست مفضلة في جميع الحالات، كما أن نقصه بدرجة كبيرة قد يخفي ورائه احتفاظ المنشأة بمخزون أكبر من الحد المناسب، وبالتالي حجب جزء من الموارد عن الاستثمار، كما يترتب على تراكم وزيادة المخزون الكثير من التضحيات الاقتصادية، ومع ذلك قد تكون عملية زيادة المخزون مستهدفة ومخططة لمواجهة طلب متوقع أو موسمي.

هذا ويجب يوضح ضرورة تحقيق التوازن بما يجنب المنشأة أضرار تراكم المخزون من ناحية، ويضمن لها تلبية احتياجات عملائها من ناحية أخرى، وتزداد أهمية هذه الموازنة في ظل انتشار نظم الإنتاج الحديثة وخاصة نظام الإنتاج في الوقت المناسب أو الإنتاج الفوري Just in Time، ذلك النظام الذي يعمل على تخفيض المخزون إلى أدنى حد ممكن دون الإخلال ببرامج الإنتاج والتسويق.

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

كما يجب ملاحظة أنه كلما ارتفع معدل دوران المخزون كلما دل ذلك على سرعة تحركه، أي كلما انخفضت فترة البيع أي قلت فترة التخزين، مما يقلل بدوره من تكلفة التخزين، ويحسب متوسط فترة البيع (أو التخزين) كما يلي :

$$\frac{\text{عدد أيام السنة (٣٦٠ يوم)}}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{متوسط فترة البيع (أو التخزين)}$$

حيث يمثل انخفاض هذه الفترة اتجاهًا جيدًا حول إمكانية التصرف في المخزون بالبيع خلال فترة قصيرة وأن المخزون جيدًا وليس راكدًا والعكس صحيح. كما يجب ملاحظة أن هناك علاقة عكسية بين معدل دوران المخزون ومتوسط فترة البيع (أو التخزين) فكلما زاد معدل دوران المخزون كلما قلت فترة البيع والعكس صحيح.

٢/٤/١/٣ : معدل دوران المدينين (العملاء) :

يعتبر معدل دوران المدينين ومعدل فترات التحصيل من أهم المعدلات التي يمكن الاستفادة منها لتحليل ودراسة مدى نجاح سياسات الائتمان والتحصيل التي تقررها أو تطبيقها إدارة المنشأة، ويقاس معدل دوران أرصدة المدينين وفقًا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي المبيعات (الأجلة)}}{\text{متوسط أرصدة المدينين وأوراق القبض}} = \text{معدل دوران المدينين}$$

$$\frac{\text{رصيد أول الفترة} + \text{رصيد آخر الفترة}}{٢} = \text{حيث أن متوسط أرصدة المدينين وأوراق القبض}$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

كما سبق القول، فإنه من المناسب، وحتى يكون المعدل المستخرج له معني ومغزى ضرورة تجانس البسط والمقام، أي يتضمن المقام أرصدة المدينين الناتجة عن تعامل تجاري في شكل مبيعات آجلة أي لا يتضمن أرصدة المدينين نتيجة معاملات أخرى خلاف المبيعات، أما البسط فيتضمن صافي إيرادات المبيعات الآجلة.

هذا وكلما ارتفع معدل دوران المدينين كلما دل ذلك على سرعة تحرك أرصدة المدينين، وأيضاً ارتفاع كفاءة إدارة التحصيل. ومن المؤشرات التي تدعم المغزى المالي لمعدل دوران المدينين مؤشر فترة التحصيل والذي يقاس وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{عدد أيام السنة (٣٦٠ يوم)}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

هذا وكلما ارتفع معدل دوران أرصدة المدينين كلما قصرت فترة التحصيل (علاقة عكسية) والعكس صحيح.

كما أنه وللحكم على مدى سلامة موقف المنشأة محل الدراسة والتحليل يلزم مقارنة معدل دوران أرصدة المدينين المستخرج وكذلك فترة التحصيل للمنشأة في الفترات السابقة، وأيضاً مقارنتهما بمتوسطات الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وضرورة الاسترشاد بهما عند إقرار سياسات الائتمان في الفترات القادمة.

هذا وفي ضوء تحديد ومعرفة متوسط فترة البيع ومتوسط فترة التحصيل يمكن حساب الفترة اللازمة لتحويل المخزون السلعي إلى نقدية وذلك بجمع الفترتين معاً، أي أن الفترة اللازمة لتحويل المخزون السلعي إلى نقدية تحسب كما يلي :

$$\text{فترة تحويل المخزون إلى نقدية} = \text{متوسط فترة البيع} + \text{متوسط فترة التحصيل}$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

وتفيد معرفة هذه الفترة في تخطيط النقدية وكيفية تدبيرها ومعرفة مدى الحاجة إلى قروض قصيرة الأجل أو الأموال الفائضة عن الحاجة في الأجل القصير وكيفية استثمارها.

معدل دوران الدائنين (Payables Turnover) ٣/٤/١/٣

يعد من اهم المؤشرات في التحليل المالي مؤشر تحليل معدل دوران الدائنين (الموردين) ، وهذا المؤشر يوضح كم مره تدور ارصده الموردين خلال العام ومنه يمكن استخراج متوسط فترة السداد لإجمالي الموردين . كما ان هذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في سداد التزاماتها. حيث انه كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشأة لالتزاماتها أفضل. ويجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المنشأة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

ويمكن حساب معدل دوران الدائنين من خلال العلاقات التالية :

$$\checkmark \text{ معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط أرصدة الموردين وأوراق الدفع}} \times \text{الدفع} = \dots \text{ مرة}$$

$$\checkmark \text{ متوسط ارصده الموردين وأوراق الدفع} =$$

$$\frac{\text{أرصدة الموردين وأوراق الدفع أول الفترة} + \text{أرصدة الموردين وأوراق الدفع آخر الفترة}}{2}$$

$$\checkmark \text{ حساب متوسط فترة السداد بالأيام} = 360 \div \text{معدل دوران الدائنين} = \dots \text{ يوم}$$

مثال ٧ :

إذا علمت المعلومات التالية عن إحدى المنشآت : (الأرقام بالجنيه)

المشتريات الآجلة	٢٤.٠٠٠	الموردين أول المدة	١٥.٠٠٠
أوراق الدفع أول الفترة	٦.٠٠٠	الموردين آخر الفترة	٤٥.٠٠٠
		أوراق الدفع آخر الفترة	٩.٠٠٠

المطلوب حساب معدل دوران الدائنين ومتوسط فترة السداد

الحل

$$\checkmark \text{ متوسط ارصده الموردين وأوراق الدفع} = \frac{(9000 + 45000) + (6000 + 15000)}{2} = 37500 =$$

$$\checkmark \text{ معدل دوران الدائنين} = 24000 \div 37500 = 6.4 \text{ مرة}$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\checkmark \text{ متوسط فترة السداد} = 360 / 6.4 = 56.25 \text{ يوم}$$

التعليق على النتائج : معني ذلك أن معدل دوران الموردين خلال

العام 6.4 مرات وبالتالي يصبح متوسط فترة السداد 56 يوم تقريبا ، ويقاس المعدل والفترة علي المنشآت المماثلة أو بمعدلات الصناعة لتحديد مدي كفاءة إدارة المنشأة من ناحية قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

٤/٤/١/٣ : معدل دوران الأصول المتداولة :

يوضح هذا المعدل مدى كفاءة المنشأة في استثمار مواردها المالية المستثمرة في أصول متداولة، ومدى مساهمة هذه الأصول في تحقيق المبيعات، وبمقارنة معدل دوران الأصول المتداولة بمعدل دوران الأصول الثابتة يمكن قياس ومعرفة مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل كل منهما. ويقاس معدل دوران الأصول المتداولة وفقاً للعلاقة التالية :

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{متوسط إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

رصيد الأصول المتداولة أو الفترة +

رصيد الأصول المتداولة آخر الفترة

حيث أن متوسط إجمالي الأصول المتداولة =

٢

وكلما ارتفع معدل دوران الأصول المتداولة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد بالشكل الأمثل، مع ضرورة ملاحظة أن المعدل المتطرف يعتبر غير مقبول سواء كان كبيراً أم صغيراً .

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٥/٤/١/٣ : معدل دوران رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل على أنه المبالغ المتاحة للمنشأة لاستثماراتها قصيرة الأجل، أو لاستخدامها في العمليات التشغيلية. ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المنشأة في استغلال رأس المال العامل وفقاً للعلاقة التالية :

صافي المبيعات

معدل دوران رأس المال العامل = $\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{صافي المبيعات}}$

كما سبق القول يمثل صافي رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يتأثر بمكونات كل عنصر منهما كما يتأثر بطول و قصر الدورة الإنتاجية والبيعية. وتتمثل هذه الدورة في المدة الكافية لتوفير مستلزمات الإنتاج وإتمام الإنتاج وبيعه وتحصيل قيمة المبيعات (سلع أو خدمات) ويختلف طول هذه الفترة باختلاف طبيعة النشاط، ففي مجال شراء وبيع البضائع الجاهزة قد تبلغ هذه الفترة ثلاثة أشهر، في حين أنها قد تزيد عن ستة أشهر في مجال النشاط الصناعي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عقد مقارنة بين المبيعات والأموال المتاحة للاستخدامات الجارية (رأس المال العامل) أمراً في غاية الأهمية، بحيث يوضح كم مرة تحقق المنشأة مبيعات عن هذا المبلغ (رأس المال العامل).

إن الأموال المتاحة كرأس مال عامل تعتبر هي المقياس الحقيقي لربحية المنشأة بطريقة غير مباشرة، كما أن معدل دوران رأس المال العامل هام جداً لقياس مدى كفاءة المنشأة في تحقيق مبيعات متناسبة مع الأموال المتاحة للاستخدامات الجارية (رأس المال العامل). وكلما ارتفع معدل دوران رأس المال العامل كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل لرأس المال العامل في تحقيق مبيعات للمنشأة .

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

مثال (٨) :

- فيما يلي بعض بيانات القوائم المالية التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩ (القيمة بالآلف جنيهه) :

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
صافي المبيعات	١٠٠٠	١٥٠٠
نسبة المبيعات الآجلة	%٦٠	%٢٠
تكلفة المبيعات (البضاعة المباعة)	٨٠٠	٩٠٠
الأصول المتداولة	٢٠٠٠	٢٥٠٠
الخصوم المتداولة	١٧٥٠	١٩٠٠
تكلفة مخزون أول المدة	٣٠٠	٢٠٠
تكلفة مخزون آخر المدة	٥٠٠	٨٠٠
مدينون أول المدة	٧٠٠	٨٠٠
مدينون آخر المدة	١٣٠٠	٦٠٠

المطلوب:

- المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث نسب النشاط (معدلات الدوران) وذلك من خلال حساب النسب التالية :
١. معدل دوران المخزون.
 ٢. متوسط فترة البيع (التخزين).
 ٣. معدل دوران المدينين (العملاء) .
 ٤. متوسط فترة التحصيل .
 ٥. الفترة التي يتحول خلالها المخزون إلى نقدية.
 ٦. معدل دوران رأس المال العامل.

الحل

$$(1) \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{800}{2 \div (500 + 300)} = 2 \text{ مرة (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{900}{2 \div (800 + 200)} = 1.8 \text{ مرة}$$

$$(2) \text{ متوسط فترة البيع (التخزين)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{360}{2} = 180 \text{ يوم (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{360}{1.8} = 200 \text{ يوم}$$

$$(3) \text{ معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط أرصدة المدينين وأ. القبض}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{\%60 \times 1000}{2 \div (1300 + 700)} = 0.6 \text{ مرة (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{\%20 \times 1500}{2 \div (600 + 800)} = 0.4 \text{ مرة}$$

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\frac{36.}{\text{معدل دوران المدينين}} = \text{متوسط فترة التحصيل} = \text{ع}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{36.}{.6} = 60. \text{ يوم (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{36.}{.4} = 90. \text{ يوم}$$

٥) الفترة التي يتحول إليها المخزون إلى نقدية = متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة البيع

$$\text{بالنسبة للمنشأة (أ)} = 60. \text{ يوم} + 180. \text{ يوم} = 240. \text{ يوم}$$

$$\text{بالنسبة للمنشأة (ب)} = 90. \text{ يوم} + 200. \text{ يوم} = 290. \text{ يوم}$$

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}} = \text{معدل دوران رأس المال العامل} = \text{ج}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{1000}{(1750 - 2000)} = 4 \text{ مرات (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{1500}{(1900 - 2500)} = 2.5 \text{ مرة}$$

يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) ذات أداء أكثر كفاءة في إدارة المخزون والتعامل مع المدينين وإدارة رأس المال العامل .

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٥/١/٣ : نسب سوق رأس المال (السوق) Capital Market Ratios .

يهتم المحلل المالي بسعر السوق لأسهم المنشأة لأنه يعبر عما يفكر فيه المستثمرين بشأن استثماراتهم في المنشآت، حيث يوفر معلومات حول رأي المستثمرين عن العائد المحتمل والمخاطر المرتبطة بامتلاك أسهم المنشأة وما يحصلون عليه من توزيعات. ومن أهم المؤشرات المتعلقة بسوق رأس المال ما يلي :

١/٥/١/٣ : نسبة ربحية السهم :

تستخدم هذه النسبة في تحديد مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنها توضح النمو المحتمل في حقوق الملكية والذي ينعكس بدوره في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرًا لانعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل، وبحسب وفقاً للمعادلة التالية :

صافي أرباح النشاط العادي - نصيب الأسهم الممتازة

$$\frac{\text{في الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية خلال الفترة}} = \text{ربحية السهم Per Share (EPS)}$$

يلاحظ من المعادلة السابقة استبعاد أرباح الأسهم الممتازة لأنها تمثل التزاماً على المنشأة يستحق من صافي الربح قبل حملة الأسهم العادية. هذا وللحكم على مدى النمو في أرباح السهم يمكن مقارنة أرباح السهم للعام الحالي مع مثيلتها في الأعوام السابقة أو مع معدلات الصناعة أو المعدلات المستهدفة من قبل الإدارة.

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٢/٥/١/٣ : مضاعف الربحية :

تقاس هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{ربحية السهم}} = \dots \text{ مرة}$$

مضمون هذه النسبة هي عدد المرات التي يسترد فيها المستثمر قيمة السهم من الأرباح السنوية التي يحققها السهم. وكلما كان مضاعف الربحية أقل كلما كان أفضل نظراً لوجود علاقة عكسية بين مضاعف الربحية للسهم وربحية السهم، فإذا كانت ربحية السهم كبيرة يكون مضاعف الربحية قليل والعكس صحيح. وبعبارة أخرى فإن انخفاض قيمة مضاعف الربحية تعني زيادة الربحية وانخفاض سعر شراء الأسهم مما يجعل السهم أكثر أماناً للشراء، لذلك يقال " سهم ذو مضاعف ربحية قليل أفضل من سهم ذو مضاعف ربحية كبير".

مثال (٩) :

- إذا علمت أن صافي الربح عن النشاط العادي لأحدى المنشآت عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٥٦٠٠٠٠٠٠ ج ، وكان رأس مال الأسهم يتكون من ٢٠٠٠٠٠٠ سهم ممتاز (معدل أرباح الأسهم الممتازة ٦%) بقيمة أسمية ٥٠ ج للسهم، و ١٠٠٠٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ٢٠ ج للسهم. فإذا علمت أن القيمة السوقية للسهم ٦٠ ج.

المطلوب : حساب النسب المالية التالية:

- (١) ربحية السهم .
- (٢) مضاعف الربحية وبيان مدلولها (إذا علمت أن نسبة مضاعف الربحية للمنشأة في العام الماضي بلغت ١٥ مرة)

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الحل

- رأس مال الأسهم الممتازة = عدد الأسهم الممتازة × القيمة الاسمية للسهم

$$= 2000000 \text{ سهم} \times 50 \text{ ج للسهم} = 100000000 \text{ ج}$$

- نصيب الأسهم الممتازة من الأرباح = رأس مال الأسهم الممتازة × معدل أرباح الأسهم الممتازة

$$= 100000000 \times 6\% = 6000000 \text{ ج}$$

$$\text{نسبة ربحية السهم} = \frac{6000000 - 5600000}{100000000 \text{ سهم}} = 0.04 \text{ ج/سهم}$$

معنى ذلك أن ربحية السهم تعادل 25% (20 جنيه ÷ 5 جنيه) × 100 من القيمة الاسمية للسهم. إلا أن القيمة الاسمية لا تعبر عن حقيقة السهم، ولا يمكن القول أن ربحية السهم مقبولة والعبارة في ذلك نسبة هذه الربحية إلى القيمة السوقية للسهم.

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{60 \text{ (القيمة السوقية)}}{5 \text{ ج (ربحية السهم)}} = 12 \text{ مرة}$$

هذا ويتضح أن أداء المنشأة في العام الحالي أفضل من أدائها في العام السابق من حيث زيادة ربحية الأسهم ويظهر ذلك من خلال انخفاض مضاعف الربحية في العام الحالي (12 مرة) مقارنة مع العام السابق (15

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

مرة) نظراً لوجود علاقة عكسية بين مضاعف الربحية للسهم وربحية السهم، ونسبة ربحية السهم .

٣/٥/١/٣: توزيعات السهم العادي :

يستخدم هذا المؤشر لحساب حصة السهم الواحد من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، ويوصف هذا المقياس كونه أحد مؤشرات تقييم معدل العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية. وبحسب وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{تصيب السهم العادي من التوزيعات النقدية} = \frac{\text{مبلغ التوزيعات لأصحاب الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

$$١.٠٠ \times \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{نصيب السهم العادي من الأرباح}} = \text{نسبة توزيعات السهم العادي}$$

مثال (١٠) :

- إذا علمت أن صافي الربح لأحدى المنشآت بعد الفوائد والضرائب يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج، وعدد الأسهم العادية بلغت ٢٥٠٠ سهم، وأنه تم توزيع مبالغ نقدية تقدر بـ ٦٠٠٠٠٠ ج لأصحاب الأسهم العادية.

المطلوب: حساب قيمة التوزيعات النقدية لكل سهم عادي ونسبة التوزيعات للسهم العادي .

الحل

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح} = \frac{١.٠٠٠٠٠}{٢٥٠٠ \text{ سهم}} = ٤٠٠ \text{ ج/سهم}$$

$$\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات النقدية} = \frac{٦.٠٠٠٠}{٢٥٠٠ \text{ سهم}} = ٢٤٠ \text{ ج/سهم}$$

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\text{نسبة توزيعات السهم العادي} = \frac{٢٤.}{٤٠.} \times \text{X} = ٦٠\%$$

٤/٥/١٢/٣ : نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم :

إن ارتفاع القيمة الدفترية للسهم من الطبيعي أن يعقبه ارتفاع في قيمته السوقية. والقيمة الدفترية ليست هي القيمة الأسمية. فالقيمة الأسمية للسهم هي قيمة السهم عند الإصدار الأول، أما القيمة الدفترية للسهم فهي نصيب السهم من صافي

الأصول - الالتزامات
الأصول ()
عدد الأسهم المصدرة

أو بمعنى آخر نصيب السهم من إجمالي حقوق المساهمين. وتحسب وفقاً للعلاقة التالية :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{صافي أصول المنشأة (إجمالي حقوق المساهمين)}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وبالتالي تحسب نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{القيمة السوقية / الدفترية للسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{مرة}$$

حيث أن الحصول على نسبة عالية تعد مؤشراً جيداً ويعني أن نظرة المستثمرين وتقييمهم لأداء المنشأة جيداً مما انعكس على ارتفاع السعر السوقي للسهم، أما المؤشر المتدني فيعني أداء غير جيد من قبل المنشأة من وجهة

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

نظر المستثمرين مما انعكس على السعر السوقي للسهم فانخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية للسهم.

مثال (١١):

- إذا علمت أن إجمالي أصول المنشأة ٢٠٠٠٠٠٠٠ ج، وإجمالي الالتزامات ٨٠٠٠٠٠٠ ج، وعدد الأسهم العادية بلغت ٦٠٠٠٠ سهم، فإذا علمت أن القيمة السوقية لسهم المنشأة بلغت ٦٠ ج.

المطلوب:

- حساب نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية وبيان مدلولها (علمًا بأن نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية للمنشأة في العام السابق بلغت ٢ مرة) .

الحل

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{١٢٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠)}{٦٠٠٠٠ \text{ سهم}} = ٢٠ \text{ ج}$$

$$\text{القيمة السوقية/الدفترية للسهم} = \frac{٦٠ \text{ ج}}{٢٠ \text{ ج}} = ٣ \text{ مرات}$$

يلاحظ مما سبق ارتفاع نسبة القيمة السوقية/ القيمة الدفترية للسهم في العام الحالي (٣ مرات) عن العام السابق (٢ مرة) وهذا يعطي مؤشر جيد بشأن تزايد فرص النمو للمنشأة في المستقبل.

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٢/٣ : محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية :

تعتبر النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تهتم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بهدف تحديد بعض المؤشرات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالمنشأة محل الدراسة والتحليل. وتتوقف منفعة نتائج التحليل للمستفيدين منها على الهدف من التحليل، وتوقيت إجراء التحليل، ومدى درجة الفهم والتفسير لمحتويات القوائم المالية والنتائج المستخرجة من التحليل. أي يمكن القول بعبارة أخرى أن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على درجة الاستفادة من نتائج التحليل المالي منها ما يلي:

- (١) عوامل تتعلق بالمنشأة من حيث الحجم وطبيعة النشاط ونظام الإدارة.
- (٢) عوامل تتعلق بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة من حيث مستويات الأداء والهيكل التمويلي ونسب الربحية والنسب الشائعة والمتعارف عليها في مجال هذه الصناعة.
- (٣) عوامل تتعلق بالسياسات والطرق المحاسبية التي تتبعها المنشأة محل الدراسة سواء فيما يتعلق بحساب الإهلاك أو تقييم المخزون وأسس معالجة النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية وكل ذلك يؤثر على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وبالتالي يؤثر على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.
- (٤) عوامل تتعلق بالقوائم بالتحليل المالي، من حيث مدى فهمه للقوائم المالية ومحتوياتها، ومدى قدرته على الحصول على المعلومات غير المحاسبية من مصادرها المختلفة، ومدى قدرته على استخراج النسب والمعدلات الملائمة للقرار المراد اتخاذه. فالتحليل المالي الفعال لا يعنى مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حدة، وإنما يعنى التفسير والتفهم العميق للعلاقة التبادلية والمتداخلة بين هذه النسب أو المؤشرات المالية، ولا شك أن هذا التفسير والتفهم العميق إنما يتوقف على مدى خبرة وكفاءة المحلل في تحليل وتفسير القوائم المالية،

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

فضلا عن تفهمه لطبيعة وخصائص النشاط الذي أعدت عنه القوائم المالية أصلا.

(٥) عوامل تتعلق بطبيعة النسب المالية ومكوناتها من حيث كيفية حسابها ومدى ملائمتها للقرار موضوع الدراسة ومدى منطقية العلاقة بين كل من البسط والمقام لكل نسبة.

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٣/٣ : خلاصة الفصل الثالث :

تناول هذا الفصل أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في مجال الأعمال والاقتصاد باعتبارها أحد الأساليب الأساسية للتحليل المالي، والتي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشآت في مجالات سوق المال، والربحية، والسيولة، والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. وقد تم تبويب النسب والمؤشرات المالية حسب الغرض من حسابها إلى نسب الربحية، ونسب السيولة قصيرة الأجل، ونسب اليسر المالي في الأجل الطويل، ونسب النشاط (معدلات الدوران)، ونسب سوق رأس المال (السوق).

فيما يتعلق بنسب الربحية والتي تهدف إلى تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف، فقد تضمنت كل من النسب التالية: معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وفيما يتعلق بنسب السيولة قصيرة الأجل والتي تهدف إلى تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فقد تضمنت كل من النسب التالية: صافي رأس المال العامل، ونسبة السيولة، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة النقدية. أما نسب اليسر المالي في الأجل الطويل والتي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ومدى اعتماد المنشأة على الديون كمصدر للأموال، فقد تضمنت كل من النسب التالية: نسبة المديونية، ونسبة المديونية إلى حقوق الملكية، ونسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل، ونسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل، ونسبة تغطية الفوائد.

أما فيما يتعلق بنسب النشاط (معدلات الدوران) والتي تهدف إلى الحكم على كفاءة الإدارة في استثمار أموال المنشأة، فقد تضمنت كل من النسب التالية: معدل دوران المخزون، معدل دوران المدينين، ومعدل دوران الدائنين

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

معدل دوران الأصول المتداولة، معدل دوران رأس المال العامل. أما فيما يتعلق بنسب سوق رأس المال(السوق) والتي تهتم المستثمرين فيما يتعلق بالعائد المحتمل والمخاطر المرتبطة بامتلاك أسهم المنشأة، فقد تضمنت كل من النسب التالية: نسبة ربحية السهم، مضاعف الربحية، التوزيعات عن السهم العادي، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

أخيرًا، فقد تمت الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على درجة الاستفادة من نتائج التحليل المالي، ومنها مايتعلق بالمنشأة محل التحليل من حيث الحجم أو طبيعة النشاط، ومنها مايتعلق بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة ، ومنها مايتعلق بالقائم بالتحليل المالي من حيث مدى فهمه للقوائم المالية موضوع التحليل.

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٤/٣ : حالات عملية :

حالة (١) :

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

(١) إذا علمت أن صافي (قيمة) المبيعات ١٠٠٠٠٠٠ ج، وتكلفة المبيعات (ت. البضاعة المباعة) ٨٠٠٠٠٠، وقيمة المخزون ٢٠٠٠٠٠ ج فإن معدل دوران المخزون هو :

أ-	٥ مرة	ب	٢ مرة	ج	٣ مرة	د	إجابة أخرى
----	-------	---	-------	---	-------	---	------------

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{قيمة المبيعات}}{\text{قيمة المخزون}}$$

$$\therefore \text{معدل دوران المخزون} = \frac{١٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠} = ٥ \text{ مرة}$$

(٢) إذا علمت أن صافي المبيعات ١٠٠٠٠٠٠ ج، وتكلفة المبيعات (ت. البضاعة المباعة) ٨٠٠٠٠٠، وتكلفة المخزون ٤٠٠٠٠٠ ج (متوسط تكلفة المخزون) فإن معدل دوران المخزون هو :

أ-	٥ مرة	ب	٢ مرة	ج	٣ مرة	د	إجابة أخرى
----	-------	---	-------	---	-------	---	------------

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{ت. البضاعة المباعة (ت. المبيعات)}}{\text{ت. المخزون}}$$

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\therefore \text{معدل دوران المخزون} = \frac{80000}{40000} = 2 \text{ مرة}$$

٣) إذا علمت أن متوسط فترة البيع ٧٢ يوم، تكلفة مخزون أول المدة و آخر المدة ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ جنية على التوالي، فإن تكلفة البضاعة المباعة هي:

أ-	١٢٠٠٠٠ ج	ب	١٣٠٠٠٠ ج	ج	١٢٥٠٠٠	د	إجابة أخرى
----	----------	---	----------	---	--------	---	------------

$$\text{متوسط فترة البيع} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$72 \text{ يوم} = \frac{360}{?} \therefore \text{معدل دوران المخزون} = 5 \text{ مرات}$$

١- حساب تكلفة البضاعة المباعة من المعادلة التالية:-

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{ت. البضاعة المباعة}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

$$5 \text{ مرات} = \frac{\text{س}}{2 \div (30000 + 20000)}$$

\therefore \text{ت. البضاعة المباعة} = 125000 \text{ جنية} (5 \times 25000)

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

٤) إذا بلغ صافي الربح بعد الفوائد (قبل الضرائب) خلال عام ٢٠١٦ لأحدى المنشآت ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنية وبلغ إجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية وكانت الفوائد ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنية، الضرائب ٥٠٠٠٠٠٠ ج، الخصوم المتداولة ٥٠٠٠٠٠٠٠، وهناك قرض طويل الأجل ٥٠٠٠٠٠٠٠ ج في ضوء ذلك فإن :

(١) يبلغ معدل تغطية الفوائد

أ-	٥ مرة	ب	٧.٥ مرة	ج	٤.٥ مرة	د	إجابة أخرى
----	-------	---	---------	---	---------	---	------------

(٢) كلما زاد معدل تغطية الفوائد كلما كان ذلك:

أ-	أفضل للمنشأة	ب	أسوأ للمنشأة	ج	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخرى
----	--------------	---	--------------	---	---------------	---	------------

الحل

معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد (صافي الربح + الفوائد)}}{\text{إجمالي الفوائد}}$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{٢٦٠٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠٠٠} = ٧.٥ \text{ مرة}$$

٥) إذا علمت أن صافي المبيعات ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ونسبة المبيعات النقدية ٢٠%، ورصيد المدينين أول المدة ٣٠٠٠٠٠٠ ج، وآخر المدة ١٠٠٠٠٠٠ ج، فإن معدل دوران المدينين ومتوسط فترة التحصيل هي, على التوالي

أ-	٤٠% & ٥٠%	ب	٤٠ مرة & ٩ أيام	ج	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخرى
----	-----------	---	-----------------	---	---------------	---	------------

(٢) كلما زادت متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك :

أ-	أسوأ للمنشأة	ب	أفضل للمنشأة	ج	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخرى
----	--------------	---	--------------	---	---------------	---	------------

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الحل

$$\begin{aligned} & \text{صافي المبيعات الآجلة} \\ & \text{متوسط المدينين} \\ & \text{معدل دوران المدينين} \end{aligned} \quad \begin{aligned} & \text{. : معدل دوران المدينين} \\ & \text{. : معدل دوران المدينين} \\ & \text{. : متوسط فترة التحصيل} \end{aligned}$$

$$4. = \frac{10000 \times 80\%}{2 \div (10000 + 30000)}$$

$$9 \text{ أيام} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين } 4.}$$

٦) إذا علمت أن الأصول المتداولة للمنشأة (س) ١٠٠٠ ، وللمنشأة (ص) ٢٠٠٠ ، ونسبة المخزون في كل من المنشأتين يبلغ ٥٠ % من الأصول المتداولة، كما يبلغ إجمالي الخصوم للمنشأة (س) ٣٠٠٠ (هناك قرض طويل الأجل يبلغ ٢٥٠٠ ج) ، و إجمالي الخصوم للمنشأة (ص) ٥٠٠٠ والخصوم المتداولة ٢٠٠٠ ج، فأبي من المنشأتين يعتبر أفضل من حيث قدرة الأصول سريعة التحول إلى نقدية لسداد التزاماتها قصيرة الأجل :

أ-	ب	ج	د	هـ
المنشأة ص أفضل.	المنشأة س أفضل	لا يوجد فرق بين المنشأتين	إجابة أخرى	

الحل

$$\begin{aligned} & \text{الأصول المتداولة - (مخزون + م. المقدم)} \\ & \text{الخصوم المتداولة} \end{aligned} \quad \begin{aligned} & \text{. : نسبة السيولة السريعة} \\ & \text{. : نسبة السيولة السريعة (س) =} \end{aligned}$$

$$1 = \frac{1000 - 500}{2500 - 3000} = \frac{(1000 \times 50\%) - 500}{2500 - 3000}$$

===== الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

∴ نسبة السيولة السريعة (ص) = $\frac{٢٠٠٠ - ١٠٠٠ (٢٠٠٠ \times ٥\%)}{٢٠٠٠} = ٥٠\%$

(٧) إذا علمت أن إجمالي الخصوم للمنشأة (س) ١٠٠٠٠ (الخصوم المتداولة تبلغ ٤٠٠٠)، و حقوق الملكية ٩٠٠٠ فإن :
 (١) نسبة المديونية هي

أ-	٢٠%	ب	١٠%	ج	٤٠٥ مرة	د	إجابة أخرى
----	-----	---	-----	---	---------	---	------------

(٢) كلما زادت نسبة المديونية كلما كانت المنشأة :

أ-	في وضع مطمئن	ب	في وضع غير مطمئن	ج	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخرى
----	--------------	---	------------------	---	---------------	---	------------

الحل

حقوق الملكية ٩٠٠٠ = إجمالي الأصول س - الخصوم ١٠٠٠
إجمالي الأصول = حقوق الملكية ٩٠٠٠ + الخصوم ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠

∴ نسبة المديونية = $\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

∴ نسبة المديونية = $\frac{١٠٠٠}{١٠٠٠٠} = ١٠\%$

حالة (٢) :

- فيما يلي بعض المعلومات المستخرجة من سجلات المنشأتين (س ، ص) اللتان تعملان في نفس الصناعة خلال عام ٢٠١٨ وذلك على النحو التالي:

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)		المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	بيان
٨٠٠	٤٠٠٠	فوائد مدفوعة	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	أصول متداولة
١٢٠٠٠	٦٠٠٠	ضرائب الدخل	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	أصول ثابتة (بالصافي)
٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	صافي الربح القابل للتوزيع	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	خصوم متداولة
			١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	قروض ٨٪
٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	تكلفة المخزون	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	صافي المبيعات (٤٠٪ نسبة الأجل)	٩٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	ت. المبيعات (ت. البضاعة المباعة)
			٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المدفوعات

١ () في ضوء البيانات السابقة أيًا من المنشأتين تستثمر أموالها بصورة أفضل باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ- المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
-----------------------	---	--------------------	---	-----------------	---	------------

٢ () في ضوء البيانات السابقة أيًا من المنشأتين تحقق عائد أفضل على حقوق الملكية باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ- المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
-----------------------	---	--------------------	---	-----------------	---	------------

٣ () في ضوء البيانات السابقة أيًا من المنشأتين أفضل من حيث القدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ- المنشأة (أ) الأفضل	ب	المنشأة (ب) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
-----------------------	---	--------------------	---	-----------------	---	------------

===== **الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية** =====

٤) إذا كان معدل العائد على الاستثمار في المنشأتين ٧% فأَي المنشأتين تحقق معدل عائد أفضل على حقوق الملكية في هذه الحالة:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
----	-----------------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	------------

٥) إذا كانت تكلفة المخزون تمثل ٤٠% من مجموع الأصول المتداولة في كلا المنشأتين فأَي المنشأتين أكثر مقدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
----	-----------------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	------------

٦) في ضوء البيانات السابقة أياً من المنشأتين أفضل من حيث كفاءة إدارة البيع والتخزين:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
----	-----------------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	------------

٧) في ضوء البيانات السابقة أياً من المنشأتين أفضل من حيث كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل :

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	ج	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخرى
----	-----------------------	---	-----------------------	---	--------------------	---	------------

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الحل

<p>صافي الربح قبل الضرائب والفوائد = صافي الربح القابل للتوزيع + الضرائب + الفوائد المنشأة (أ) = ٢.٠٠٠ + ٦.٠٠٠ + ٤.٠٠٠ = ٣.٠٠٠ ج. المنشأة (ب) = ٢٥.٠٠٠ + ١٢.٠٠٠ + ٨.٠٠٠ = ٤٥.٠٠٠ ج</p> <p>صافي الربح قبل الفوائد والضرائب معدل العائد على الاستثمار =</p> <p>إجمالي الأصول المستثمرة (ثابتة + متداولة)</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{٣.٠٠٠}{٣.٠٠٠} = ١٠\%$ الأفضل المنشأة (ص) = $\frac{٤٥.٠٠٠}{٥.٠٠٠} = ٩\%$</p>	<p>١</p>
<p>صافي الربح بعد الفوائد والضرائب معدل العائد على حقوق الملكية =</p> <p>متوسط حقوق الملكية</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{٢.٠٠٠}{٢.٠٠٠} = ١٠\%$ المنشأة (ص) = $\frac{٢٥.٠٠٠}{٢٥.٠٠٠} = ١٠\%$</p> <p>(تساوي المنشأتين)</p>	<p>٢</p>
<p>– يتم تطبيق النسب الخاصة بقدرة المنشأة على سداد الالتزامات طويلة الأجل وذلك كما يلي:</p> <p>نسبة المديونية = $\frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}}$</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{١.٠٠٠}{٣.٠٠٠} = ٣٣.٣\%$ الأفضل المنشأة (ص) = $\frac{٢٥.٠٠٠}{٥.٠٠٠} = ٥٠\%$</p>	<p>٣</p>

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

<p>نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}}$</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{١.٠٠٠٠}{٢.٠٠٠٠} = ٥٠\%$ الأفضل</p> <p>المنشأة (ص) = $\frac{٢٥.٠٠٠}{٢٥.٠٠٠} = ١٠٠\%$</p> <p>عدد مرات (معدل) تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد}}{\text{مجموع الفوائد}}$</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{٣.٠٠٠}{٤.٠٠٠} = ٧.٥$ مرة الأفضل</p> <p>المنشأة (ص) = $\frac{٤٥.٠٠٠}{٨.٠٠٠} = ٥.٦٣$ مرة</p>	
<p>أى من المنشأتين تحقق عائد أكبر على حقوق الملكية يتم إتباع الخطوات التالية:-</p> <p>١- حساب صافي الربح قبل خصم الفوائد والضرائب من خلال المعادلة التالية:- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = إجمالي الأصول المستثمرة × معدل العائد على الاستثمار</p> <p>المنشأة (س) = $٣.٠٠٠ \times ٧\% = ٢١٠٠٠$ ج</p> <p>المنشأة (ص) = $٤٥.٠٠٠ \times ٧\% = ٣١٥٠٠$ ج</p> <p>٢- حساب الربح بعد خصم الفوائد والضرائب من خلال المعادلة التالية:- صافي الربح بعد خصم الفوائد والضرائب = الربح قبل خصم الفوائد والضرائب - الفوائد والضرائب</p> <p>المنشأة (س) = $٢١.٠٠٠ - ٤.٠٠٠ - ٦.٠٠٠ = ١١.٠٠٠$ ج.</p> <p>المنشأة (ص) = $٣٥.٠٠٠ - ٨.٠٠٠ - ١٢.٠٠٠ = ١٥.٠٠٠$ ج.</p> <p>٣- حساب معدل العائد على حقوق الملكية. معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ حقوق الملكية</p> <p>المنشأة (س) = $\frac{٢.٠٠٠}{١١.٠٠٠} = ٥.٥\%$</p> <p>المنشأة (ص) = $\frac{٢٥.٠٠٠}{١٥.٠٠٠} = ٦\%$ (الأفضل)</p>	<p>٤</p>
<p>نسبة التداول = $\frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$</p>	<p>٥</p>

الفصل الثالث : التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

$$\text{المنشأة (س)} = \frac{١.٥٥٥}{٥.٥٥٥} = ٢ \text{ مرة أفضل}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = \frac{٢.٥٥٥}{١٥.٥٥٥} = ١.٣٣ \text{ مرة}$$

نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$\text{المنشأة (س)} = \frac{١.٥٥٥ - (١.٥٥٥ \times ٤٠\%)}{٥.٥٥٥} = ١.٢ \text{ مرة أفضل}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = \frac{٢.٥٥٥ - (٢.٥٥٥ \times ٤٠\%)}{١٥.٥٥٥} = ١.٣٣ \text{ مرة}$$

٦ للحكم على كفاءة إدارة البيع والتخزين يتم تطبيق النسب التالية:

١) معدل دوران المخزون = ت. البضاعة المباعة ÷ ت. المخزون

$$\text{المنشأة (س)} = ١٦.٥٥ \div ٨.٥٥ = ١.٥ \text{ مرة (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = ٢.٥٥ \div ٩.٥٥ = ٠.٤٥ \text{ مرة}$$

٢) متوسط فترة البيع والتخزين = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المخزون

$$\text{المنشأة (س)} = ٣٦٠ \div ١.٥ = ٧٢.٠ \text{ يوم (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = ٣٦٠ \div ٠.٤٥ = ٨٠٠.٠ \text{ يوم}$$

٧ للحكم على كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل يتم تطبيق النسب التالية:

١) معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الأجلة ÷ متوسط أرصدة المدينين وأ. القبض

$$\text{المنشأة (س)} = ٤.٥٥ \div (١.٥٥ \times ٤٠\%) = ١.٤ \text{ مرة}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = ٨.٥٥ \div ١.٥٥ = ٠.٦ \text{ مرة (الأفضل)}$$

٢) متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المدينين

$$\text{المنشأة (س)} = ٣٦٠ \div ١.٤ = ٩٠.٠ \text{ يوم}$$

$$\text{المنشأة (ص)} = ٣٦٠ \div ٠.٦ = ٦٠٠.٠ \text{ يوم (الأفضل)}$$

الفصل الرابع
استخدام قائمة التدفقات النقدية
في تقييم الأداء

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

الفصل الرابع

استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

أولاً : الأهداف التعليمية

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1. التعرف على مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية.
2. التعرف على الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها.
3. تحديد التبيويات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية.
4. التعرف على مفهوم النقدية وما في حكمها.
5. فهم خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
6. تحديد طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
7. حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة الرئيسية للمنشأة
8. التعرف على استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء
9. حساب النسب ومؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
10. فهم مدلول نسب ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية

ثانياً : عناصر الفصل

مقدمة

- 1/4 مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية
- 2/4 الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها
- 3/4 التبيويات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية
- 4/4 المقصود بالنقدية وما في حكمها
- 5/4 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
- 6/4 استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء
- 7/4 النسب والمؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
- 8/4 خلاصة الفصل الرابع
- 9/4 حالات عملية

مقدمة :

تعتبر النقدية شريان الحياة الرئيسي لأي منشأة، فالمنشأة تسدد مصروفاتها والتزاماتها من خلال النقدية، كما أنها تحصل على النقدية عن طريق مبيعاتها النقدية ومنتجاتها من الإيرادات وحقوقها لدى الغير. ورغم أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل قد تقدمان صورة جيدة للمركز المالي ومدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، إلا أنها لا تقدم معلومات مباشرة عن قدرة النشاط على تحقيق السيولة التي تمكن المنشأة من سداد التزاماتها، كما أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها. لذلك برزت أهمية معرفة التدفقات النقدية Cash Flows، واحتلت قائمة التدفقات النقدية موقعا هاما ضمن القوائم المالية. وقد صدر المعيار المصري رقم ٤ بعنوان قائمة التدفقات النقدية.

يتضمن هذا الفصل شرح الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية وفائدتها، والتبويبات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية من حيث الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية. بالإضافة إلى التعرف على مفهوم النقدية وما في حكمها. كما يتضمن الخطوات الأساسية لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وذلك لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والفرق بينه وبين صافي الدخل. علاوة على تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ومغزى كل منها. كما يتضمن هذا الفصل المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ومزايا وعيوب كل منها، بالإضافة إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات المستخرجة من تلك القائمة للحكم على درجة السيولة بالمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١/٤ : تعريف وأهمية قائمة التدفقات النقدية :

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تتضمن المتحصلات والمدفوعات للمنشأة خلال الفترة ، وكذلك النقدية المتاحة من (المستخدمة في) كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة ، بحيث يتساوى رصيد النقدية في أول الفترة مضافاً إليه النقدية المتاحة (المستخدمة) خلال الفترة ، مع رصيد النقدية آخر الفترة الظاهرة في قائمة المركز المالي ، ويحتاج القائم بالتحليل المالي إلى المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية في تحديد مقدار الفائض أو العجز في النقدية والتعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وسداد الالتزامات.

هذا، وفي ضوء معايير المحاسبة المصرية أصبحت شركات الأموال ملزمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية لكل فترة يتم فيها عرض القوائم المالية علي اعتبار أنها جزء متمم للقوائم المالية ، حيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات غاية في الأهمية لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية (المستثمرين، البنوك) تفيد في:

- معرفة درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة.
- التعرف على المرونة في توليد النقدية من الأنشطة المختلفة.
- تحديد المخاطر التي قد تصاحب توليد التدفقات النقدية.
- الحكم على قدرة المنشأة علي إدارة أموالها.
- التنبؤ بأداء المنشآت من حيث السيولة النقدية.

٢/٤ : الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها :

يتمثل الغرض الأول لقائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة أثناء الفترة، أما الغرض الثانوي لها فهو توفير معلومات على أساس نقدي عن أنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

وتوفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم ما يلي :

١. قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية: حيث أن الهدف الأولي لإعداد التقارير المالية هو توفير المعلومات التي تمكن من التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم ذلك عن طريق فحص العلاقة بين بعض البنود مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أو بين صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والزيادة أو النقص في رصيد النقدية .

٢. قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها وسداد التوزيعات المعلن عنها: حيث أنه بدون النقدية الكافية لن تستطيع المنشأة سداد أجور العاملين وتسوية الديون وسداد توزيعات الأرباح أو تأجير المعدات المطلوبة. وتوضح قائمة التدفقات النقدية مصادر الحصول على النقدية وكيفية استخدامها.

٣. أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: ، حيث أن رقم صافي الدخل يعتبر مؤشراً لأداء المنشأة من فترة لأخرى إلا أن بعض المستخدمين يكونوا حذرين عند استخدام رقم صافي الدخل الاستحقاقى المعد استناداً إلى أساس الاستحقاق (نظراً لأنه يتضمن العديد من التقديرات وذلك على عكس صافي التدفقات النقدية (المعد وفق الأساسي النقدي) .

٤. العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة: حيث أن المنشأة تنفذ أنشطة استثمارية وتمويلية بالإضافة إلى الأنشطة التشغيلية، وتتضمن الأنشطة الاستثمارية عمليات شراء وبيع الأصول. أما الأنشطة التمويلية فهي تتضمن عمليات الإقراض والاقتراض . وبفحص هذه الأنشطة يمكن لقارئ القوائم المالية فهم أسباب زيادة أو نقص الأصول بشكل أفضل.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٣/٤: التبويات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية (الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية) :

يمكن تحديد العمليات الرئيسية المؤثرة على النقدية من خلال تتبع الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنشأة. ومن أهم هذه الأنشطة أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل. ويتولد من كل نشاط من هذه الأنشطة تدفقات نقدية داخلية وتستخدم كتدفقات نقدية خارجية ، وفيما يلي أمثلة لمصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة:

١/٣/٤ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تنتج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من ممارسة المنشأة لأنشطتها الرئيسية والتي تحدث بصفة دورية ومتكررة وتؤثر على صافي الدخل، وتتمثل أهمية التدفقات النقدية التشغيلية في انها تعتبر مؤشراً رئيسياً عن مدى قدرة الأنشطة العادية للمنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية للتشغيل وسداد القروض، وإجراء التوزيعات على الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة. ومن أهم التدفقات النقدية الناتجة الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية مايلي:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
متحصلات من مبيعات نقدية متحصلات من العملاء متحصلات من أي إيرادات أخرى	مدفوعات عن مشتريات نقدية مدفوعات للموردين مدفوعات عن أي مصروفات أخرى (أجور نقدية)

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية، فصافي التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية (أي زيادة التدفقات الخارجة من نشاط التشغيل عن التدفقات النقدية الداخلة من نشاط

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

(التشغيل) يشير إلى أن المنشأة مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية، ولذلك تعتبر التدفقات النقدية من التشغيل أساسية عند تحليل موقف المنشأة سواء من ناحية السيولة أو من ناحية الربحية، أما صافي التدفق النقدي الموجب من الأنشطة التشغيلية فيدل على كفاءة الأنشطة التشغيلية في تحقيق وتوليد النقدية اللازمة في الوفاء بالتزامات المنشأة.

٢/٣/٤: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

هي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة من عمليات بيع وشراء الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات طويلة الأجل، وعمليات الإقراض وتحصيل الديون أو منح القروض للغير) وتتمثل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة الاستثمار فيما يلي:

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	متحصلات من بيع أصول ثابتة
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	متحصلات من بيع أصول غير ملموسة
مدفوعات لشراء استثمارات طويلة الأجل	متحصلات من بيع استثمارات طويلة الأجل
مدفوعات لمنح قروض للغير	متحصلات من قروض سبق إقراضها للغير
مدفوعات لشراء استثمارات في أوراق مالية	متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية

هذا وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلي، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية (حجم الأصول الثابتة) أو زيادة في الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل. وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسهيل الأصول الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يشير إلى احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٣/٣/٤: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة عن تعاملات المنشأة مع كل من مقرضيها وملاكها. و تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملكية والتي تشمل؛ الحصول على رأس مال من الملاك، وتقديم عائد لهم على استثماراتهم، والحصول على النقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة منهم. وفيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية
إصدار (بيع) أسهم جديدة (زيادة رأس المال) الحصول على قروض من الغير بيع أسهم خزينة إصدار سندات	شراء أسهم خزينة (تخفيض رأس المال) توزيعات نقدية على المساهمين سداد أقساط القروض للغير سداد قرض السندات

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات على المساهمين.

ويمكن تلخيص الأنشطة الثلاثة (التشغيل . الاستثمار . التمويل) والبنود المتعلقة بها من خلال ما يلي:

- أنشطة التشغيل: ترتبط بقائمة الدخل ، وأيضاً الأصول المتداولة فيما عدا النقدية، والخصوم المتداولة.
- أنشطة الاستثمار: ترتبط بالأصول غير المتداولة (طويلة الأجل).
- أنشطة التمويل: ترتبط بالالتزامات وحقوق الملكية.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٤/٤ : المقصود بمفهوم النقدية وما في حكمها :

لا يقصد بالنقدية النقود السائلة بالخرينة أو بالبنك فقط، ولكن تشمل النقدية أيضا البنود شبه النقدية ، أو ما يعرف بما في حكم النقدية ، والتي يقصد بها الاستثمارات عالية السيولة ، أي التي يمكن للمنشأة تسيلها وتحولها إلي نقدية في خلال ثلاثة شهور أو أقل ،ولذلك تعالج كما لو كانت مساوية أو معادلة أو مكافئة للنقدية .

كما يقصد بالحسابات النقدية حسابات الصندوق والبنك ، كما يقصد بالبنود شبه النقدية البنود التي يحتفظ بها في حكم النقدية لغرض مواجهة الخصوم والالتزامات قصيرة الأجل ، وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى، ويشترط لكي تعتبر الاستثمارات أحد البنود التي في حكم النقدية أن تكون قابلة للتحويل والتسييل بسهولة إلي مبلغ نقدي محدد ومؤكد ، وأن يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا . ولذلك عادة ما يمكن وصف استثماراً ما بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاقه قصير الأجل ويمكن القول بأنها ثلاثة شهور أو أقل وذلك من تاريخ الاقتناء.

ومن أمثلة ما في حكم النقدية

- أدونات الخزنة والأوراق التجارية
- الودائع قصيرة الأجل(أقل من ثلاثة أشهر)
- والأسهم الممتازة التي يكون تاريخ استردادها محدد وخلال مدة قصيرة الأجل

- حسابات السحب على المكشوف

٥/٤ : إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وذلك على النحو التالي :

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١/٥/٤ : الطريقة المباشرة :

يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية للمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن الحصول على معلومات عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المتحصلات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما من السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، أو عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات والبنود الأخرى في قائمة الدخل.

وتكون قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة كما يلي: (الأرقام

افتراضية)

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	٣٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٥٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	٢٤٠٠
الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة	٤٠٠
+ رصيد النقدية أول الفترة	٣٠٠
رصيد النقدية آخر الفترة	٧٠٠

٢/٥/٤ : الطريقة غير المباشرة :

يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المحسوب طبقاً لأساس الاستحقاق للتوصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي .

وتكون قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة كما يلي: (الأرقام

افتراضية)

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

صافي الربح	٣٨٠٠
يضاف:	
المصروفات غير النقدية: الإهلاك والمخصصات	١٠٠
خسائر بيع أصول وخسائر بيع استثمارات	-
النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية)	٤٠٠
الزيادة في الخصوم المتداولة (عدا القروض)	٢٠٠
يخصم:	
الإيرادات غير النقدية: إلغاء أو تخفيض المخصصات	-
أرباح بيع أصول وأرباح بيع استثمارات	(١٥٠)
الزيادة في الأصول المتداولة (عدا النقدية)	(١٠٠٠)
النقص في الخصوم المتداولة (عدا القروض)	(٣٥٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	٣٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(٥٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	٢٤٠٠
الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة	٤٠٠
+ رصيد النقدية أول الفترة	٣٠٠
رصيد النقدية آخر الفترة	٧٠٠

وتتمثل خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية فيما يلي

- أ- تحديد مقدار التغير في رصيد النقدية: وتعتبر هذه الخطوة مباشرة. ويمكن حسابها بالفرق بين رصيد النقدية آخر الفترة وأولها من فحص قائمة المركز المالي المقارن.
- ب- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات المعقدة، حيث أنها تتطلب تحليل قائمة دخل الفترة بالإضافة إلى قائمة المركز المالي المقارن، وبعض الصفقات المختارة.
- ج- تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: ويمكن التوصل إلى ذلك من تحليل كل التغييرات في حسابات قائمة المركز المالي لتحديد أثر ذلك على النقدية.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

وفيما يلي شرح لكيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة.

أولاً : صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

سيقتصر تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على الطريقة غير المباشرة والتي يتم من خلالها تحويل صافي الدخل (المعد على أساس الاستحقاق) إلى تدفق نقدي من أنشطة التشغيل، وذلك من خلال استبعاد البنود غير النقدية من صافي الدخل كما يلي:

xx		صافي الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل) يتم تعديله بالآتي (يضاف إليه أو يخصم منه) ١- تسويات البنود غير النقدية المدرجة في قائمة الدخل (من قائمة الدخل عن العام) <u>بنود تضاف:</u> مصروف الإهلاك السنوي مخصصات بخلاف الإهلاك الديون المعدومة الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول ثابتة <u>بنود تخصم:</u> مخصصات انتفى الغرض منها.
	xx	
	xx	
	xx	
	(xx)	
xx		٢- تسويات التغيرات في بنود رأس المال العامل (التغيرات في بنود الأصول والخصوم المتداولة عدا النقدية من ميزانيتين متقابلتين) تغيرات تضاف: النقص في الأصول المتداولة الزيادة في الخصوم المتداولة تغيرات تخصم: الزيادة في الأصول المتداولة النقص في الخصوم المتداولة
	xx	
	xx	
	(xx)	
	(xx)	
xx		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

مثال (١) :

فيما يلي قائمة الدخل لإحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وبعض الأرصدة المستخرجة قائمة المركز المالي لإحدى المنشآت في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ٢٠١٩/١٢/٣١ :

أولاً : قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

إيرادات المبيعات		٣٢.٠٠٠
(-) تكلفة المبيعات		(١٢.٠٠٠)
مجمل الربح		٢٠.٠٠٠
<u>يطرح منه:</u>		
أجور ومرتبات	٥.٠٠٠	
إيجارات	٢.٠٠٠	
مصروفات أخرى	٤.٠٠٠	
مصروف الإهلاك	٣.٠٠٠	
مخصصات بخلاف الإهلاك	٢.٠٠٠	
		(١٦.٠٠٠)
<u>يضاف إليه:</u>		
إيرادات أوراق مالية	٣.٠٠٠	
فوائد ودائع بالبنوك	١٥.٠٠٠	
إيرادات أخرى	٣٥.٠٠٠	
مخصصات انتفى الغرض منها	٢.٠٠٠	
أرباح بيع أصول ثابتة	١.٠٠٠	
		١١.٠٠٠
صافي الربح		١٥.٠٠٠
(-) ضريبة على الدخل		(٢٥.٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة		١٢٥.٠٠٠

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

ثانياً : قائمة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١، ٢٠١٩/١٢/٣١ :

الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١	الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١	الأرصدة
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	أراضي
٦٠٠٠	٦٠٠٠	الألات ومعدات
٤٠٠٠	٤٠٠٠	استثمارات مالية
٤٠٠٠	٥٠٠٠	المخزون السلعي
٧٠٠٠	٣٠٠٠	عملاء (مدينون)
٢٥٠٠	٦٠٠٠	نقدية بالخرينة
٢٠٠٠	١٥٠٠٠	نقدية بالبنك
٥٠٠	٤٠٠	إيرادات استثمارات مالية مستحقة
-	٥٠٠	فوائد ودائع مستحقة
٤٠٠٠	٣١٠٠	موردون (دائنون)
٢٥٠٠	٢٢٠٠	أجور مستحقة
-	٢٠٠	إيجارات مستحقة
٢٠٠٠	٢٤٠٠	إيرادات أخرى مقدمة

المطلوب:

- إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية طبقاً للطريقة غير المباشرة. علماً بأنه لم تجري أي معاملات نقداً للأنشطة الاستثمارية ولا التمويلية خلال العام

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

الحل

إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل طبقاً للطريقة غير المباشرة

١٢٥٠٠		صافى الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل)
		<u>يضاف إليه</u>
	٤٠٠٠	النقص في العملاء (المدينون) / نقص في أصل
	١٠٠	النقص في إيرادات استثمارات مالية مستحقة / نقص في أصل
	٢٠٠	الزيادة في إيجارات مستحقة / زيادة في التزام
	٤٠٠	الزيادة في إيرادات أخرى مقدمة / زيادة في التزام
	٣٠٠٠	مصروف الإهلاك السنوي
	٢٠٠٠	مخصصات بخلاف الإهلاك
٩٧٠٠		<u>يخصم منه</u>
	١٠٠٠	الزيادة في المخزون السلعي / زيادة في أصل
	٥٠٠	الزيادة في فوائد الودائع المستحقة / زيادة في أصل
	٩٠٠	النقص في المورددين (الدائنين) / نقص في التزام
	٣٠٠	النقص في الإيجارات المستحقة / نقص في التزام
	٢٠٠٠	مخصصات إنتفى الغرض منها
	١٠٠٠	الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع أصول ثابتة
(٥٧٠٠)		
١٦٥٠٠		صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-		صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-		صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
١٦٥٠٠		صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة (التغيرات على النقدية خلال العام)
٤٥٠٠		يضاف: رصيد النقدية أول الفترة (خزينة ٢٥٠٠ + بنك ٢٠٠٠)
٢١٠٠٠		رصيد النقدية وما في حكمها

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

ملاحظة هامة :

رصيد النقدية آخر الفترة طبقاً لقائمة التدفقات النقدية ٢١٠٠٠ جنيه،
لا بد أن يطابق رصيد النقدية آخر الفترة بالميزانية (نقدية بالخرينة ٦٠٠٠ ج +
نقدية بالبنك ١٥٠٠٠ ج).

ثانياً : صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

يتم حساب صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار كما يلي:

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	
xx	(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلية: متحصلات من بيع أصول ثابتة متحصلات من بيع أصول غير ملموسة الحصل من بيع استثمارات مالية طويلة الأجل (غير متداولة) الحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير
	إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة
	(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة: مدفوعات لشراء أصول ثابتة مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة مدفوعات لشراء استثمارات مالية طويلة الأجل (غير متداولة) مدفوعات القروض الممنوحة للغير
	إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة
(xx)	صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة
xx	

مثال (٢) :

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن
السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	الأصول
٣٢٠٠	٣٥٠٠	أراضي
٨٠٠	١١٦٠	الألات ومعدات
٢٠٠	٢٥٠	أصول غير ملموسة
١٠٠٠	١٢٥٠	استثمارات مالية غير متداولة
٤٠٠	٥٢٠	قروض طويلة الأجل (ممنوحة للغير)

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

فإذا علمت ما يلي:

١. بلغت تكلفة الأراضي المشتراة خلال الفترة ٦٠٠ ألف جنيه، وبلغت قيمة المباع منها خلال الفترة ؟، علماً بأن هناك أرباح رأسمالية من بيع الأراضي بلغت ١٠٠ ألف جنيه.
٢. بلغت تكلفة الآلات والمعدات المشتراة خلال الفترة ٣٦٠ ألف جنيه.
٣. بلغت تكلفة الأصول غير الملموسة المشتراة خلال الفترة ٥٠ ألف جنيه.
٤. بلغت تكلفة الاستثمارات المالية غير المتداولة المشتراة خلال الفترة ٣٠٠ ألف جنيه، وبلغت قيمة الاستثمارات المالية غير المتداولة المباعة خلال الفترة ؟، علماً بأن هناك خسائر رأسمالية من بيعها بلغت ٢٠ ألف جنيه.
٥. بلغ المحصل من أقساط هذه القروض التي سبق منحها للغير ٨٠ ألف جنيه، والقروض الممنوحة للغير خلال الفترة ؟.

المطلوب :

- إعداد التدفقات النقدية الاستثمارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، علماً بأن جميع المعاملات الاستثمارية تمت نقداً.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

الحل

التدفقات النقدية الاستثمارية عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالآلاف جنيهه)

٥١٠	٤٠٠	(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلية: المحصل من بيع الأراضي
	٢٠	المحصل من بيع الاستثمارات المالية غير المتداولة
	٨٠	المحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير
		إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة
		(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة: المسدد لشراء الأراضي
	٦٠٠	المسدد لشراء الآلات والمعدات
	٣٦٠	المسدد لشراء الأصول غير الملموسة
	٥٠	المسدد لشراء الاستثمارات المالية غير المتداولة
	٣٠٠	القروض الممنوحة للغير
	٢٠٠	إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة
(١٥١٠)		صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة
(١٠٠٠)		

ملاحظات على الحل:

١. تحسب قيمة الأراضي المباعة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{تكلفة الأراضي أول الفترة} + \text{تكلفة الأراضي المشتراة} - \text{تكلفة الأراضي المباعة} = \text{تكلفة الأراضي آخر الفترة}$$

$$٣٢٠٠ + ٦٠٠ - ٣٥٠٠ = ٣٠٠$$

وبما أن هناك أرباح رأسمالية ناتجة من بيع الأراضي بلغت ١٠٠ ألف

جنيه، إذا حصيلة مبيعات الأراضي تحسب كما يلي:

$$\text{حصيلة مبيعات الأراضي} = \text{تكلفة الأراضي المباعة} + \text{أرباح بيع الأراضي} = ٣٠٠ + ١٠٠ = ٤٠٠$$

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٢. تحسب قيمة الاستثمارات المباعة باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{r} \text{تكلفة} \\ \text{الاستثمارات} \\ \text{أول الفترة} \end{array} = \begin{array}{r} + \text{تكلفة الاستثمارات} \\ \text{المشتراة} \end{array} - \begin{array}{r} \text{تكلفة الاستثمارات} \\ \text{أخر الفترة} \end{array} = \begin{array}{r} \text{تكلفة} \\ \text{الاستثمارات} \\ \text{المباعة} \end{array}$$
$$1000 = 300 + (-) 1250 = 50$$

وبما أن هناك خسائر رأسمالية ناتجة من بيع الاستثمارات بلغت ٢٠ ألف جنيه.

$$\begin{array}{r} \text{إذا حصيله} \\ \text{مبيعات} \\ \text{الاستثمارات} \end{array} = \begin{array}{r} \text{تكلفة الاستثمارات} \\ \text{المباعة} \end{array} - \begin{array}{r} \text{خسائر بيع} \\ \text{الاستثمارات} \end{array} = 30$$

٣. تحسب قيمة القروض الممنوحة للغير باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{r} \text{قروض} \\ \text{أول الفترة} \end{array} + \begin{array}{r} \text{قروض ممنوحة خلال} \\ \text{الفترة} \end{array} - \begin{array}{r} \text{قروض محصلة خلال} \\ \text{الفترة} \end{array} = \begin{array}{r} \text{قروض} \\ \text{آخر الفترة} \end{array}$$
$$400 = ? + (-) 80 = 520$$
$$200 =$$

مثال (٣) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من القوائم المالية لإحدى المنشآت:

(١) بيانات مستخرجة من قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١:

الأصول	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
أصول ثابتة (بالصافي)	٤٧١	٢١٩
استثمارات مالية غير متداولة	٨٠	٩٠
قروض طويلة الأجل (ممنوحة للغير)	٥٠	٣٠

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

(٢) بيانات مستخرجة من قائمة الدخل عن عام ٢٠١٩:

- ربح بيع أصول ثابتة ٨
- خسارة بيع استثمارات مالية غير متداولة ٣

(٣) معلومات إضافية:

- بلغت تكلفة الأصول الثابتة المشتراه خلال الفترة ٣٠٦
- بلغت تكلفة الاستثمارات المالية غير المتداولة المشتراه خلال الفترة ٢٢
- بلغت المتحصلات النقدية للقروض التي سبق منحها للغير ١٢

المطلوب: حساب صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

الحل

التدفقات النقدية الاستثمارية عن عام ٢٠١٩

١٠٣	٦٢	(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلية:
	٢٩	المحصل من بيع أصول ثابتة
	١٢	المحصل من بيع الاستثمارات المالية غير المتداولة
		المحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير
		إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة
		(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة:
	٣٠٦	المسدد لشراء أصول ثابتة
	٢٢	المسدد لشراء الآلات والمعدات
	٣٢	القروض الجديدة الممنوحة للغير
(٣٦٠)		إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة
(٢٥٧)		صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة

ملاحظات على الحل:

١. تحسب قيمة الأصول الثابتة المباعة باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{rcl} \text{تكلفة الأصول} & + & \text{تكلفة الأصول} \\ \text{الثابتة} & & \text{الثابتة المشتراه} \\ \text{أول الفترة} & & \text{آخر الفترة} \\ ٢١٩ & + & ٣٠٦ \\ & & (-) ٤٧١ \\ = & & ٥٤ \end{array}$$

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

وبما أن هناك أرباح رأسمالية ناتجة من بيع الأصول الثابتة بلغت ٨،
إذا قيمة بيع الأصول الثابتة تحسب كما يلي:

$$\begin{array}{rcl} \text{متحصلات} & \text{تكلفة الأصول الثابتة} & + \text{أرباح بيع الأصول} \\ \text{مبيعات الأصول} & \text{المباعة ٥٤} & \\ \text{الثابتة} & & \\ \text{=} & & \\ ٦٢ = & \text{الثابتة ٨} & \end{array}$$

٢. تحسب قيمة الاستثمارات المباعة باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{rcl} \text{تكلفة} & + \text{تكلفة الاستثمارات} & \\ \text{الاستثمارات} & \text{المشتراة} & \\ \text{أول الفترة} & & \\ ٩٠ & + ٢٢ & \\ = & & \\ ٣٢ = & \text{(-) ٨٠} & \end{array}$$

تكلفة الاستثمارات = (-) تكلفة الاستثمارات
آخر الفترة
المباعة

وبما أن هناك خسائر رأسمالية ناتجة من بيع الاستثمارات بلغت ٣.

$$\begin{array}{rcl} \text{متحصلات مبيعات} & \text{تكلفة الاستثمارات} & - \text{خسائر بيع} \\ \text{الاستثمارات} & \text{المباعة ٣٢} & \\ \text{=} & & \\ ٢٩ = & \text{الاستثمارات ٣} & \end{array}$$

٣. تحسب قيمة القروض الممنوحة للغير باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{rcl} \text{قروض أول} & + \text{قروض جديدة ممنوحة} & (-) \text{قروض محصلة خلال} \\ \text{الفترة} & \text{خلال الفترة} & \text{الفترة} \\ \text{آخر الفترة} & & \\ ٣٠ & + ? & \\ = & & \\ ٥٠ = & \text{(-) ١٢} & \end{array}$$

قروض = قروض جديدة ممنوحة (-) قروض محصلة خلال
الفترة
آخر الفترة

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

ثالثاً : صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

يتم حساب صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كما يلي:

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	
	(١) تدفقات نقدية تمويلية داخلية:
xx	متحصلات من زيادة رأس المال
xx	متحصلات من قروض
xx	متحصلات من بيع أسهم خزينة
xx	متحصلات من إصدار سندات
xx	إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الداخلة
	(٢) تدفقات نقدية تمويلية خارجية:
xx	مدفوعات لشراء أسهم خزينة (تخفيض رأس المال)
xx	سداد توزيعات نقدية على المساهمين
xx	سداد أقساط قروض
xx	سداد الفائدة على القروض للغير
xx	إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الخارجة
xx	صافي التدفقات النقدية التمويلية خلال الفترة

مثال (٤) :

- البيانات التالية مستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالآلاف جنيه):

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	حقوق الملكية والخصوم
٥٠٠٠	٥٥٠٠	رأس المال (أسهم عادية)
٥٠٠	٧٠٠	قروض طويلة الأجل
٢٠٠	٣٠٠	احتياطيات وأرباح محتجزة

فإذا علمت ما يلي :

١. حصلت المنشأة على قروض جديدة من الغير خلال الفترة قدرها ٣٠٠ ألف جنيه، وبلغت أقساط القروض التي سددتها خلال الفترة ؟.
٢. بلغ صافي الأرباح بعد الضرائب عن الفترة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

المطلوب: إعداد التدفقات النقدية من النشاط التمويلي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، علماً بأن جميع المعاملات التمويلية تمت نقداً.

الحل

التدفقات النقدية التمويلية عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالألف جنيهه)

	٥٠٠	(١) تدفقات نقدية تمويلية داخلية: المحصل من زيادة رأس المال
	٣٠٠	الحصول علي قروض
٨٠٠		إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الداخلة
	١٥٠	(٢) تدفقات نقدية تمويلية خارجة: توزيعات أرباح نقداً علي المساهمين
	١٠٠	سداد أقساط قروض
(٢٥٠)		إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الخارجة
٥٥٠		صافي التدفقات النقدية التمويلية خلال الفترة

ملاحظات:

١. تحسب قيمة القروض المسددة باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{l} \text{قروض أول الفترة} + \text{قروض تم الحصول خلال الفترة} (-) \text{ قروض مسددة خلال آخر الفترة} \\ ٥٠٠ \quad \quad \quad ٣٠٠ \quad \quad \quad ? (-) \\ ٧٠٠ = \quad \quad \quad ١٠٠ = \end{array}$$

٢. تحسب توزيعات الأرباح علي المساهمين باستخدام المعادلة التالية:

$$\begin{array}{l} \text{احتياطيات وأرباح محتجزة أول الفترة} + \text{صافي الأرباح بعد الضرائب عن الفترة} (-) \text{ توزيعات أرباح علي المساهمين وأرباح محتجزة أول الفترة} \\ ٢٠٠ \quad \quad \quad ٢٥٠ \quad \quad \quad ? (-) \\ ٣٠٠ = \quad \quad \quad ١٥٠ = \end{array}$$

مثال (٥) :

لأحدى المنشآت بلغ صافي الربح بعد الضرائب المستخرج من قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ٣٢٠٠ ج فإذا علمت ما يلي: (الأرقام بالآلاف جنيه):

١- بلغ النقص في المدينين ٦٠٠، والزيادة في المخزون ٢٠٠، والزيادة في الدائنين ٣٠٠، والزيادة في الإيرادات المستحقة ٢٠٠، والنقص في المصروفات المستحقة ١٠٠.

٢- تم سداد توزيعات أرباح بمبلغ ٨٠٠ ج عن عام ٢٠١٨، كما تم الحصول على قرض طويل الأجل خلال نفس العام بمبلغ ٨٠٠ ج.

٣- تم زيادة رأس المال بمبلغ ٦٠٠ ج، منها ٤٠٠ ج نقدا والباقي مقابل أصول عينية.

٤- تم شراء أراضي خلال العام بمبلغ ١٦٠٠ سددت بشيك.

٥- تم بيع آلات بمبلغ ٢٤٠ ج حصلت نقدا، مع العلم أن تكلفتها ٦٠٠ ج، ومجمع إهلاكها ٢٤٠ ج.

٦- ظهر ضمن المصروفات الإدارية الواردة بقائمة الدخل إهلاكات بمبلغ ١٢٠٠ ج،

٧- تم الاتفاق مع بنك مصر على الحصول على قرض بقيمة ٥٠٠ ج، ويتوقع تحصيل نصفه في ٢٠٢٠/٢/١.

٨- قامت المنشأة بشراء آلة جديدة بمبلغ ٣٠ ج خصما من الحساب الجاري لأحد مساهميها بالبنك.

٩- رصيد النقدية في ٢٠١٩/١/١ بلغ ١٥٤٠ ج.

المطلوب:

١- تحديد نوع التدفق النقدي.

٢- إعداد قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

أولاً : تحديد نوع التدفق النقدي :

البنء	نوع التدفق النقدي	قيمه
النقص في المدينين	تشغيلي داخل	٦٠٠
الزيادة في المخزون	تشغيلي خارج	٢٠٠
الزيادة في الدائنين	تشغيلي داخل	٣٠٠
الزيادة في الإيرادات المستحقة	تشغيلي خارج	٢٠٠
النقص في المصروفات المستحقة	تشغيلي خارج	١٠٠
توزيعات الأرباح المسددة	تمويلي خارج	٨٠٠
قرض طويل الأجل محصلة	تمويلي داخل	٨٠٠
زيادة رأس المال	تمويلي داخل	٤٠٠
شراء أراضي	استثماري خارج	١٦٠٠
بيع آلات	استثماري داخل	٢٤٠

ملاحظات هامة :

١- الخسارة الرأسمالية الناتجة عن بيع الآلات = ثمن بيع الآلات - صافي القيمة الدفترية للآلات

$$= 240 - (600 - 120) = \text{خسارة } 120.$$

٢- العناصر التالية تعتبر تسويات تتم على صافي ربح العام للوصول إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية :

البنء	قيمه	أثر التسوية على التدفق النقدي التشغيلي
خسارة بيع آلات	١٢٠	داخل
هلاكات	١٢٠٠	داخل

٣- الاتفاق مع بنك مصر على الحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ ج لا يعد تدفق نقدي خلال عام ٢٠١٩ لأنه لم يتم تحصيل أي مبلغ من القرض خلال عام ٢٠١٩ وإنما سيتم تحصيله خلال عام ٢٠٢٠.

٤- الآلة الجديدة التي تم شرائها بشيك من الحساب الجاري لأحد مساهمي المنشأة لا تعتبر تدفق نقدي لأنه لم يترتب عليها خروج نقدية من بنك المنشأة.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

ثانياً : إعداد قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩ :

قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩

٣٢٠٠		أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل) يتم تعديله بالآتي: (١) تسويات قائمة الدخل (تسويات متعلقة بأساس الاستحقاق): + إهلاكات + خسارة بيع آلات
	١٢٠٠	
	١٢٠	
١٣٢٠		(٢) تسويات التغير في بنود رأس المال العامل + النقص في المدينين + الزيادة في الدائنين (٥) الزيادة في المخزون (٥) الزيادة في الإيرادات المستحقة (٥) النقص في المصروفات المستحقة
	٦٠٠	
	٣٠٠	
	(٢٠٠)	
	(٢٠٠)	
	(١٠٠)	
٤٠٠		
٤٩٢٠		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (١) ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تدفقات داخلية: متحصلات من بيع آلات (-) تدفقات خارجية: مدفوعات لشراء أراضي
	٢٤٠	
	(١٦٠٠)	
(١٣٦٠)		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (٢) ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تدفقات داخلية متحصلات من قروض طويلة الأجل متحصلات من زيادة رأس المال (-) تدفقات خارجية: توزيعات أرباح مسددة
	٨٠٠	
	٤٠٠	
	(٨٠٠)	
٤٠٠		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (٣)
٣٩٦٠		صافي التغير في النقدية خلال الفترة (٤) = (١) ± (٢) ± (٣)
١٥٤٠		+ رصيد النقدية أول الفترة (٥)
٥٥٠٠		رصيد النقدية آخر الفترة (٦) = (٤) + (٥)

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٦/٤ : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء :

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوباً هاماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية و تقييم الأداء في المنشآت المختلفة و يلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئاً مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلي التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية ، و مطالبة المنشآت و إلزامها بإصدار هذه القائمة إلي جانب القوائم المالية الأخرى ، وتكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي و هي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم التقليدية و خاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.

كما أنه يجب أن يجيد من يعد قائمة التدفقات النقدية (المؤسسات المالية . البنوك . المستثمرين . المديرين الماليين الخ) استخدام هذه القائمة في تقييم أداء المنشآت . حيث أنها ليست قائمة صماء تعد لاستكمال القوائم المالية طبقاً لمتطلبات الجهات الرسمية ، بل يتم إعدادها لاستنتاج العديد من العلاقات التي توضح مجموعة من المؤشرات الهامة والتي يمكن عرضها فيمايلي :

ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات في:

(١) ضرورة تحقيق تدفقات نقدية موجبة من النشاط التشغيلي ، فمن المعروف أن النشاط التشغيلي ينبغي أن يتم تمويله ذاتياً في الأحوال العادية ، وأن اللجوء إلي مصادر التمويل الخارجية يعد أمراً استثنائياً ،مثل تمويل شراء كمية كبيرة من الخامات عندما يتسم إنتاجها بالموسمية (تمويل شراء أقطان لشركات الغزل ، تمويل شراء القصب لمصانع السكر) ومن ثم فإن تحقيق تدفقات نقدية سالبة من النشاط التشغيلي يعتبر مؤشراً علي ضعف الأداء.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

وفي أنشطة أخرى قد تظهر التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي عجزاً نتيجة الإنفاق على عمليات تشغيل قد تستمر أكثر من فترة مالية (نشاط المقاولات . أوامر التشغيل الصناعية) وحتى لا تتعرض المنشأة لمشاكل العجز في السيولة النقدية يجب دراسة وقت التدفقات النقدية من العمليات تحت التنفيذ لمواجهة الالتزامات.

(٢) يعتبر صافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاط التشغيلي، المصدر الرئيسي لسداد التدفقات النقدية الخارجة والحكم على مدي كفايتها ، لذا فإنه من المتوقع أن تكفي:

- سداد توزيعات الأرباح.
- تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية لحين تحقيق تدفقات نقدية جديدة موجبة.
- تغطية التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار بالمنشأة . كليا بصفة أساسية ، وجزئياً في حالات خاصة كما سبق الإشارة . فالتوسعات يجب أن تعتمد أولاً على مصادر التمويل الداخلية، ثم مصادر التمويل الخارجية في حالة الحاجة إليها
- تغطية التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل كسداد توزيعات الأرباح، وسداد أقساط القروض.

(٣) توضح تسويات الأصول والخصوم المتداولة أي التغير في صافي رأس المال العامل . وتظهر إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة مؤشرات عامة عن كفاءة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة ، فنقص المخزون يعتبر بصفة عامة مؤشراً جيداً ، ونقص أرصدة العملاء وانخفاض مردودات المبيعات يعتبر مؤشراً على ارتفاع كفاءة إدارة المنشأة للائتمان والتحصيل.

(٤) يمكن استنتاج تأثير بعض الإجراءات المتخذة خلال الفترة المالية على التدفقات المالية مستقبلاً كما يلي:

- وجود تغير موجب في الدائنين يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

النقدية الموجبة ، وبالرغم من أن ذلك يعتبر مؤشراً جيداً في الفترة المعد عنها القائمة إلا إنه يشير إلي زيادة التدفقات النقدية للخارج في الفترة التالية لها ، واحتمال تعرض المنشأة إلي مشكلات في السيولة النقدية.

- زيادة الرصيد النقدي في نهاية الفترة لتحقيق تدفقات موجبة من الأنشطة الثلاثة (تشغيل . استثمار . تمويل) قد يعكس رغبة المنشأة في إظهار التحسن خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلي اتخاذ الإدارة قراراً بتأخير سداد مستحقات بعض الموردين أو تأخير سداد أعباء التمويل وأقساط القروض .

(٥) يوضح صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار موقع المنشأة من دورة حياتها علي النحو التالي:

- ظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة توسع ، أو علي الأقل في مرحلة إحلال وتجديد للأصول .
- ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة انكماش ، فقد تكون الإدارة اتخذت قراراً ببيع جزء كبير من الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.
- ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة أو سالبة بمبالغ ضئيلة يوضح أن المنشأة في مرحلة استقرار بعد إجراء توسعات أو قبلها.

(٦) تؤكد طبيعة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل النتائج السابقة فزيادة التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل توضح وجود نشاط استثماري قد يتمثل في شراء أصول ثابتة أو استكمال مشروعات تحت التنفيذ.

وعلي الرغم من المؤشرات التي يمكن استنتاجها والتي سبق الإشارة إليها ، يجب توضيح أن وظيفة قائمة التدفقات النقدية بصفة أساسية ، هي وظيفة

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

تشخيصية (تفسيرية) فقط ، ولكنها لا تقترح أساليب علاج ، وبالتالي فهي مكملة للتحليل المالي للقوائم المالية .

ويكشف تحليل التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل قائمتي المركز المالي والدخل مثل: مقدار التدفقات النقدية ومدى جودة الربحية وتأثيرها على السيولة، الأهمية النسبية لمصادر النقدية من الأنشطة المختلفة والتي أي مدى يمكن الاعتماد على التدفقات النقدية لتمويل الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية

من الممكن الوصول إلي مؤشرات هامة يكشف عنها تحليل قائمة التدفقات النقدية ، لذا فهناك مجالان من المفضل أن يتبعهما من يهتم بتحليل هذه القائمة:

المجال الأول : كفاءة توليد تدفقات نقدية .”

” Cash Generating Efficiency

هي قدرة المنشأة علي الحصول علي تدفقات نقدية موجبة باستخدام العمليات الجارية ، لذا فمن المناسب الاسترشاد ببعض النسب التي تساعد علي قياس كفاءة توليد النقدية.

المجال الثاني : التدفق النقدي الحر .” Free Cash Flow

يعرف التدفق النقدي الحر بأنه مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد المبالغ التي تلتزم المنشأة بدفعها لاستمرار أنشطتها التشغيلية عند المستوى المخطط لها ، وتشمل تلك المبالغ عمليات التشغيل الجارية ، ضريبة الدخل، الفوائد وتوزيعات الأرباح ، وصافي الإنفاق الرأسمالي.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٧/٤: النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

أكد الأدب المحاسبي على أهمية استخدام نسب التدفقات النقدية في كثير من الحالات خاصة حالات التنبؤ بإفلاس بعض المنشآت على الرغم من إظهار نسب السيولة التقليدية (نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة) بأنه لا توجد مشاكل مالية لدى تلك المنشآت .

ولذلك يكون من الضروري تحليل المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية من خلال النسب والمؤشرات التالية:

١/٧/٤ : مؤشر النشاط التشغيلي Operating Index :

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = صافي الربح + الفوائد + الضرائب

٢/٧/٤: عائد التدفق النقدي التشغيلي (مؤشر النقدية التشغيلي)

Operating cash Index

عبارة عن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{عائد التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}$$

وينبغي مراعاة استبعاد الإيرادات المتعلقة بالأنشطة غير المستمرة (التي توقفت).

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

الفوائد والضرائب، وارتفاع هذه النسبة يدل على جودة الأرباح المحاسبية ومدى مساهمتها في تحقيق التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

٣/٧/٤ : نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات :

عبارة عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى المبيعات ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات}$$

ويدل ارتفاع هذه النسبة على نجاح وكفاءة سياسة الائتمان والتحصيل المتبعة بالمنشأة في تحصيل النقدية من عملائها.

٤/٧/٤ : نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول :

تنتج هذه النسبة من نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى متوسط إجمالي الأصول ويتم حسابه كما يلي:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول}$$

{ متوسط إجمالي الأصول = (إجمالي الأصول في أول الفترة + إجمالي الأصول خلال آخر الفترة) ÷ ٢ }

وتبين هذه النسبة قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام أصولها ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على المرونة المالية للمنشأة.

٥/٧/٤ : نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية :

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٦/٧/٤: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي الالتزامات المتداولة (كفاية التدفق النقدي) :

وتعرف أيضا هذه النسبة بنسبة كفاية التدفق النقدي ، و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

$$\text{كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يتكون البسط من صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي و المقام هو إجمالي الالتزامات المتداولة و هي الالتزامات الواجب على المنشأة سدادها خلال فترة مالية قصيرة الأجل كالقروض القصيرة الأجل ، و أوراق الدفع ، والدائنون .

وتقيس هذه النسبة قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة و تغطية الالتزامات القصيرة الأجل ، حيث أن زيادة هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة ، هذا و تقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات و يجب في كل الأحوال الحكم على مؤشر هذه النسبة من خلال مقارنتها بمعدل الصناعة الذي تنتمي له المنشأة لاختلاف هذه المعدلات من قطاع لآخر .

٧/٧/٤: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي إجمالي الالتزامات :

$$\text{نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها ، ومن ثم زيادة ثقة المقرضون (البنوك) والدائنون في مدى قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة. وزيادة هذه النسبة تعد مؤشراً جيداً للالتزام و يمنح المنشأة مرونة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم .

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٨/٧/٤ : المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

Retained operating cash

تضم هذه النسبة في بسطها المتبقي من صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي و هو ما يستخرج بعد طرح توزيعات الأسهم النقدية من صافي تدفقات النشاط التشغيلي و يتكون المقام من الالتزامات المتداولة المطلوب من المنشأة سدادها خلال فترة مالية واحدة (١٢ شهراً) وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالي :

$$\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - توزيعات الأرباح النقدية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات المتداولة}}$$

كما أن أهم ما يميز هذه النسبة هو إظهار قدره المنشآت على سداد ديونها القصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين و الحال هنا كما هو في النسب السابقة حيث الحصول على عدد مرات مرتفع يبين نجاح المنشأة في توفير النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة .

٩/٧/٤ : نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون :

يتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الفوائد المدفوعة + الضرائب} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات التشغيلية لفوائد الديون ويتشابه مقام هذه النسبة مع مقام نسبة تغطية الأرباح المحققة إلى فوائد ، بينما تختلف النسبتان في بسط كل منهما حيث تبدأ هذه النسبة بصافي تدفقات النشاط التشغيلي مضافاً إليها الفوائد و الضرائب المدفوعة بدلاً من صافي الربح ، و هو ما قد يجعل هذه النسبة تعطي مدلولاً أفضل على قدرة المنشأة في تغطية الديون ، و هذا يعود إلي أن التدفقات النقدية التشغيلية تعبر عن

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

حقيقة النقد المتوفر في المنشأة ، بينما لا يعبر صافي الربح عن ذلك بنفس المقدار إذا ما أخذنا بالاعتبار أن احتساب صافي الربح يكون على أساس الاستحقاق . هذا و تظهر المنشآت ذات الأوضاع المالية الجيدة مؤشرات عالية من هذه النسبة .

١٠/٧/٤ : نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي النفقات الرأسمالية

و تظهر هذه النسبة بالصيغة التالية :

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
إلى النفقات الرأسمالية		النفقات الرأسمالية

وتشمل النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموس منها و غير الملموس ، و أهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية و سداد الديون المستحقة حتي بعد قيام المنشأة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية و شرائها أو تحديثها لأصولها الإنتاجية حيث المؤشر المرتفع لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة و لعل الحصول على أكثر من ١ في هذه النسبة معناها أن المنشأة لديها الأموال و التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية بل و لديها و فرة من هذه الأموال لتغطية ديونها و التزاماتها ، إلا أنه يجب الإشارة إلي أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو من صناعة لأخري حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة .

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١١/٧/٤: نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية

وتأخذ الصيغة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{توزيعات الأرباح النقدية}} = \frac{\text{نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح}}{\text{توزيعات الأرباح النقدية}}$$

ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح ومن ثم طمأنه المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المنشأة في مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات واستقرار هذه السياسة في السنوات القادمة.

١٢/٧/٤: نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية

وتأخذ الصيغة التالية

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً إيجابياً على زيادة قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية

١٣/٧/٤: نسبة تغطية الفوائد :

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الفوائد المدينة المدفوعة}} = \frac{\text{نسبة تغطية الفوائد}}{\text{الفوائد المدينة المدفوعة}}$$

تبين هذه النسبة قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمقابلة وتغطية الفوائد المدينة المدفوعة، وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى طمأنه المقرضين (البنوك) على مدى قدره المنشأة على سداد الفوائد في مواعيدها

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١٤/٧/٤ : نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	نسبة التدفق النقدي التشغيلي
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	إلى التدفقات الخارجة من أنشطة التمويل والاستثمار

وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كسواء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع وسداد توزيعات الأرباح النقدية أو ايه تدفقات نقدية خارجة تتعلق بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية بالمنشأة، وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً على وجود سيولة كافية بالمنشأة تمكنها من البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلاً دون أية صعوبات أو مشاكل رئيسية وبصفة عامة كلما اقتربت هذه النسبة من الصفر كلما زاد اعتماد المنشأة على الدائنين والملاك في طلب المزيد من التمويل الإضافي والعكس صحيح ،

١٥/٧/٤ : التدفق النقدي الحر :

يعرف التدفق النقدي الحر بأنه ذلك الجزء المتبقي من النقدية بعد خصم المبالغ التي تلتزم المنشأة بدفعها لاستمرار القيام بأنشطتها وفقاً للمستوى المخطط ويندرج تحت هذه المبالغ التي تلتزم بها المنشأة ما يلي :

- المبالغ اللازمة للعمليات المستمرة ، والفائدة المدينة ، والضريبة على الدخل ، وتوزيع الأرباح ، صافي الإنفاق الرأسمالي .

أن النقدية اللازمة لتغطية هذه الارتباطات يجب أن تسدد حتى لا تتخذ إجراءات من الجهات الخارجية قد تضر بسمعة المنشأة ، وبالنسبة لتوزيعات الأرباح وبالرغم من أنها لا تعتبر أمراً ملزماً إذا رأي مجلس الإدارة أن توزيع الأرباح قد يضر بمركز السيولة بالشركة { قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات الأموال . مادة (٤٣) } إلا إنها التزاماً قبل المساهمين

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

وإذا حجبت الأرباح أو تم توزيع جزء ضئيلاً منها فإن هذا قد يؤثر علي علاقة مجلس الإدارة بالمساهمين ، ويتم حساب التدفق النقدي الحر وفقاً للمعادلة التالية:

صافي التدفقات	المدفوعات	المقبوضات
النقدية من أنشطة التشغيل	الأرباح الموزعة - لشراء أصول ثابتة	من بيع الأصول
=		
التدفق النقدي الحر		

ومن ناتج المعادلة السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إذا كان التدفق النقدي الحر **موجِباً** ، فإن ذلك يعني أن المنشأة قامت بتغطية جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها فائض من النقدية (مقدار التدفق النقدي الحر) يمكن أن يستخدم في تخفيض الديون وإجراء التوسعات اللازمة في المنشأة.
- إذا كان التدفق النقدي الحر **سالِباً** ، فإن ذلك يعني أنه يجب على المنشأة التصرف في الاستثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو إصدار أسهم في الأجل القصير للاستمرار عند المستويات المخططة. وإذا استمر التدفق النقدي الحر سالِباً للعديد من السنوات المتتالية ، فإنه قد لا يكون بمقدور المنشأة الاستمرارية في المستقبل.

١٦/٧/٤ : كفاية الرصيد النقدي :

أنه ولحساب النقدية المتاحة لسداد والأرصدة الدائنة خلال الثلاثة شهور الأولى من الفترة المالية التالية والتي تمثل في (دائنات التوزيعات . الضرائب المستحقة . المصروفات المستحقة الخ) وحتى يمكن الحكم علي مدى كفاية الرصيد النقدي ، يتم استخدام المعادلات الآتية:

النقدية المتاحة	=	رصيد النقدية آخر المدة	-	الأرصدة الدائنة
-----------------	---	------------------------	---	-----------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

ولتحديد الفترة التي تكفي فيها النقدية المتاحة :

$$\text{الفترة (بالأيام)} = \frac{\text{النقدية المتاحة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل}} \times 360$$

مما يمكن معه أن نستنتج الفترة التي يكفي فيها الرصيد النقدي لسداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال الفترة التالية قبل توليد نقدية موجبة جديدة من أنشطة التشغيل.

هذا، وفي ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى ما يلي

1. تعد نسب التدفقات النقدية أسلوباً هاماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصة في مجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.
2. أن الغرض من دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية والبنوك المانحة للائتمان هو تلافي مخاطر تعثر العملاء ، حيث أن الضمان الحقيقي للجهات المانحة للائتمان هو مقدرة المنشأة علي تحقيق أرباح ، بشرط أن تكون هذه الأرباح مقرونة بكفاءة عالية في إدارة الأموال وقدرة عالية علي توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل تفي بالمحافظة علي المستويات المخططة.
3. لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلاً عن النسب التقليدية المستخدمة في التحليل المالي.
4. يجب مقارنة نسب التدفقات النقدية في العام الحالي بنسب التدفقات النقدية في السنوات السابقة أو بنسب القطاع الذي تنتمي له المنشأة وذلك لغرض الحصول على نتائج ومؤشرات تفصيلية أكثر أهمية في تقييم أداء المنشآت.

مثال (٦) :

- فيما يلي قائمة التدفقات النقدية عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ إلي ٢٠١٩/١٢/٣١ :

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

شركة (محمد منشاوي) للصناعات المتكاملة :

القيمة بالألف جنيه	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٨١٤٩	صافي الربح بعد الضرائب تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٧٣٥	(+) الإهلاكات
٧٤٠	(+) مخصصات بخلاف الإهلاك
(٢٨٣)	(-) مخصصات اتقى الغرض منها
(١١)	(-) أرباح رأسمالية
١٢٣٣٠	أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل
٤٢	النقص في المخزون
(١١.٨)	الزيادة في المدينون
(٢١.٢)	الزيادة في الحسابات المدينة
(١٦٨)	النقص في الدائون
١٧١٩	الزيادة في الحسابات الدائنة والمصروفات المستحقة
١٠٧١٣	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
	* <u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:</u>
٦٥	+ متحصلات من بيع استثمارات
(٥.٤٣)	- مدفوعات عن مشروعات تحت التنفيذ
(٤.٩)	- مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٥٣٨٧)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
	* <u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:</u>
(٨٩٤٨)	توزيعات الأرباح المدفوعة
(٨٩٤٨)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٣٦٢٢)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٧٢١٨	+النقدية وما في حكمها أول الفترة
٣٥٩٦	= النقدية وما في حكمها آخر الفترة

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

بعض المعلومات من المركز المالي وقائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

- الأرصدة الدائنة والمصروفات المستحقة ٢٥٦٨ الف جنيه ، قرض قصير الأجل ٥٠٠ الف، قرض طويل الأجل ١٢٥٠ الف، قيمة الأصول الثابتة ٢١٧٨٦ الف، ٤٠٩ الف مشتريات أصول ثابتة . صافي المبيعات ٢٤٠٣٤ ، إجمالي الأصول أول الفترة ٤٨٨٤٠، إجمالي الأصول آخر الفترة ٤٨٣٤٠ .

المطلوب : تحليل قائمة التدفقات النقدية لغرض تقييم اداء المنشأة

تحليل قائمة التدفقات النقدية

كفاءة الحصول علي تدفقات نقدية:

$$\text{١. عائد التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}$$

$$\text{عائد التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{١٠.٧١٣}{٨١٤٩} = ١٣١.٤٦ \%$$

استطاعت المنشأة أن توفر عائد تدفق نقدي جيد يعادل ١.٣١ مرة ، مما يعني القدرة علي توليد تدفقات نقدية موجبة تساوي ١.٣١ مرة مقدار صافي الدخل.

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات} = \frac{١٠.٧١٣}{٢٤.٣٤} = ٤٤.٥٧ \%$$

- استطاعت المنشأة أن تولد عائد تدفق نقدي قدره ٤٤.٥٧ % من صافي مبيعاتها ، مما يعني أن النقدية المتولدة من المبيعات **ضعيفة**. ومن ثم ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول}$
--

$$\frac{10713}{2 \div (48340 + 48840)} = 22.05\% \quad \text{التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول}$$

- ويلاحظ من النسبة السابقة أن صافي التدفقات النقدية من التشغيل إلى الأصول أقل من التدفقات النقدية من التشغيل إلى المبيعات لأن المنشأة لديها معدل ضعيف لدوران الأصول (المبيعات ÷ متوسط صافي الأصول).

وباعتبار أن عائد التدفق النقدي للمنشأة يعتبر جيداً . نسبياً . إلا أن النسبتين الأخيرتين توضحان أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل ضعيفة.

التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي الحر	=	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	-	الأرباح الموزمة	-	المدفوعات لشراء أصول ثابتة	+	المقبوضات من بيع الأصول
---------------------------	----------	---	----------	------------------------	----------	-----------------------------------	----------	--------------------------------

$$\text{التدفق النقدي الحر} = 10713 - 8948 - 60 + 65 = 11421 \text{ ألف جم}$$

بالرغم من أن ناتج التدفق النقدي الحر ظهر موجباً إلا أنه غير كافي لمقابلة التزامات المنشأة المستقبلية (مستنتج من الميزانية . انتهاء فترة الإعفاء الضريبي ، سداد إتاوة مليون جنيه علي أربعة سنوات لإحدى الجهات الحكومية حتى لا يتم منح ترخيص لمنشأة أخرى) مما يعني أن المنشأة في حاجة إلي زيادة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل أو اللجوء إلي التمويل الخارجي من

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

المساهمين (إصدار أسهم) وأمن القروض والتسهيلات الائتمانية ، والعمل علي تخفيض الديون وإلا فإنها قد تواجه صعوبات في سداد الالتزامات المستقبلية.

تحليل مدي كفاية الرصيد النقدي:

- الأرصدة الدائنة و المصروفات المستحقة ٢٥٦٨ ألف جم (معلومات تستخرج من الميزانية والإيضاحات المتممة لها) مبالغ متوقع سدادها خلال الثلاثة شهور الأولي من الفترة المالية التالي :

$$\begin{array}{r} \text{رصيد النقدية} \\ \text{آخر الفترة} \end{array} = \begin{array}{r} \text{الأرصدة} \\ \text{الدائنة} \end{array} - ٢٥٦٨ = ١٠٢٨ \text{ ألف جم} \\ \text{النقدية المتاحة} = ٣٥٩٦$$

$$\text{حساب الفترة بالأيام} = \frac{١٠٢٨}{١٠٧١٣} \times ٣٦٥ = ٣٥ \text{ يوماً تقريباً}$$

إذن التدفقات النقدية المتاحة لا تكفي إلا لفترة تعادل ٣٥ يوماً (شهر تقريباً).

مما يمكن أن نستنتج معه أن المنشأة سوف تعاني من عجز نقدي خلال الفترة التالية ما لم يتم العمل علي توليد تدفقات نقدية موجبة من نشاط التشغيل تكفي الالتزامات المتوقعة.

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

ساعد علي ظهور تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل ما يلي:

(١) ضخامة المخصصات (مخصصات الإهلاك . مخصصات بخلاف الإهلاك) ونظراً لأن المنشأة صناعية فإن جزء كبير نسبياً من تكاليف النشاط تتمثل في إهلاك الأصول.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

(٢) تخفيض المخصصات بمقدار ٢٨٣ ألف جم ، قيمة المخصصات التي انتفي الغرض منها يشير إلي زيادة الربح بنفس القيمة ، وهذا يتطلب ضرورة بحث المخصصات التي تم تخفيضها حتى لا يكون التخفيض بهدف زيادة الربح دون دراسة جيدة للمدينين فيؤدي هذا القرار إلي وجود عجز في رصيد المخصصات.

(٣) الزيادة في الحسابات المدينة الأخرى بمقدار ١٠٢ ٢ ألف جم يعني وجود:

• **عوامل سلبية** : تتمثل في عدم تحصيل الإيرادات المستحقة وزيادة المصروفات المقدمة.

• **عوامل إيجابية** : فزيادة الإيرادات المستحقة والمصروفات المقدمة يترتب عليها زيادة في التدفقات النقدية للفترة التالية بشرط زيادة كفاءة إدارة التحصيل بالمنشأة لمواجهة الالتزامات في الفترة المالية التالية.

(٤) لم تتمكن المنشأة من تخفيض رصيد المدينين مما يعني انخفاض (عدم) كفاءة التحصيل ، وإذا أخذ في الاعتبار أن نشاط المنشأة في فترة الموازنة يزيد عن الفترة السابقة (مفترض) مما ينتج عنه بالتالي زيادة المدينين وهو ما حدث ، إلا إنه يجب أن نشير إلي حاجة المنشأة إلي زيادة كفاءة إدارة التحصيل.

(٥) صافي الزيادة في الأرصدة الدائنة والبالغة ١ ٥٥١ ألف جم (١ ٧١٩ - ١٦٨) ، وإن كان أثر ذلك جيداً علي التدفقات النقدية للفترة المعد عنها القائمة ، إلا أن الجزء قصير الأجل من الأرصدة الدائنة قد يؤثر بالسلب علي التدفقات النقدية للفترة التالية.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

(١) الاستثمارات المنفذة خلال الفترة بند مشروعات تحت التنفيذ ٥٠٤٣ ألف جم ، ومشتريات الأصول الثابتة ٤٠٩ ألف جم تم تمويل جزء ذاتياً من النشاط الجاري ، إلا أن الاعتماد علي الموارد الذاتية ليس كبيراً حيث أن المنشأة استخدمت قرض قصير الأجل ٥٠٠ ألف جم ، وقرض طويل الأجل بلغ ١٢٥٠ ألف جم (معلومات من الميزانية والإيضاحات المتممة لها) بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الموجبة من النشاط الجاري لمواجهة التوسعات والالتزامات الأخرى.

(٢) المنشأة تمر بمرحلة إحلال وتجديد فالتمويل المطلوب كبير نسبياً بالمقارنة مع قيمة الأصول الثابتة ٢١٧٨٦ ألف جم (من الميزانية) حيث يمثل الإنفاق علي بند الأصول الثابتة ٢٣ % تقريباً من قيمة الأصول الثابتة القائمة في الميزانية.

(٣) قامت المنشأة ببيع استثمارات بمبلغ ٣٦٥ ألف جم محققة أرباح بلغت رأسمالية بلغت ١١ ألف جم ويجب بحث أسباب البيع هل لتحقيق أرباح أم لتوفير تدفقات نقدية ، حيث أن قرار الإدارة بالتصرف في الاستثمارات بالبيع يعطي مؤشراً علي مدي العجز الذي يواجهه الإدارة في السيولة النقدية.

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

(١) تمكنت المنشأة من استخدام صافي التدفقات النقدية الموجبة المتولدة من أنشطة التشغيل في سداد توزيعات الأرباح المدفوعة بما يعد مؤشراً جيداً عن الفترة المعد عنها القائمة.

(٢) وباستعراض رصيد القروض من واقع الميزانية قرض قصير الأجل ٥٠٠ ألف جم ، وقرض طويل الأجل بلغ ١٢٥٠ ألف جم يتضح أن الإدارة في حاجة إلي توليد تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل خلال الفترات المالية التالية، حتى تستطيع سداد أقساط القروض قصيرة الأجل

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

والطويلة الأجل مع المحافظة علي الوفاء بالتزامها بتوزيع الأرباح المعلن عنها للمساهمين.

مثال (٧) :

- فيما يلي ميزانية منشأة النصر عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

٢٠١٩	٢٠١٨	حقوق الملكية والخصوم	٢٠١٩	٢٠١٨	الأصول
		<u>حقوق الملكية</u>			<u>الأصول الثابتة</u>
٦٥٠	٥٠٠	راس المال	٢٥٠	٤٠٠	أراضي
٢٠٠	١٨٠	احتياطيات وأرباح مرحلة	٥٠٠	٣٥٠	آلات ومعدات
١٥٠	١٠٠	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	(١٨٠)	(١٥٠)	مجمع إهلاك معدات
		<u>التزامات طويلة الأجل</u>			<u>الأصول المتداولة</u>
٥٠	١٥٠	قروض طويلة الأجل	٢٥٠	١٠٠	مخزون
		<u>خصوم متداولة</u>			مدينون وأوراق قبض
١٠٠	١٥٠	دائنون وأوراق دفع	١٠٠	١٥٠	مخصص ديون مشكوك فيها
٣٠	٢٠	أجور مستحقة	(٣٥)	(٢٥)	أوراق مالية
٢٠	٥٠	قروض قصيرة الأجل	١٠٠	١٥٠	نقدية
			٢٠٠	١٦٥	إيرادات مستحقة
			١٥	١٠	
١٢٠٠	١١٥٠	المجموع	١٢٠٠	١١٥٠	المجموع

- فإذا علمت أن قائمة الدخل تتضمن صافي مبيعات ٢٥٠، أرباح بيع أراضي ٥٠، وبلغت توزيعات الأرباح ٨٠، وبلغت الفوائد والضرائب المسددة ١٠، ٢٠ على التوالي :

والمطلوب :

١. اعداد قائمة التدفقات النقدية

٢. تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب والمؤشرات

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

صافي الربح بعد الضرائب (ربح العام ضمن حقوق الملكية في الميزانية) تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. يضاف: المصروفات غير النقدية:		١٥٠
- الإهلاك (إهلاك الفترة = ١٨٠ - ١٥٠)		٣٠
- المخصصات (مخصصات الفترة = ٣٥ - ٢٥)		١٠
النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية):		٥٠
- مدينون		٥٠
- أوراق مالية		
الزيادة في الخصوم المتداولة (عدا القروض):		١٠
- أجور مستحقة		
يخصم:		(٥٠)
ربح بيع أراضي		
الزيادة في الأصول المتداولة (عدا النقدية):		(١٥٠)
- مخزون		(٥)
- إيرادات مستحقة		
النقص في الخصوم المتداولة (عدا القروض):		(٥٠)
- دائنون		
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١)		٤٥
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:		
- بيع أراضي (شئ بيع الأراضي = القيمة الدفترية للأراضي المباعة + ربح بيع أراضي = ٤٠٠ - ٢٥٠ = ١٥٠ + ٥٠)	٢٠٠	
- شراء آلات (٥٠٠ - ٣٥٠)	(١٥٠)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: (٢)		٥٠
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
- زيادة رأس المال	١٥٠	
- نقص القروض طويلة الأجل	(١٠٠)	
- نقص القروض قصيرة الأجل	(٣٠)	
- توزيعات الأرباح	(٨٠)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: (٣)		(٦٠)
الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة (٣+٢+١)		٣٥
+ رصيد النقدية أول الفترة (رصيد نهاية ٢٠٠٥ = رصيد بداية ٢٠٠٦)		١٦٥
رصيد النقدية آخر الفترة		٢٠٠

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٢. استخراج النسب والمؤشرات من قائمة التدفقات النقدية :

	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	١. مؤشر النشاط التشغيلي
	١٨٠	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	
	٪٢٥		يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ربع صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وهي نسبة ضئيلة.
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٢. مؤشر النقدية التشغيلي
	١٥٠	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	
	٪٣٠		استطاعت المنشأة أن توفر عائد تدفق نقدي يعادل ٣. مرة ، مما يعنى القدرة علي توليد تدفقات نقدية موجبة تساوي ٣. مرة مقدار صافي الدخل أي بنسبة ٣٠٪ من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ويدل ذلك على أن المنشأة لديها قدره ضعيفة على توليد صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٣. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات
	٢٥٠	صافي المبيعات	
	٪١٨		يعنى ذلك أن المنشأة تحقق صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية يعادل ١٨٪ من مبيعاتها ويدل ذلك على ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٤. نسبة التدفق النقدي التشغيلي للأصول
	١١٧٥	متوسط إجمالي الأصول	
	٣.٨٣ ٪		يعنى ذلك أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٣.٨٣٪ من متوسط إجمالي الأصول وهي نسبة ضئيلة جدا، مما يدل على أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ضعيفة جدا.
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٥. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية
	١٠٠٠	حقوق الملكية عام ٢٠١٩	
	٪٤.٥		يعنى ذلك أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٤.٥٪ من إجمالي حقوق الملكية وهي نسبة ضئيلة جدا، مما يدل على أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ضعيفة جدا.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٦. كفاية التدفق النقدي
	١٥٠	الالتزامات المتداولة	
	٣٠٪ = ٣٠٠ مره		
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٣٠٪ (٣٠٠ مره) من الالتزامات المتداولة ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمقابلة التزاماتها قصيره الأجل			
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٧. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات
	٢٠٠	إجمالي الالتزامات	
	٢٢٠.٥٪ = ٢٢٥٠ مره		
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٢٢٠.٥٪ (٢٢٥٠ مره) من إجمالي الالتزامات ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد ديونها والتزاماتها ومن ثم قلق الدائنين والمقرضين حول قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة، كما تعد هذه النسبة مؤشر ضعيف للائتمان.			
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٨. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية
	١٥٠	النفقات الرأسمالية	
	٣٠٪ =		
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي نسبة ٣٠٪ من إجمالي النفقات الرأسمالية ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمواجهة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية المتعلقة بشراء الأصول الثابتة.			
	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	٩. نسبة تغطية توزيعات الأرباح
	٥٦.٢	توزيعات الأرباح	
	٥٪ = ٥٠٠.٥٦ ره		
يلاحظ أن نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى توزيعات الأرباح اقل من ١ مما يدل على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد توزيعات الأرباح للمستثمرين والمساهمين مما يؤدي إلى عدم طمأنه المساهمين والمستثمرين.			
	٤.٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	١٠. نسبة تغطية الفوائد
	١٠٠	الفوائد المدفوعة	
	٤.٥ مره		
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يعادل ٤.٥ مره قيمة الفوائد المدفوعة			

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

	٤٥	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	١١. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية
	٣٦.٠	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	
	١٢.٥٪		
<p>يلاحظ أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية منخفضة جداً مما يدل على عدم كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كسواء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع وسداد توزيعات الأرباح النقدية أو اية تدفقات نقدية خارجة تتعلق بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية بالمنشأة، ومن ثم عدم وجود سيولة كافية بالمنشأة تمكنها من البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلاً ومن ثم الحاجة إلى تمويل إضافي خارجي</p>			
	١٥+	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الأرباح الموزعة - المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة + المتحصلات من بيع أصول	١٢. التدفق النقدي الحر
	٨٠ - ٤٥ + ١٥٠ - ٢٠٠		
<p>بالرغم من أن ناتج التدفق النقدي الحر ظهر موجبا إلا أنه غير كافي لمقابلة التزامات المنشأة المستقبلية مما يعني أن المنشأة في حاجة إلى زيادة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل أو اللجوء إلى التمويل الخارجي من المساهمين (إصدار أسهم) أو من القروض والتسهيلات الائتمانية ، والعمل على تخفيض الديون وإلا فإنها قد تواجه صعوبات في سداد الالتزامات المستقبلية.</p>			

التعليق على القائمة :

توفرت للمنشأة نقدية من أنشطة التشغيل قدرها ٤٥ ولكنها قليلة بالنظر إلى توزيعات الأرباح التي بلغت ٨٠، وتوفرت للمنشأة نقدية من بيع جزء من أراضي المنشأة وقد سددت المنشأة جزء من القروض المستحقة عليها، والخلاصة أن زيادة رأس المال وبيع الأراضي وفرت نقدية للمنشأة مكنتها من سداد توزيعات الأرباح وشراء آلات جديدة وسداد جزء من القروض.

ولكن يتعين على المنشأة العمل على زيادة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لأن المنشأة لن تتمكن كل عام من بيع أراضي وزيادة رأس المال.

تضمن هذا الفصل مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية وفوائدها بالإضافة إلى الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية والتي تشمل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل. كما تضمن الفصل خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك لتحديد صافي التدفقات النقدية من نشاط التشغيل بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. وكذلك تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

كما تناول هذا الفصل أيضا استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء بالإضافة إلى النسب والمؤشرات المالية المستخرجة قائمة التدفقات النقدية والتي يهتم بها المحلل المالي للحكم على سيولة واستمرارية المنشآت مستقبلا وأيضا التنبؤ بحالات الإفلاس. حيث تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما للحكم على مدى كفاية صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار كالتدفقات الرأسمالية وتغطية التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل كسداد توزيعات الأرباح وسداد أقساط القروض، أيضا يفيد نسب التدفقات النقدية في الحكم على مدى قدره المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيدها ودرجة المرونة المالية للمنشأة ومدى الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٩/٤ : حالات عملية على الفصل الرابع :

حالة رقم (١) :

- فيما يلي قائمة الدخل لإحدى المنشآت التجارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وبعض الأرصدة المستخرجة من قائمة المركز المالي لها المنشأة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (بالجنيه):

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ بعض أرصدة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١

٢٠١٨	٢٠١٩	بيان	إيرادات المبيعات	٣.٠٠٠
١١.٠٠٠	١.٠٠٠	أصول ثابتة	(-) تكلفة المبيعات	(١.٠٠٠)
٤.٠٠٠	٥.٠٠٠	المخزون السلعي	مجمّل الربح	٢.٠٠٠
٧.٠٠٠	٣.٠٠٠	عملاء (مدينون)	يطرح منه	
٢٥.٠٠	١٧.٠٠	أجور مدفوعة مقدماً	أجور ومرتبات	٣.٠٠٠
٣.٠٠٠	؟	نقدية بالخرينة	إيجارات	٢.٠٠٠
٤.٠٠٠	٢٥.٠٠	موردون (دائنون)	مصروف الإهلاك	٥.٠٠٠
-	٢.٠٠	إيجارات مستحقة	يضاف إليه	(١.٠٠٠)
٢.٠٠٠	٢٤.٠٠	إيرادات أخرى مقدمة	إيرادات أخرى	١.٠٠٠
			صافي الربح قبل الضرائب	١١.٠٠٠
			(-) الضرائب	(٢٤.٠٠)
			صافي الربح بعد الضرائب	٨٦.٠٠

- علماً بأنه لم تجرى أي معاملات نقداً للأنشطة الاستثمارية ولا التمويلية خلال العام.. في ضوء ما سبق أجب عما يلي:
١- التغيرات في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية:

A	B	C	D	لا شيء مما سبق
زيادة في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٥٠٠ ج	نقص في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٨٠٠ ج	نقص في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٥٠٠ ج		

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٢ - التغيرات في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية:

A	نقص في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية ب ج٩٠٠	B	زيادة في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية ب ج٦٠٠	C	نقص في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية ب ج١٥٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	---	---	---	---	--	---	----------------

٣ - قيمة البنود غير النقدية المدرجة في قائمة الدخل تساوى:

A	ج٢٠٠٠	B	ج٣٠٠٠	C	ج٤٠٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	-------	---	-------	---	-------	---	----------------

٤ - صافي التدفق النقدي لمنشأة يساوى:

A	ج١٨٩٠٠	B	ج١٣٩٠٠	C	ج١٦٥٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	--------	---	--------	---	--------	---	----------------

٥ - رصيد النقدية آخر الفترة:

A	ج١٦٥٠٠	B	ج١٨٩٠٠	C	ج١٨٩٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	--------	---	--------	---	--------	---	----------------

٦ - عائد التدفق النقدي التشغيلي (مؤشر النقدية التشغيلي):

A	٪١٦١.٦٢	B	٪١٩١.٨٦	C	٪٢١٢.٣٥	D	لا شيء مما سبق
---	---------	---	---------	---	---------	---	----------------

٧ - نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

A	٪٦٣	B	٪٦٩.٥	C	٪٥٥.٥	D	٪٧٠
---	-----	---	-------	---	-------	---	-----

٨. أن انخفاض نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات تشير إلى

A	ضعف كفاءة قسم الائتمان بالمنشأة	B	زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء	C	ضعف السيولة لدى المنشأة	D	A, C معاً
---	---------------------------------	---	--	---	-------------------------	---	-----------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

حالة رقم (٢)

فيما يلي البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية لمنشأة النصر عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالمليون جنيه):

- بلغ صافي الربح بعد الضرائب عن عام ٢٠١٩ مبلغ ٦٢، كما بلغ مصروف الإهلاك المحمل على قائمة الدخل خلال العام ما يلي؛ إهلاك الآلات ٨ ج، إهلاك السيارات ٣ ج.
- تم بيع أراضي نقداً خلال عام ٢٠١٩ تكلفتها الدفترية ٢٠ ج، وتحقق من عملية بيعها أرباح رأسمالية بمبلغ ٣ ج.
- تم شراء سيارات بمبلغ ٢ ج من شركة غبور، سدد منها ٥٠% فقط خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت المبالغ المحصلة من زيادة رأس المال ٥٠ ج، كما تقرر توزيع أرباح على المساهمين قيمتها ٨ ج، منها مبلغ ٢ ج لم يقم المساهمين بتحصيله خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية ١٥ ج، والنقص في أرصدة الالتزامات المتداولة غير النقدية ١٠ ج. في ضوء ما سبق أجب عن الآتي:

١- فإن ما يدرج كتدفق نقدي استثماري خارج خلال الفترة يساوي:

A	١ مليون ج	B	٣ مليون ج	C	٢ مليون ج	D	لا شيء مما سبق
---	-----------	---	-----------	---	-----------	---	----------------

٢- فإن ما يدرج كتدفق نقدي تمويلي داخل خلال الفترة يساوي:

A	٦ مليون ج	B	٨ مليون ج	C	٥ مليون ج	D	لا شيء مما سبق
---	-----------	---	-----------	---	-----------	---	----------------

٣- فإن ما يدرج كتدفق نقدي استثماري داخل خلال الفترة يساوي:

A	٢٠ مليون ج	B	٢٣ مليون ج	C	٣ مليون ج	D	لا شيء مما سبق
---	------------	---	------------	---	-----------	---	----------------

٤- فإن ما يدرج كتدفق نقدي تمويلي خارج خلال الفترة يساوي:

A	٥ مليون ج	B	٨ مليون ج	C	٧ مليون ج	D	لا شيء مما سبق
---	-----------	---	-----------	---	-----------	---	----------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٥- فإن صافي التدفق النقدي التشغيلي يساوى:

A	٤٥ مليون ج	B	٦٢ مليون ج	C	٤٩ مليون ج	D	لا شئ مما سبق
---	------------	---	------------	---	------------	---	---------------

٦- فإن عائد التدفق النقدي التشغيلي يساوى:

A	٧٢.٦٪	B	١٠٠٪	C	٧٩٪	D	لا شئ مما سبق
---	-------	---	------	---	-----	---	---------------

٧- نسبة تغطية توزيعات الأرباح

A	٥.٣ مره وان المنشأة لديها قدره كبيره على تغطية توزيعات الأرباح	B	٧.٥ مره، وضعف قدره المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح	C	٧.٥ مره، وان المنشأة لديها قدره كبيره على تغطية توزيعات الأرباح	D	لا شئ مما سبق
---	--	---	--	---	---	---	---------------

٨- يبلغ التدفق النقدي الحر

A	٢٩	B	٦١	C	٦٢	D	لا شئ مما سبق
---	----	---	----	---	----	---	---------------

٩- أن زيادة نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الالتزامات يدل على

A	قلق الدائنين والمقرضين على قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها	B	طمأنه الدائنين والمقرضين على قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها	C	زيادة قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد التزاماتها	D	معاً B,C
---	--	---	--	---	--	---	----------

حالة رقم (٣) :

فيما يلي البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية لمنشأة الأمل عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالآلاف جنيه):

- بلغ مصروف الإهلاك المحمل على قائمة الدخل خلال العام ٥٠٠ ج، بلغت الفوائد ١٠٠٠، صافي المبيعات ٥١٠٠٠، بلغ صافي الربح بعد الضرائب عن عام ٢٠١٩ مبلغ ٢١٠٠.

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

- تم شراء مباني بمبلغ ٢٠٠٠ ج سدد نصفها نقدا خلال عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى شراء آلات ومعدات بمبلغ ١٠٠ نقداً.
- بلغت الزيادة في المدينون ١٥٠٠، الزيادة في المخزون ٧٠٠، الزيادة في أوراق الدفع ٢٥٠٠، النقص في الموردين ٢٠٠، النقص في المصروفات المستحقة ٨٠٠.
- تم سداد أقساط قروض طويلة الأجل ٢٠٠ ج، وسداد قسط قرض السندات ١٠٠، وتقرر توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ ٦٠٠.
- اذا علمت أن رصيد النقدية أول عام ٢٠١٩ بلغ ١٥٠٠ ج.
- اذا علمت أن إجمالي الأصول ٣٧٠٠٠، إجمالي حقوق الملكية ١٦٤٠٠، والالتزامات المتداولة ٩٩٠٠ في ضوء ما سبق اجب عن الآتي :
١. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة يساوي:

A	٣٢٠٠	B	٥١٠٠	C	١٩٠٠	D	(١٩٠٠)
---	------	---	------	---	------	---	--------

٢. صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة يساوي:

A	١٧٠٠	B	(١١٠٠)	C	١٣٠٠	D	١١٠٠
---	------	---	--------	---	------	---	------

٣. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية خلال الفترة يساوي:

A	٩٠٠	B	٧٠٠	C	١٠٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	-----	---	-----	---	------	---	----------------

٤. صافي التغير في النقدية خلال عام ٢٠١٩:

A	٨٠٠	B	١٠٠	C	(١٠٠)	D	١٠٠٠
---	-----	---	-----	---	-------	---	------

٥. رصيد النقدية آخر عام ٢٠١٩ يساوي:

A	١٤٠٠	B	١٥٠٠	C	١٠٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	------	---	------	---	------	---	----------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٦. فإن عائد التدفق النقدي لمنشأة (جودة الأرباح) يساوي:

A	37.25%	B	90%	C	46.34%	D	100%
---	--------	---	-----	---	--------	---	------

٧. نسبة تغطية توزيعات الأرباح

A	1.8 مره	B	1.5 مره	C	3.2 مره	D	2 مره
---	---------	---	---------	---	---------	---	-------

٨. يبلغ التدفق النقدي الحر

A	200	B	(200)	C	100	D	(100)
---	-----	---	-------	---	-----	---	-------

٩. نسبة تغطية النفقات الرأسمالية

A	0.58 مره وضعف قدره المنشأة على مقابله نفقاتها الرأسمالية	B	1 مره وان المنشأة لديها التدفقات النقدية اللازمة لمقابله نفقاتها الرأسمالية	C	1.73 مره. وضعف قدره المنشأة على مقابله نفقاتها الرأسمالية	D	1.73 مره. وان المنشأة لديها التدفقات النقدية اللازمة لمقابله نفقاتها الرأسمالية
---	--	---	---	---	---	---	---

١٠. نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

A	3.73% وتشير إلى ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة	B	3.73% تشير إلى زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء	C	4.12% تشير إلى ضعف كفاءة قسم الائتمان بالمنشأة	D	4.12% تشير إلى زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء
---	--	---	---	---	--	---	---

١١. نسبة تغطية إجمالي الديون

A	1.2% وتعد مؤشر ضعيف للائتمان	B	10.2% وتعد مؤشر جيد للائتمان	C	9.23% وتعد مؤشر ضعيف للائتمان	D	9.23% وتعد مؤشر جيد للائتمان
---	------------------------------	---	------------------------------	---	-------------------------------	---	------------------------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١٢. نسبة تغطية الفوائد

٢ مره	D	١ مره	C	٢.١ مره	B	١.٩ مره	A
-------	---	-------	---	---------	---	---------	---

١٣. قدره الأصول على توليد تدفقات نقدية تشغيلية

لا شئ مما سبق	D	%١٩.٤٧	C	%٥.٢	B	%٥.٧	A
---------------	---	--------	---	------	---	------	---

١٤. نسبة كفاية التدفق النقدي لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

%١٠٠	D	%٩٥	C	%١٣٥.٧	B	%١١١.٧٦	A
------	---	-----	---	--------	---	---------	---

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

حالة رقم (٤) :

١- إذا بلغ صافي الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ ج، وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ ج، فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	ج ٤٢٢٠٠٠	B	ج ٣٨٢٠٠٠	C	ج ٢٧٨٠٠٠	D	ج ٣٢٢٠٠٠
---	----------	---	----------	---	----------	---	----------

٢- إذا بلغ صافي الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ ج، وأرباح بيع الأصول الثابتة ٤٧٠٠٠ ج وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ ج، فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	ج ٣٣٥٠٠٠	B	ج ٤١٢٠٠٠	C	ج ٣٩٠٠٠٠	D	ج ٤١٤٠٠٠
---	----------	---	----------	---	----------	---	----------

٣- إذا بلغ صافي الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ ج، وخسائر بيع الأصول الثابتة ٣٣٠٠٠ ج وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ ج، فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	ج ٢٤٥٠٠٠	B	ج ٣٨٩٠٠٠	C	٤١٥٠٠٠	D	٤٥٥٠٠٠
---	----------	---	----------	---	--------	---	--------

٤- إذا أعلن مجلس إدارة إحدى المنشآت عن توزيعات نقدية بمبلغ ٢٦٠٠٠٠ ج أثناء العام، وكانت التوزيعات المستحقة في بداية العام ٨٥٠٠٠ ج وفي نهاية العام ٩٠٠٠٠ ج. فإن مقدار التوزيعات المدفوعة خلال العام الحالي:

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

A	ج ١٨٠٠٠٠	B	ج ٤٣٥٠٠٠	C	٢٥٥٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	----------	---	----------	---	--------	---	---------------------

٥- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضي بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج بشيك، وشراء آلات ومعدات بمبلغ ٤١٥٠٠٠ ج بشيك، وشراء استثمارات مالية في شركات أخرى بمبلغ ٦٥٠٠٠ ج بشيك، وشراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ ج نقداً، وقامت بزيادة رأس المال بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج نقداً. فإن صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار يكون:

A	ج ٣٠٠٠٠٠	B	ج ٢٠٠٠٠٠	C	ج ١٤٠٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	----------	---	----------	---	----------	---	---------------------

٦- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ بزيادة رأس المال بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج نقداً، وسددت توزيعات أرباح بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ج، وحصلت على قرض من احد البنوك بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج، وبلغت أقساط القروض المسددة خلال العام ٢٥٠٠٠٠ ج، وشراء استثمارات في شركات أخرى بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج بشيك. فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل خلال عام ٢٠١٧ يكون:

A	ج ٢٥٠٠٠٠	B	ج ٦٥٠٠٠٠	C	ج ٥٠٠٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	----------	---	----------	---	----------	---	---------------------

٧- إذا بلغ صافي دخل إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ٣٠٠٠ ج، وزادت أرصدة المدينين والمخزون والدائنين خلال العام بمبلغ ١٢٠٠ ج، ١١٠٠ ج، ١٣٠٠ ج على التوالي. وبلغ الإهلاك السنوي ٢١٠٠ ج. فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	ج ٤١٠٠	B	ج ٦١٠٠	C	ج ١٩٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	--------	---	--------	---	--------	---	---------------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٨- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضي بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ ج نقداً، وإنشاء مباني جديدة تكلفت ٥٠٠٠٠٠٠ ج سددت نقدًا، وشراء أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج وتم الاتفاق على سداد قيمته خلال عام ٢٠١٨، كما قامت بتحويل مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج من مشروعات تحت التنفيذ إلى حساب الآلات والمعدات. في ضوء ما سبق فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار عن عام ٢٠١٧ يكون:

A	(ج٤٠٠٠٠٠٠)	B	(ج٥٠٠٠٠٠٠)	C	ج٢٥٠٠٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	------------	---	------------	---	----------	---	---------------------

٩- إذا قامت إحدى المنشآت بزيادة رأس مالها خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ ج نقداً، وحصلت على قروض خلال نفس العام بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ج، كما بلغت أقساط القروض التي قامت بسدادها خلال العام ٢٠٠٠٠٠٠ ج، وبلغت التوزيعات النقدية على المساهمين خلال العام ٣٠٠٠٠٠٠ ج. في ضوء ما سبق فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل يكون:

A	(ج١١٠٠٠٠٠٠)	B	ج١١٠٠٠٠٠٠	C	ج١٣٠٠٠٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	-------------	---	-----------	---	-----------	---	---------------------

١٠- إذا بلغ رصيد القروض الممنوحة للغير في بداية العام ٨٠٠٠٠٠٠ ج وفي نهاية العام ١٠٤٠٠٠٠٠ ج، وبلغ المحصل من أقساط هذه القروض التي سبق منحها للغير خلال ١٦٠٠٠٠٠ ج. فإن القروض الممنوحة للغير خلال العام تكون:

A	ج٢٠٠٠٠٠٠	B	ج٤٠٠٠٠٠٠	C	ج٥٦٠٠٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة
---	----------	---	----------	---	----------	---	---------------------

١١- إذا بلغ رصيد الأراضي في بداية العام ٣٢٠٠٠٠٠ ج وفي نهاية العام ٣٥٠٠٠٠٠ ج. وبلغت تكلفة الأراضي المشتراه خلال العام ٦٠٠٠٠٠ ج، علماً

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

بأن هناك أرباح رأسمالية من بيع الأراضي بلغت ١٠٠٠٠ ج. في ضوء ما سبق فإن المحصل من بيع الأراضي خلال العام تكون:

لا توجد إجابة صحيحة	D	٢٠٠٠٠ ج	C	٣٠٠٠٠ ج	B	٤٠٠٠٠	A
---------------------	---	---------	---	---------	---	-------	---

١٢- فيما يلي بعض البيانات عن عام ٢٠١٩: إيراد المبيعات ٢٠٠٠٠ ج، إجمالي المصروفات ١٢٠٠٠ ج (متضمنة إهلاك ٢٠٠٠ ج)، صافي الربح بعد الضرائب ٦٥٠٠ ج. وقد تبين أن هناك نقص في أرصدة الحسابات التالية خلال العام: حسابات المدينين ١٢٠٠ ج، المخزون ١١٠٠ ج، وحسابات الدائنين ١٣٠٠ ج. في ضوء ما سبق يكون صافي التدفق النقدي لمنشأة خلال عام ٢٠١٩:

لا شيء مما سبق	D	١١٠٠٠ ج	C	٧٥٠٠ ج	B	٩٥٠٠ ج	A
----------------	---	---------	---	--------	---	--------	---

١٣- في ضوء العبارة السابقة رقم ٢٧ فإن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات تكون

لا شيء مما سبق	D	٤٧.٥%	C	٣٧.٥%	B	٥٥%	A
----------------	---	-------	---	-------	---	-----	---

١٤- فيما يلي بعض البيانات عن عام ٢٠١٩: إيراد المبيعات ٢٠٠٠٠ ج، إجمالي المصروفات ١٢٠٠٠ ج (متضمنة إهلاك ٢٠٠٠ ج)، صافي الربح قبل الضرائب ٨٠٠٠ ج، الضرائب المسددة خلال العام ١٥٠٠ ج. وقد تبين أن هناك نقص في أرصدة الحسابات التالية خلال العام: حسابات المدينين ١٢٠٠ ج، المخزون ١١٠٠ ج، وحسابات الدائنين ١٣٠٠ ج. في ضوء ما سبق يكون صافي التدفق النقدي لمنشأة خلال عام ٢٠١٩:

لا شيء مما سبق	D	١١٠٠٠ ج	C	٧٥٠٠ ج	B	٩٥٠٠ ج	A
----------------	---	---------	---	--------	---	--------	---

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

١٥. إذا قامت إحدى المنشآت بزيادة رأس مالها خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج نقداً، وحصلت على قروض خلال نفس العام بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ج، كما بلغت أقساط القروض التي قامت بسدادها خلال العام ٢٠٠٠٠٠ ج، وبلغت التوزيعات النقدية على المساهمين خلال العام ٣٠٠٠٠٠٠ ج. في ضوء ما سبق فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل يكون:

A	(١١٠٠٠٠٠ ج)	B	١١٠٠٠٠٠ ج	C	١٣٠٠٠٠٠ ج	D	لا شيء مما سبق
---	-------------	---	-----------	---	-----------	---	----------------

١٦. إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج بشيك، وإنشاء مباني جديدة تكلفت ١٢٠٠٠٠٠ ج سددت نقداً، وشراء أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج وتم الإتفاق على سداد قيمته خلال عام ٢٠٢٠، كما قامت بشراء آلات ومعدات بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ج وقد تم سداد نصف المبلغ خلال عام ٢٠١٩ وتم تأجيل سداد النصف الآخر لمارس ٢٠١٩. في ضوء ما سبق فإن صافي التدفق النقدي من أنشطة الإستثمار عن عام ٢٠١٩ يكون:

A	(٧٠٠٠٠٠٠)	B	(٦٠٠٠٠٠٠)	C	٤٠٠٠٠٠٠	D	لا شيء مما سبق
---	-----------	---	-----------	---	---------	---	----------------

١٧. إذا كان رصيد النقدية أول المدة ٥٠ ألف ج، وصافي التدفق النقدي لمنشأة موجب بـ ٤٠ الف ج، وصافي التدفق النقدي الاستثماري سالب ١٤ الف ج، وصافي التدفق النقدي التمويلي سالب بـ ١١ الف جنيه، فإن رصيد النقدية آخر الفترة يساوي:

A	٥٠ الف ج	B	٢٥ الف ج	C	٦٥ الف ج	D	لا شيء مما سبق
---	----------	---	----------	---	----------	---	----------------

١٨. إذا كان رصيد الأراضي أول الفترة ١٢٠ الف جنيه، وفي آخر الفترة ١٩٠ الف جنيه، وقد قامت المنشأة خلال الفترة بشراء قطعة أرض نقداً بمبلغ ١٥٠

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

الف جنيه، كما باعت قطعة أرض أخرى نقداً محققة خسارة رأسمالية من عملية البيع قيمتها ٣٠ ألف جنيه، فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدي استثماري خارج بقائمة التدفقات النقدية تساوي:

A	١٢٠ ألف جنيه	B	١٥٠ ألف جنيه	C	١٩٠ ألف جنيه	D	لا شيء مما سبق
---	--------------	---	--------------	---	--------------	---	----------------

١٩. باستخدام البيانات الواردة في الفقرة السابقة فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدي استثماري داخل بقائمة التدفقات النقدية تساوي:

A	٣٠ ألف جنيه	B	٨٠ ألف جنيه	C	٥٠ ألف جنيه	D	لا شيء مما سبق
---	-------------	---	-------------	---	-------------	---	----------------

٢٠. إذا قامت إحدى المنشآت ببيع قطعة أرض نقداً، محققة ربحاً رأسمالياً قيمته ٢٠ ألف جنيه علماً بأن تكلفتها الدفترية ٧٠ ألف جنيه، فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدي استثماري داخل بقائمة التدفقات النقدية تساوي:

A	٢٠ ألف جنيه	B	٥٠ ألف جنيه	C	٧٠ ألف جنيه	D	لا شيء مما سبق
---	-------------	---	-------------	---	-------------	---	----------------

٢١. إذا كان رصيد القروض التي حصلت عليها المنشأة أول الفترة ٦٠ ألف جنيه، وآخر الفترة ٤٠ ألف جنيه، والقروض الجديدة التي حصلت عليها المنشأة خلال الفترة ٢٥ ألف جنيه. فإن ألساط القروض المسددة خلال الفترة تساوي:

A	٢٥ ألف جنيه	B	٤٥ ألف جنيه	C	٢٠ ألف جنيه	D	لا شيء مما سبق
---	-------------	---	-------------	---	-------------	---	----------------

٢٢. إذا كان رصيد الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أول الفترة ٩٠ ألف، وفي آخر الفترة ١٢٠ ألف وقد حققت المنشأة خلال الفترة صافي ربح بعد الضرائب ٥٠ ألف جنيه، وقامت بتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين بقيمة تساوي:

A	٢٠ ألف جنيه	B	٣٠ ألف جنيه	C	٥٠ ألف جنيه	D	لا شيء مما سبق
---	-------------	---	-------------	---	-------------	---	----------------

الفصل الرابع : استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

٢٣. في ضوء العبارة السابقة اذا علمت أن صافى التدفق النقدي التشغيلي يبلغ ٤٠٠٠٠ ج ، فان نسبة تغطية توزيعات الأرباح تكون

A	٨٠%	B	١٣٣.٣٣%	C	٢٠٠%	D	لا شئ مما سبق
---	-----	---	---------	---	------	---	---------------

٢٤. اذا بلغ صافى التدفق النقدي التشغيلي ٤٠٠٠٠ ج، وتم شراء أصول ثابتة بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج سدد ٥٠% منها نقدا، كما تم بيع أصول بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج، وبلغت توزيعات الأرباح ١٥٠٠٠ ج لم يحصل من قيمتها مبلغ ٣٠٠٠ ج خلال هذا العام في ضوء ذلك فان التدفق النقدي الحر يبلغ

A	٥٠٠٠	B	٨٠٠٠	C	٣٣٠٠٠	D	٣٠٠٠٠
---	------	---	------	---	-------	---	-------

الفصل الخامس
التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

الفصل الخامس

التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

أولاً : الأهداف التعليمية :

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على :

١. التعرف على الفرق بين مفهوم الفشل المالي، والتعثر المالي .
٢. تحديد مؤشرات الشك باستمرارية المنشأة .
٣. التعرف على أسباب الفشل المالي .
٤. تحديد مراحل الفشل المالي .
٥. معرفة مظاهر الفشل المالي .
٦. التعرف على أهمية التنبؤ بالفشل المالي.
٧. فهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي .

ثانياً : عناصر الفصل :

مقدمة.

- ١/٥ مفهوم الفشل المالي، والتعثر المالي.
- ٢/٥ مؤشرات الشك باستمرارية المنشأة .
- ٣/٥ أسباب الفشل المالي .
- ٤/٥ مراحل الفشل المالي .
- ٥/٥ مظاهر الفشل المالي .
- ٦/٥ أهمية التنبؤ بالفشل المالي .
- ٧/٥ النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.
- ٨/٥ خلاصة الفصل الخامس .
- ٩/٥ حالات عملية .

مقدمة :

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المنشآت وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل ، مما ينتج عنه آثاراً سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل. ويعني الفشل المالي عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من إهتمام العديد من الاطراف ذات العلاقة مع المنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية قبل حدوثه لمساعدتهم على إتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وأن مستقبل المنشآت واستمرارها يعتمد على الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل، وتكمن أهمية التنبؤ بالفشل المالي في أن عدم حصول مستخدمى القوائم المالية على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، وأن فشل وإفلاس عدد من المنشآت العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى إلى حدوث أزمة مالية علي مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر باحتمال تعرض المنشآت والبنوك للفشل مستقبلاً.

يعد تعثر المنشآت من اهم التحديات التي تواجه الإدارة والذي يؤثر بدوره على فرض الاستمرارية لتلك المنشآت ، لذلك يجب على المنشآت أن تتنبه للتعثر المالي وتحاول التعرف عليه قبل أن تدخل المنشأة في مرحلة الفشل والتصفية وخروجها من سوق المنافسة بشكل نهائي، والجدير بالذكر أن الإدارات المالية والتنفيذية تمتلك معلومات مفيدة عن نسب ومؤشرات مالية تعمل كمؤشر إنذار تساعد الإدارات في عمليات اتخاذ القرار المناسب لحماية المساهمين و أصحاب المصالح. وتكمن أهمية التعرف على مؤشرات التعثر وما لها من دور هام في عمليات انقاد المنشآت والتسهيل على الإدارة عمليات اتخاذ القرارات الكفيلة لمنع الوصول لحالات الفشل التام و منع المنشآت

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

الناجحة من التورط باستثمارات فيها مخاطر محتملة ، و حماية المستثمرين من تكبد خسائر مالية هم في غنى عنها .

كما يعد التعرف على مؤشرات التعثر المالي أيضاً حجر الارتكاز في ضمان تحقيق اهم أهداف المنشأة لها وهي البقاء والنمو والاستمرارية التي تتعلق بالوضع المالي للمنشأة وتحقيقها للأرباح ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية وتخطي هذه الأزمات، وكذلك فهي تدل على قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة اللازمة والتي تتناسب مع التزاماتها .

هذا ويعد موضوع التنبؤ بتعثر المنشآت من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين و المديرين والمحللين والماليين وغيرهم من أصحاب المصالح، لما له من أهمية في الحد من التعثر وأثاره السلبية على المنشآت والمستثمرين وعلى الاقتصاد ككل، وبسبب ما يشهده الاقتصاد من حالات تعثر وفشل منشآت كبيرة، بدأ الاهتمام في موضوع التنبؤ بتعثر المنشآت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وازداد اهتمام الباحثين بالتنبؤ به في مطلع الستينيات من القرن الماضي على يد بعض الباحثين مثل Beaver وغيرهم من الباحثين، و برزت العديد من أساليب التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي مثل نموذج Altman و نموذج Beaver و نموذج Sherrod وغيرها من النماذج .

هذا ويهدف هذا الفصل إلى التعريف بمفاهيم وعوامل ومراحل وأسباب التعثر ومراحل التعثر وأسباب التعثر منها أسبابه الداخلية والخارجية ومظاهره، وبالإضافة إلى تعريف مفهوم الفشل المالي وأسبابه الداخلية والخارجية ومظاهره، وبيان الفرق بين التعثر والفشل المالي ، مع إلقاء الضوء على أهمية التنبؤ بالتعثر وطرق التنبؤ بالتعثر المالي والنماذج المستخدمة للتنبؤ بالتعثر .

١/٥ . مفهوم الفشل المالي والتعثر المالي :

أما التعثر المالي فهو المرحلة الزمنية الأولى التي تمر بها المنشأة، وهي أولى مراحل الفشل، ومن الممكن اعتبار التعثر بأنه حالة المنشأة في مرحلة معينة قبل حدوث الفشل، بمعنى أن المنشأة في هذه المرحلة تكون غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة بالرغم من امتلاكها

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

الأصول الثابتة التي يصعب تحويلها إلى سيولة لتتمكن من سداد ديونها، و تكمن مشكلتها في النقص الحاد بالسيولة وبالتالي عجزها عن سداد ديونها قصيرة الأجل، و يعد التعثر المالي مجموعة من الأعمال والممارسات المترابطة التي ترجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها لتشكل - بمرور الوقت - أزمة كبيرة، وتقلل من مقدرة المنشأة على سداد ديونها وتغطية التزاماتها القائمة والحصول على تسهيلات والتزامات مالية جديدة.

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة المنشأة على الإستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها إلى المستهلكين، وعرفه البعض بأنه توقف أنشطة المنشأة بسبب التعثر أو بسبب دعوي قضائية تنتهي لصالح الدائنين.

كما يقصد بالفشل المالي انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الوفاء بمتطلبات الاستمرارية في نشاطها، ويقصد به أيضاً يقصد بالفشل المالي المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المنشأة إلى اضطرابات مالية خطيرة فتكون غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير .

٢/٥ مؤشرات الشك بأستمرارية المنشأة :

حدد المعيار الدولي للمراجعة رقم IAS570 والخاص بفرض استمرارية المنشآت بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المنشأة وتنقسم تلك المؤشرات إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات اخري. وفيما يلي امثلة حول تلك المؤشرات:

١/٢/٥ . المؤشرات المالية، وتمثل فيما يلي :

- ١- زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة.
- ٢- عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

- ٣- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
- ٤- تأخير سداد توزيعات الأرباح أو توقفها.
- ٥- عدم القدرة على سداد استحقاقات الدائنين في موعدها.
- ٦- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
- ٧- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

٢/٢/٥ : المؤشرات التشغيلية ، وتمثل فيما يلي :

- ١- فقد مجموعة مميزة من المديرين دون تعويضهم .
- ٢- فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.
- ٣- مشاكل عمالية أو نقص في الأصول الهامة.

٣/٢/٥ : مؤشرات أخرى ، وتمثل فيما يلي :

- ١- عدم تطبيق متطلبات سوق رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.
- ٢- دعاوي قضائية ضد المنشأة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.
- ٣- تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

٣/٥. أسباب الفشل المالي :

تتمثل أسباب الفشل المالي في مجموعتين من الأسباب هما أسباب داخلية تتبع من داخل المنشأة وأخرى خارجية تتبع من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة، ويمكن عرض تلك الأسباب على النحو التالي :

١/٣/٥. الأسباب الداخلية :

تتمثل الأسباب الداخلية في نقاط الضعف التي تتبع من البيئة الداخلية للمنشأة وقد ترتبط بنواحي فنية، وأخرى إدارية وتسويقية ومالية، وتتضمن هذه الأسباب ما يلي:

أسباب تشغيلية: تتعلق بالقصور في أنظمة وآليات العمل والتشغيل داخل المنشأة متمثلة في استخدام أدوات وتطبيقات غير ملائمة ولا تتناسب مع احتياجات السوق الحالية والتغيرات المستمرة في البيئة المحيطة.

أسباب إدارية: حيث تظهر المشاكل الإدارية كمسبب رئيسي للفشل المالي، عندما يتولى إدارة المنشأة فريق إدارة غير مؤهل وغير قادر على تسيير أمورها بالصورة الملائمة.

أسباب تسويقية: تتمثل في عدم قدرة المنشأة على تسويق منتجاتها أو خدماتها وقد يرجع ذلك لصغر حجم السوق أو زيادة حدة المنافسة محليا وعالميا وغياب الأفراد المؤهلين والقادرين على تسويق منتجات وخدمات المنشأة وتعتبر المشاكل التسويقية من أهم أسباب فشل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الدول النامية.

أسباب مالية: ترتبط الأسباب المالية للفشل في المقام الأول بالقصور في الهيكل التمويلي للمنشأة ممثلة في عدم قدرتها على تحقيق التوازن المناسب بين أموال الملكية وأموال الاقتراض.

ويتضح مما سبق أن الأسباب الداخلية للفشل المالي ترتبط في المقام الأول بعدم كفاءة إدارة المنشأة وعدم قدرتها على القيام بوظائفها المختلفة بالشكل الأمثل.

٢/٣/٥ . الأسباب الخارجية :

تتبع هذه الأسباب من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة وقد ترتبط بالظروف الاقتصادية أو السياسية للدولة ويمكن عرضها على النحو التالي:

الأسباب الاقتصادية :

ترتبط الأسباب الاقتصادية بالتغيرات المحتمل حدوثها في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشأة ومنها على سبيل المثال ما يرتبط باتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

الأسباب السياسية :

ترتبط الأسباب السياسية بالتغيرات المحتمل حدوثها في الظروف السياسية المحيطة بالمنشأة ومنها على سبيل المثال التدخل الحكومي في سياسات التسعير وارتفاع معدلات الأجور والمرتبات وارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات.

٤/٥ : مراحل الفشل المالي:

تشمل مراحل الفشل المالي المراحل التالية:

١/٤/٥ . مرحلة الحضانة :

تمثل مرحلة الحضانة المرحلة الأولى من مراحل الفشل المالي، ومما لاشك فيه أن المنشأة لاتتدهور فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما يكون هناك عدداً من المؤشرات السلبية التي قد تظهر ويمكن معالجتها من قبل الإدارة منها، زيادة التكاليف غير المباشرة ، تزايد المنافسة، نقص التسهيلات الائتمانية، وتزايد الأعباء وضعف رأس المال العامل، وانخفاض معدل دوران الأصول، وتقادم طرق الإنتاج.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٢/٤/٥ : مرحلة الفشل الاقتصادي :

يقصد بها فشل المنشآت في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة بحيث تحقق المنشآت عائداً على الاستثمار اقل من متوسط التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيها

٣/٤/٥ : مرحلة الفشل المالي :

تتمثل في ضعف قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وتأخذ هذه المرحلة مظهران:

أ. **العسر المالي الفني** أو ما يسمى التعثر: ويعبر عن وجود مشكلة حادة في السيولة لا يمكن معالجتها دون اللجوء إلى إعادة هيكلة شاملة.

ب. **العسر المالي الحقيقي**: ويقصد به عدم قدرة المنشأة على ممارسة سياساتها الاستراتيجية الطبيعية أو الاعتيادية في الحصول على السيولة المطلوبة وهنا تحتاج المنشأة إلى تعديل السياسات وفرض العديد من الإجراءات لتخطى هذه المرحلة وتكمن الصعوبة في هذه المرحلة بالحصول على التمويل اللازم وتكون فرصة استمرار المنشأة اقل من المرحلة الأولى.

٤/٤/٥ : مرحلة الفشل القانوني :

هي المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة التحكم بالفشل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإعلان الإفلاس تمهيدا لتصفيتها.

٥/٤/٥ : مرحلة إعلان الإفلاس والتصفية :

هي المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة سداد ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لتسهيل وإعادة تنظيم الأعمال ونقل بعض أو كل أصولها للدائنين.

٥/٥ : مظاهر الفشل المالي :

تتمثل مظاهر الفشل المالي للمنشأة فيما يلي:

١. الاختلال في الهيكل المالي .
٢. تدني الربحية وتدهورها خلال فترات مالية متتالية .
٣. عدم قدرة بعض المنشآت على مسايرة التطور التكنولوجي واتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها
٤. ضعف الرقابة على رأس المال العامل ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.
٥. ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملاءمة الهيكل التنظيمي.
٦. إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات
٧. انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.
٨. التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح .
٩. التوسع غير المريح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة .
١٠. العجز في السيولة والناتج عن نقص التدفقات النقدية الداخلة والناتجة من :
- أ. الاضطرار إلى طلبات التأجيل وجدولة الديون لأكثر من مرة .
- ب. عدم الانتظام في العملية الإنتاجية .
- ج. انخفاض معدلات التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتغيير المتكرر في إدارة المنشأة
- د. ضعف كفاءة إدارة المنشأة، ورفع قضايا مالية عليها وزيادة الفجوة بين مجمل الربح وصافي الربح بسبب زيادة المصاريف المتنوعة.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

هـ. عجز المنشأة عن سداد الأقساط في تواريخ استحقاقها .

٦/٥ : أهمية التنبؤ بالفشل المالي :

يعد التنبؤ بالفشل المالي في الوقت المناسب ضرورياً لما له من مزايا إيجابية ، حيث يُمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية ، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بها، حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية:

١. **الإدارة:** يفيد التنبؤ بالفشل المالي في التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المنشأة في الوقت المناسب.

٢. **المقرضين:** يفيد التنبؤ بالفشل المالي في تقييم نجاح المنشآت التي يقومون بإقراضها والإطمئنان على سلامة استرداد أموالهم لتلك المنشآت.

٣. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل إتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

٤. **البنوك:** تهتم البنوك بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة وتلك التي قيد الدراسة وأسعارها شروطها، وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.

٥. **مراجعو الحسابات:** يرجع اهتمام مراجعو الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي من مسؤوليتهم في مراجعة القوائم المالية لتلك المنشآت والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدي ملائمة فرض استمرارية المنشأة.

٦. **الجهات الحكومية:** يعد التنبؤ بالفشل المالي هاماً بالنسبة للجهات الحكومية لكي تتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المنشآت العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٧. **العاملون بالشركة:** يهتم العاملون بالشركة بالفشل المالي من أجل أشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم .

هذا ويمكن القول أن أهمية الفشل المالي تعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المنشأة والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان ، وهي تعتبر أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، وتخفيض درجة عدم التأكد، وتعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل ، وتساعد في تجنب حالات تعثر المنشآت ووصولها إلى مرحلة الفشل.

ويعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الخبرة، وحكم المحلل المالي، حيث يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم. وفي كثير من الحالات، تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضاً مع نسبة مالية أخرى، كارتفاع نسب الربحية، وانخفاض نسب السيولة، بمعنى أن التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقية للمنشأة، في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إفساراً مالياً قد يحدث. أن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة، والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب، دفع العديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال: "هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للمنشأة، ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدار حكمه.

لذلك فقد اعتمد التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية، لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة، وذلك كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها المنشآت. ولعل عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات. وعادة ما

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

تكون البداية مع عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف المنشأة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات الأرباح للمساهمين.

٧/٥: النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي :

تعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية جودة الأداء المالي للمنشأة أما مؤشرات الإفلاس فتعكس قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على التنبؤ بالوضع المستقبلي لها ، من خلال قدرتها على الاستمرار أو تصفيته، ويتم استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس، لتقييم الوضع المالي للمنشأة، وقياس مدى قدرتها على تنمية مواردها. وقد تم إنشاء هذه المؤشرات مع نماذج رياضية وإحصائية، لبيان مدى تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب.

وقد ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل المنشآت، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة على التنبؤ بالمنشآت التي يمكن أن تكون "في خطر" (خطر الفشل المالي أو في خاصة إلى إعادة الهيكلة). مما يؤثر على مقدره المنشأة على البقاء والاستمرار مستقبلاً.

وفي ذات السياق أجريت العديد من الدراسات والبحوث بهدف اكتشاف النماذج الأكثر ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي. ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى فئتين: تتمثل الفئة الأولى في النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي،، اما الفئة الثانية فهي النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

وتعتبر الدراسة المعدة في عام ١٩٦٧ من قبل (Beaver)، ويليها دراسة (Altman) في عام ١٩٦٨، المحركان الرئيسيان لعدد من الدراسات اللاحقة. وقد ظهرت أولى محاولات تطوير نموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي في عام ١٩٦٤ أعده (Tamari)، والتي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

وبهدف تعميم الفائدة وإتاحة المجال أمام إمكانية تطبيق هذه النماذج من قبل المحللين الماليين، فإنه يتم الاقتصار في هذا الفصل على عدد من النماذج الأكثر شيوعاً، والتي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه النماذج :

١/٧/٥. نموذج التمان (Altman) للتنبؤ بالفلاس المنشآت (Z-Score):

لقد جرى تعريف مفهوم (Z) وتحديد عدد النقاط في عام ١٩٦٨ من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman)، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المنشآت الأمريكية. حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (٦٦) منشأة صناعية مدرجة في السوق المالي، (٣٣) منشأة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء المنشآت التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي)، وللتأكد من دقة تصنيف المنشآت تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول ٩٤% و ٩٧% للمنشآت الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، إلا أن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت إلى ٧٢% و ٩٤% للمنشآت الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي. وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار (٢٢) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المنشآت خلال الفترة من (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، تم تصنيفها إلى خمس فئات، وهي: السيولة، والربحية، والرفع المالي، والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، وقد وقع الاختيار على أفضل خمس نسب للتنبؤ بالفشل المالي، ليظهر النموذج كمايلي :

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + .6X_4 + .999X_5$$

حيث أن :

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول.}$$

حيث أن رأس المال العامل = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

وتعبر هذه النسبة عن صافي الأصول المتداولة المتبقية بعد سداد الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول}$$

حيث أن الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق الملكية - رأس المال

تعبر هذه النسبة عن الأرباح المتراكمة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

تعبر هذه النسبة عن إنتاجية الأصول بعد استبعاد اثر الفوائد والضرائب

$$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات.}$$

تقيس هذه النسبة الرافعة المالية للمنشأة

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى مقدرة الأصول على توليد مبيعات المنشأة

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي. وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف المنشآت محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

١. **الاحتمال الأول** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة (٢.٩٩) فأكبر، يشير ذلك إلى سلامة المركز المالي للمنشأة وقدرتها على البقاء والاستمرار في نشاطها، واحتمال الإفلاس مستبعد لها .

٢. **الاحتمال الثاني** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة تتراوح بين ١.٨١ - ٢.٩٩ أي أكبر من (١.٨١)، وأقل من (٢.٩٩). ويطلق عليها المنطقة الرمادية ، يشير ذلك إلى أن المنشأة قد تتعرض أو لا تتعرض للإفلاس في المستقبل ويحتاج ذلك إلى مزيد من الدراسة والتحليل

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٣. **الاحتمال الثالث** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة (١.٨١) فاقل، يشير ذلك إلى سوء حالة المركز المالي لها وتكون المنشأة مهددة بخطر الفشل المالي ومن المحتمل إفلاسها.، واحتمال الإفلاس لها مؤكد.

مثال (١) إليك البيانات التالية المتعلقة بمنشأة الشروق الصناعية

قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١

٢٠١٩	بيان
٢.٠٠٠٠	نقدية
١.٠٠٠٠	مدينون
١.٠٠٠٠	مخزون
٢.٠٠٠٠	عقارات
١٢.٠٠٠	اثاث
١٣.٠٠٠	سيارات
٥.٠٠٠	استثمارات طويلة الأجل
٩.٠٠٠٠	إجمالي الأصول
٦٥.٠٠٠	دائنون
٣٥.٠٠٠	بنك سحب على المكشوف
٧.٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٦٨.٠٠٠	رأس المال
٥.٠٠٠	ارباح محتجزة
٩.٠٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

إذا علمت ما يلي في ٢٠١٩/١٢/٣١

١. صافي الدخل ٦٥٠٠٠ ج
٢. قيمة الفوائد ٥٠٠٠ والضرائب ١٠٠٠٠ ج
٣. عدد الأسهم ٢٠٠٠ سهم والقيمة السوقية للسهم ٤٠٠ ج
٤. صافي المبيعات ١٨٠٠٠٠٠ ج

المطلوب :

١. تحديد احتمال فشل أو نجاح المنشأة وفقا لنموذج التمان في

٢٠١٩/١٢/٣١

٢. اذا تقدمت هذه المنشأة لبنك مصر للحصول على قرض بمبلغ ٤ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة ؟

١. حساب درجة Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان

– الأصول المتداولة = نقدية ٢.٠٠٠.٠٠٠ + مدينون ١.٠٠٠.٠٠٠ + مخزون ١.٠٠٠.٠٠٠ = ٤.٠٠٠.٠٠٠

– الالتزامات المتداولة = دائنون ٦٥.٠٠٠ + بنك سحب على المكشوف ٣٥.٠٠٠ = ١.٠٠٠.٠٠٠

– رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة =

$$٣.٠٠٠.٠٠٠ = ٤.٠٠٠.٠٠٠ - ١.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول} = ٣.٠٠٠.٠٠٠ \div ٩.٠٠٠.٠٠٠ = ٠.٣٣٣$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الأصول} = ٩.٠٠٠.٠٠٠ \div ٥.٠٠٠.٠٠٠ = ١.٨٠٠$$

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب + الفوائد + الضرائب

$$٨.٠٠٠.٠٠٠ = ١.٠٠٠.٠٠٠ + ٥.٠٠٠.٠٠٠ + ٦٥.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} = ٨.٠٠٠.٠٠٠ \div ٩.٠٠٠.٠٠٠ = ٠.٨٩$$

القيمة السوقية للاسهم = عدد الأسهم ٢.٠٠٠ × القيمة السوقية للسهم ٤.٠٠٠ = ٨.٠٠٠.٠٠٠

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة (قروض طويلة الأجل)

$$١٧.٠٠٠.٠٠٠ = ٧.٠٠٠.٠٠٠ + ١.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين} \div \text{إجمالي الالتزامات} = ١٧.٠٠٠.٠٠٠ \div ٨.٠٠٠.٠٠٠ =$$

٤.٧١

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول} = ١٨.٠٠٠.٠٠٠ \div ٩.٠٠٠.٠٠٠ = ٢$$

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٩ في نموذج

المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشأة

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + .6X_4 + .999X_5$$

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

$$= (1.2 \times 0.333) + (1.4 \times 0.56 + (3.3 \times 0.089) + (.6 \times 4.70) + (.999 \times 2)$$

$$Z = 5.59$$

التعليق: بما أن قيمة Z تبلغ ٥.٥٩ أي أكبر من ٢.٩ ، فالمنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس

ثانيا : هل يمنح بنك مصر القرض للمنشأة أم لا ؟

نعم يمنح بنك مصر القرض للمنشأة الذي تبلغ قيمته ٤ مليون جنيه لان قيمة Z أكبر من ٢.٩ فإنها غير مهددة بالإفلاس وقادره على الوفاء بالتزاماتها.

٢/٧/٥: نموذج التمان (Altman) المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشآت :

نظرا لل صعوبات التي واجهت المحللون الماليون والمتمثلة في عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المنشآت غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، بسبب صعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين والتي تتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم. لذلك قام (Altman) في عام ١٩٧٧ بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للمنشآت في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (٥٣) منشأة فاشلة و(٥٨) منشأة ناجحة خلال الفترة من (١٩٦٩ - ١٩٧٥)، إذ قام باستخدام طريقتان لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (٢٨) نسبة مالية. وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب العلاقة الآتية :

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

حيث أن :

X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

X_3 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

X_4 = نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات.

X_5 = نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول.

وبناء عليه اذا بلغت قيمة (Z) برصيد (٢.٠٩) او أكبر، فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا بلغت قيمتها (١.٢٣) وأقل، فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

٣/٧/٥ : نموذج التمان للمنشأة غير الصناعية :

تم انتقاد النموذج الأصلي والمعدل التمان لتركيزه واعتماده على المنشآت الصناعية ، ويمكن القول أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك المنشآت قد تختلف عن المنشآت غير الصناعية. وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض المنشآت الخاصة والشركات غير الصناعية. مما دفع الباحثين (Altman, Hartzell, Peck) في عام ١٩٩٥ إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية. وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول (X_5) ، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في بالمنشآت غير الصناعية أعلى منه في المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأس مالية.

وفيما يلي صيغة نموذج (Zeta) بعد التعديل :

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

حيث أن :

X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X_3 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

X_4 = نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

وبناء عليه اذا كانت قيمة (Z) (٢.٦) وأكبر، فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا كانت قيمتها (١.١) وأقل، فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

مثال (٢)

في ٢٠١٩/٥/١٥ تقدمت منشأة فرح الصناعية اليك باعتبارك محلاً مالياً للتوصية بمدى قدره المنشأة على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للمنشأة المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ (القيم بالمليون جنيه)

٤٠٧.٨	إجمالي الأصول	٣٣.٣	الأصول غير المتداولة
٦٣.٥	صافي المبيعات	٥٧.٥	تكلفة البضاعة المباعة
٤٧	الالتزامات المتداولة	٣٥٩.٤	رأس المال
٣٦٠.٥	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٣.٧	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب
٠.٤	الفائدة والضريبة	١.١	الأرباح المحتجزة

- فاذا علمت أن درجات Z لهذه المنشأة والسابق احتسابها عن عام ٢٠١٦ كانت ٣.٦٢٥ وعن عام ٢٠١٧ كانت ٣.١

المطلوب :

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٨ باستخدام نموذج التمان المعدل والتعليق على مدى تعرض المنشأة للإفلاس والفشل المالي .
٢. اذا تقدمت هذه المنشأة للبنك الأهلي المصري للحصول على قرض بمبلغ ٢ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة؟

الحل

١- احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٨ باستخدام نموذج التمان المعدل

الأصول المتداولة = إجمالي الأصول - الأصول غير المتداولة

$$= ٤٠٧.٨ - ٣٣.٣ = ٧٧.٥ \text{ مليون جنيه}$$

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

$$= ٧٧.٥ - ٤٧ = ٣٠.٥ \text{ مليون جنيه}$$

$$X_1 = \text{نسبة رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول} = ٣٠.٥ \div ٤٠٧.٨ = ٠.٠٧٥$$

$$X_2 = \text{نسبة الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الأصول} = ١.١ \div ٤٠٧.٨ = ٠.٠٠٣$$

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب + الفوائد والضرائب

$$= ٣.٧ + ٠.٤ = ٤.١ \text{ مليون جنيه}$$

$$X_3 = \text{نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} = ٤.١ \div ٤٠٧.٨ = ٠.٠١٠$$

الالتزامات غير المتداولة = إجمالي الأصول - حقوق المساهمين - الالتزامات المتداولة

$$= ٤٠٧.٨ - ٣٦.٥ - ٤٧ = ٠.٣ \text{ مليون}$$

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

$$= ٤٧ + ٠.٣ = ٤٧.٣$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} \div \text{إجمالي الالتزامات} = ٣٦.٥ \div ٤٧.٣ = ٧.٦$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول} = ٦٣.٥ \div ٤٠٧.٨ = ٠.١٥٦$$

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٨ في نموذج التمان المعدل للتنبؤ

بإفلاس المنشأة

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

$$= (0.717 \times 0.075) + (0.847 \times 0.003) + (3.107 \times 0.010) +$$

$$(0.420 \times 7.6) + (0.998 \times 0.156)$$

$$Z = 3.44$$

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

التعليق : بما أن قيمة Z تبلغ ٣.٤٤ أي اكبر من ٢.٩ ، المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس وهذه النتيجة في عام ٢٠١٨ تتفق مع مؤشر Z للعامين السابقين

ثانيا : هل يمنح البنك الأهلي المصري القرض للمنشأة أم لا؟

نعم يمكن أن يمنح البنك الأهلي المصري القرض للمنشأة الذي تبلغ قيمته ٢ مليون جنيه لان مؤشر Z اكبر من ٢.٩ فإنها غير مهدده بالإفلاس وقادره على الوفاء بالتزاماتها.

مثال (٣)

في ٢٠٢٠/٣/١ تقدمت منشأة الهنا الصناعية اليك باعتبارك محلل مالي للتوصية بمدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية لهذه المنشأة المعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (القيم بالمليون جنيه)

٩٧٨.٥	إجمالي الأصول	١١٦٣.٥	الأصول غير المتداولة
٤٩٣.٨	صافي المبيعات	٣٨.٥	تكلفة البضاعة المباعة
١٤٣.٥	الالتزامات غير المتداولة	٣٤٨.٣	رأس المال
٨١٩.٥	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٤٣.٢	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب
١٥.٣	الفائدة والضريبة	؟؟؟	الأرباح المحتجزة

المطلوب :

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان المعدل والتعليق على مدى تعرض المنشأة للإفلاس والفشل المالي
٢. اذا تقدمت هذه المنشأة للبنك التجاري الدولي CIB للحصول على قرض بمبلغ ٥ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة؟

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان المعدل

إجمالي الأصول = الأصول المتداولة + الأصول غير المتداولة

$$= 978.5 + 1163.5 = 2142 \text{ مليون جنيه}$$

الالتزامات المتداولة = إجمالي الأصول - حقوق الملكية - الالتزامات غير المتداولة

$$= 2142 - 819.5 - 143.5 = 1179 \text{ مليون}$$

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

$$= 978.5 - 1179 = -200.5 \text{ مليون جنيه}$$

$$X_1 = \text{نسبة رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول} = -200.5 \div 2142 = -0.094$$

الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق المساهمين - رأس المال

$$= 819.5 - 348.3 = 471.2 \text{ مليون}$$

$$X_2 = \text{نسبة الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الأصول} = 471.2 \div 2142 = 0.22$$

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب + الفوائد والضرائب

$$= 43.2 + 15.3 = 58.5 \text{ مليون جنيه}$$

$$X_3 = \text{نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} = 58.5 \div 2142 = 0.027$$

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

$$= 1179 + 143.5 = 1322.5$$

$$X_4 = \text{نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} \div \text{إجمالي الالتزامات} = 819.5 \div 1322.5 = 0.62$$

$$= 0.62$$

$$X_5 = \text{نسبة صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول} = 493.8 \div 2142 = 0.231$$

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٩ في نموذج التمان المعدل للتنبؤ

بإفلاس المنشأة

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

$$= (0.717 \times -0.094) + (0.847 \times 0.220) + (3.107 \times 0.027) +$$

$$(0.420 \times 0.620) + (0.998 \times 0.23)$$

$$Z = 0.693$$

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

التعليق: بما أن قيمة Z تبلغ ٠.٦٩٣ أقل من ١.٢٣ ، فالمنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس عن عام ٢٠١٩

ثانيا هل يمنح البنك التجاري الدولي CIB القرض للمنشأة ام لا؟

لن يوافق البنك التجاري الدولي CIB على منح القرض الذي تبلغ قيمته ٥ مليون جنيه للمنشأة لان قيمة Z أقل من ١.٢٣ حيث أنها مهددة بالإفلاس وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

مثال (٤) :

- في أول أغسطس ٢٠١٩ تقدم اليك احد البنوك التجارية باعتبارك محطلاً مالياً للتوصية بمدى قدرة البنك على الاستمرار في تقديم الخدمات لعملائه والقدرة على الوفاء بالتزاماته (التنبؤ بإفلاسه) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للبنك المعدة في ٢٠١٩/٦/٣٠ (القيم بالمليون جنيه)

١٩٥	الأصول المتداولة	١٣٢	إجمالي الأصول
٤.٢	صافي الأيراد	٩.٥	تكلفة الخدمة
١١.٥	الالتزامات المتداولة	١٧٢	رأس المال
٢.٧٥	الالتزامات غير المتداولة	٦	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب
؟؟؟	الفائدة والضريبة	١	الأرباح المحتجزة

المطلوب :

- حساب درجات Z عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/٦/٣٠ باستخدام نموذج Z للمنشآت غير الصناعية والتعليق على مدى تعرض البنك للإفلاس والفشل المالي .

الحل

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

$$= 132 - 172 = -4 \text{ مليون جنيه}$$

$$X_1 = \text{نسبة رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول} = -4 \div 195 = -0.021$$

حقوق المساهمين = إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة - الالتزامات غير المتداولة

$$= 195 - 6 - 172 = 17 \text{ مليون}$$

الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق المساهمين - رأس المال

$$= 17 - 11.5 = 5.5 \text{ مليون}$$

$$X_2 = \text{نسبة الأرباح المحتجزة} \div \text{إجمالي الأصول} = 5.5 \div 195 = 0.028$$

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب + الفوائد والضرائب

$$= 2.75 + 1 = 3.75 \text{ مليون جنيه}$$

$$X_3 = \text{نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} = 3.75 \div 195 = 0.019$$

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

$$= 172 + 6 = 178$$

$$X_4 = \text{نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} \div \text{إجمالي الالتزامات} = 178 \div 195 = 0.90$$

تم التعويض عن الأربع نسب السابقة في المعادلة التالية لنموذج التمان للشركات غير

الصناعية :

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

$$Z = (6.56 \times -0.021) + (3.26 \times 0.028) + (6.72 \times 0.019) + (1.05 \times 0.095)$$

$$Z = -1.04$$

التعليق: بما أن مؤشر Z يبلغ - 1.04 أقل من 1.1 ، فالبنك

معرض لمخاطر الإفلاس وعدم القدرة على الاستمرار أو الوفاء بالتزاماته تجاه

العملاء .

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٣/٧/٥ : نموذج (Sherrod, 1987) :

يعتبر نموذج Sherrod أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المؤشرات ، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن :

X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الأصول النقدية إلى إجمالي الأصول.

X_3 = نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول.

X_4 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.

X_5 = نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات

X_6 = نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة.

وبناءً على عدد نقاط (Z)، يجري تصنيف المنشآت إلى خمس فئات

حسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	Z أكبر من أو تساوى ٢٥
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	٢٥ > Z >= ٢٠
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	٢٠ > Z >= ٥
الرابعة	المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس	٥ > Z >= -٥
الخامسة	المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	Z أقل من -٥

مثال (٥) :

- تقدمت إحدى المنشآت لطلب قرض بمبلغ ٦ مليون جنيه من البنك التجاري الدولي وفقاً للبيانات التالية عن عام ٢٠١٩

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

بيان	المبلغ بالمليون
الأصول الثابتة	٨٠
الأصول المتداولة	١٠٠ منها ٢٠ أصول نقدية
راس المال العامل	٤٠
إجمالي الالتزامات	٨٠
رأس المال	٥٠
الربح قبل الضريبة	١٠

المطلوب: تقييم مخاطر القرض حسب نموذج sherrod مع التعليق المختصر

الاجابة

إجمالي الأصول = الأصول المتداولة + الأصول الثابتة

$$١٨٠ \text{ مليون جنيه} = ٨٠ + ١٠٠ =$$

$$X_1 = \text{نسبة رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول} = ٤٠ \div ١٨٠ = ٠.٢٢٢$$

$$X_2 = \text{نسبة الأصول النقدية} \div \text{إجمالي الأصول} = ٢٠ \div ١٨٠ = ٠.١١١$$

القيمة الدفترية لحقوق المساهمين = إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات

$$١٨٠ - ٨٠ = ١٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

$$X_3 = \text{نسبة إجمالي حقوق المساهمين} \div \text{إجمالي الأصول} = ١٠٠ \div ١٨٠ = ٠.٥٥٥$$

$$X_4 = \text{نسبة الأرباح قبل الضرائب} \div \text{إجمالي الأصول} = ١٠ \div ١٨٠ = ٠.٠٥٦$$

$$X_5 = \text{نسبة إجمالي الأصول} \div \text{إجمالي الالتزامات} = ٨٠ \div ١٨٠ = ٠.٤٤٤$$

$$X_6 = \text{نسبة إجمالي حقوق المساهمين} \div \text{الأصول الثابتة} = ١٠٠ \div ٨٠ = ١.٢٥$$

يتم التعويض عن النسب الست السابقة كما يلي

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

$$Z = (17 \times 0.222) + (9 \times 0.111) + (3.5 \times 0.555) + (20 \times 0.056) +$$

$$(1.2 \times 2.25) + (0.10 \times 1.25)$$

$$Z = 10.66 \square$$

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

التعليق: بما أن مؤشر Z يبلغ ١٠.٦٦ تقع في الفئة الثالثة لتقييم مخاطر الائتمان (بين ٥ و ٢٥) وبالتالي فأن منح قرض بقيمة ٦ مليون جنية من البنك التجارى الدولى إلى المنشأة يصاحبه مخاطر متوسطة ولذلك يجب على البنك أن يقوم بمتابعة المنشأة من خلال عوامل اخرى لضمان قيام المنشأة بالوفاء بقيمة القرض عند ميعاد استحقاقه .

٨/٥ : خلاصة الفصل الخامس :

تناول هذا الفصل مفهوم التعثر المالي والفشل المالي حيث يمثل التعثر المالي أولى مراحل الفشل المالي، ومؤشرات الشك باستمرارية المنشآت والتي تتمثل في المؤشرات المالية مثل زيادة الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها، والمؤشرات التشغيلية مثل فقد السوق الرئيسي للمنشأة، ومؤشرات أخرى مثل وجود دعاوى قضائية ضد المنشأة. كما تضمن هذا الفصل أيضا أسباب الفشل المالي والتي تنقسم إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية حيث تتمثل الأسباب الداخلية في نقاط الضعف التي تتبع من البيئة الداخلية للمنشأة وتتضمن أسباب تشغيلية، أسباب إدارية، أسباب تسويقية، أسباب مالية، أما الأسباب الخارجية تتبع من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة وقد ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية.

كما تناول هذا الفصل أيضا مراحل الفشل المالي والتي تشمل مرحلة الحضانة، مرحلة الفشل الاقتصادي، الفشل المالي، مرحلة الفشل القانوني وأخيراً مرحلة الإفلاس والتصفية، كما تطرق الفصل إلى مظاهر الفشل المالي والتي تعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المنشأة، بالإضافة إلى أهمية التنبؤ بالفشل المالي والتي ترجع إلى اهتمام العديد من الأطراف المستفيدة بموضوع التنبؤ بالفشل المالي كالإدارة، المستثمرين، المقرضين، البنوك، مراجعو الحسابات، والجهات الحكومية، حيث يعد التنبؤ بالفشل المالي أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، ويخفض درجة عدم التأكد، ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل، ويساعد في تجنب حالات تعثر المنشآت ووصولها إلى مرحلة الفشل. وأخيراً تضمن هذا الفصل النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج Altman ونموذج Sherrod.

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٩/٥ : حالات عملية :

حالة عملية (١) :

- في ٢٠٢٠/٣/١ تقدمت منشأة الهنا الصناعية اليك باعتبارك محلاً مالياً للتوصية بمدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية لها والمعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (القيم بالآلاف جنيه)

٨٠٠	الأصول المتداولة	٥٠٠	الأصول غير المتداولة
١٥٠	مجمّل الربح	٣٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٣٥٠	الالتزامات غير المتداولة	٦٠٠	رأس المال
٤٠٠	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٨٠	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب
١٥	الفائدة والضريبة	١٥٠	الأرباح المحتجزة

- اذا علمت انه يتم استخدام نموذج التمان المعدل للتنبؤ بالإفلاس ، في ضوء ما سبق اجب عن العبارات التالية

١. أن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٣١.٢٥	B	%٤٦	C	%١٩	D	لا شئ مما سبق
---	--------	---	-----	---	-----	---	---------------

٢. أن نسبة الأرباح المتراكمة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٦.١٥	B	%١١.٥	C	%٧.٣٠	D	لا شئ مما سبق
---	-------	---	-------	---	-------	---	---------------

٣. أن نسبة صافي الأصول المتداولة المتبقية بعد سداد الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول تعبر عن

A	نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	B	نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	C	القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	D	لا شئ مما سبق
---	---	---	---	---	--	---	---------------

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

٤. أن نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٣٤.٦	B	%١١.٥	C	%٢٣	D	لا شيء مما سبق
---	-------	---	-------	---	-----	---	----------------

٥. تبلغ قيمة Z وفقاً لنموذج التمان المعدل

A	٠.٥٧٦	B	٠.٣٦٧	C	٠.٧١٢	D	لا شيء مما سبق
---	-------	---	-------	---	-------	---	----------------

٦. إذا تقدمت المنشأة للحصول على قرض من احد البنوك يبلغ قيمته ٣ مليون جنيه فان قرار البنك يكون

A	يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة غير معرضه لمخاطر الإفلاس	B	لا يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة مهدده بالإفلاس	C	يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة قادرة على البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلاً	D	A+C
---	---	---	--	---	---	---	-----

حالة عملية (٢) :

- في أول أغسطس ٢٠١٩ تقدم اليك احد البنوك التجارية باعتبارك محلاً مالياً للتوصية بمدى قدره البنك على الاستمرار في تقديم الخدمات لعملائه والقدرة على الوفاء بالتزاماته (التنبؤ بإفلاس المنشأة) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للمنشأة المعدة في ٢٠١٩/٦/٣٠ (القيم بالمليون جنيه)

إجمالي الأصول	٣٩٠	الأصول المتداولة	٣٤٤
تكلفة الخدمة	٨.٤	صافي الايراد	١٩
رأس المال	٢٣	الالتزامات المتداولة	١٦٤
صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	٥.٥	الالتزامات غير المتداولة	١٢
الأرباح المحتجزة	؟؟؟	الفائدة والضريبة	٢

- اذا علمت انه يتم استخدام نموذج Z للمنشآت غير الصناعية للتنبؤ بإفلاس البنك ، فأجب عن الأسئلة التالية :

الفصل الخامس : التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

١- أن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٨٨.٢	B	%٤٦.١٥	C	%5.89	D	لا شئ مما سبق
---	-------	---	--------	---	-------	---	---------------

٢. أن نسبة الأرباح المحتجزة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٤٨.٩٧	B	%١.٤١	C	%٧.٣٠	D	لا شئ مما سبق
---	--------	---	-------	---	-------	---	---------------

٣. أن نسبة صافي الأصول إلى إجمالي الالتزامات

A	%٤٦.١٥	B	%٤٨.٩٧	C	%٥٤.٨٧	D	لا شئ مما سبق
---	--------	---	--------	---	--------	---	---------------

٤. تبلغ قيمة Z وفقا لنموذج التمان للمنشآت غير الصناعية

	6	B	5.16	C	3.44	D	٦.٤٣
--	---	---	------	---	------	---	------

٥. وفقا لنموذج التمان للمنشآت غير الصناعية فان البنك

A	معرض لمخاطر الإفلاس	B	غير قادر على الاستمرار مستقبلا	C	غير معرض لمخاطر الإفلاس وقادر في الاستمرار مستقبلا	D	A+B
---	---------------------	---	--------------------------------	---	--	---	-----

**تطبيقات عملية
في
إعداد وتحليل التقارير المالية**

اسئلة وتطبيقات متنوعة

اختر الاجابة التي تراها مناسبة من بين الاجابات التالية لكل عبارة :

الاجابة		
ج	١	تصنف التقارير وفقاً لزوايا متعددة ، فمن زاوية مستخدمى التقارير تصنف التقارير الى:
	أ	تقارير اداء وتقارير تخطيط
	ب	تقارير خاصة وتقارير استثناء
	ج	تقارير داخلية وتقارير خارجية .
	د	لا شئ ما ذكر
د	٢	يهدف إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى :
	أ	توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعد عنها قائمة التدفقات النقدية.
	ب	إلغاء أثر الاستحقاق على الأنشطة الثلاثة المكونة للتدفقات النقدية (التشغيل . الاستثمار . التمويل) وإظهار الأثر النقدي لهذه الأنشطة.
	ج	تقييم مدى قدرة المنشأة على تمويل عمليات الاستثمار
	د	(التوسعات) من ناتج النشاط العادي كل ما سبق
ج	٣	توضح تسويات الأصول والخصوم المتداولة . التغيير في صافي رأس المال العامل . والظاهرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة مؤشرات عامة عن كفاءة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة حيث ان :
	أ	نقص المخزون يعتبر بصفة عامة مؤشراً جيداً
	ب	نقص أرصدة العملاء يعتبر مؤشراً على ارتفاع كفاءة إدارة المنشأة للائتمان والتحصيل.
	ج	أ، ب صحيحتان
	د	لا شئ مما سبق
د	٤	يوضح صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار موقع المنشأة من دورة حياتها على النحو التالي:
	أ	ظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة توسع ، أو على الأقل في مرحلة إحلال وتجديد للأصول
	ب	ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة انكماش ، فقد تكون الإدارة اتخذت قرار ببيع جزء كبير من الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.
	ج	ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة أو سالبة بمبالغ ضئيلة يوضح أن المنشأة في مرحلة استقرار بعد إجراء توسعات أو قبلها.
	د	كل ما سبق
د	٥	يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :
	أ	١ . مصادر معلومات داخلية ٢ . مصادر معلومات خارجية ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب :
	ب	توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .
	ج	طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي

	د	ب + ج صححتان	
ب	٦	تحسب نسبة قياس كفاءة التحصيل:	
	أ	عدد الصفقات التي سددت خلال فترة الخصم × عدد الصفقات التي تمت خلال السنة	
	ب	عدد الصفقات التي سددت خلال فترة الخصم ÷ عدد الصفقات التي تمت خلال السنة	
	ج	٣٦٥ (عدد أيام السنة) ÷ معدل دوران المدينين	
	د	لا شئ مما سبق	
ج	٧	عائد التدفق النقدي : هو نسبة صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الى صافى الربح ويتم حسابه كما يلي :	
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × صافى الربح	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + صافى الربح	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ صافى الربح	
	د	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - صافى الربح	
د	٨	نسبة التدفق النقدي الى المبيعات : يتم حسابها كما يلي :	
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × المبيعات	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + المبيعات	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - المبيعات	
	د	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ المبيعات	
ب	٩	نسبة التدفق النقدي الى صافى الأصول : يتم حسابها كما يلي :	
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخر المدة) / ٢	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخر المدة) / ٢	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخر المدة) / ٢	
	د	لا شئ مما سبق	
١	١٠	يتم حساب صافى التدفق النقدي الحر باستخدام المعادلة التالية:	
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - الأرباح الموزعة - المدفوعات لشراء الأصول الثابتة + المقبوضات من بيع الأصول	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + الأرباح الموزعة + المدفوعات لشراء الأصول الثابتة - المقبوضات من بيع الأصول	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + الأرباح الموزعة + المدفوعات لشراء الأصول الثابتة - المقبوضات من بيع الأصول	
	د	لا شئ مما سبق	
ج	١١	ان الاطراف المهتمة بالتحليل المالي هي :	
	أ	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، المنشآت المماثلة ، جهات حكومية .	
	ب	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، المنشآت المنافسة ، المكاتب الاستشارية .	
	ج	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، الدائنون ، جهات اخرى	

تطبيقات عملية في إعداد وتحليل التقارير المالية

	د	ادارة المنشأة ، المنشآت المماثلة ، جهات حكومية ، المكاتب الاستشارية .	
د	١٢	١- ان ما يهتم المقرضين (الدائنين) بالدرجة الاساسية من نتائج التحليل المالي الوصول الى :	
	أ	زيادة حجم المبيعات .	
	ب	ارتفاع اسعار البيع .	
	ج	انخفاض تكاليف المبيعات .	
	د	قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها .	
ج	١٣	من اغراض التحليل المالي :	
	أ	دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي اليه المنشأة .	
	ب	دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على القروض	
	ج	دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.	
	د	جميع ما ذكر صحيح .	
ب	١٤	من خصائص التحليل (الرأسي) انه :	
	أ	يهتم بدراسة التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية .	
	ب	يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلا ساكنا .	
	ج	يتميز بمعرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية .	
	د	جميع ما ذكر اعلاه .	
د	١٥	يتم الحصول على الوزن النسبي للربح التشغيلي في التحليل الراسي في قائمة الدخل من خلال قسمة الربح التشغيلي على :	
	أ	اجمالي الربح	
	ب	تكلفة المبيعات	
	ج	صافي الربح	
	د	صافي المبيعات	
ب	١٦	ان اداة التحليل المالي التي تقيس التغير في بنود القوائم المالية عبر الزمن هي :	
	أ	التحليل الرأسي .	
	ب	التحليل الأفقي .	
	ج	تحليل النسب المالية .	
	د	لا شئ مما ذكر اعلاه .	
ج	١٧	من خصائص التحليل الأفقي للقوائم المالية:	
	أ	يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلاً ساكناً	
	ب	يركز على اظهار الوزن النسبي لكل عنصر الميزانية إلى اجمالي الميزانية	
	ج	يركز على معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية	
	د	كل ما ذكر أعلاه	
أ	١٨	من عيوب التحليل الأفقي :	
	أ	اظهار التغير على شكل نسب مئوية و لا يظهر الاهمية النسبية لمختلف العناصر .	
	ب	اظهار التغير على شكل نسب مئوية لا يظهر الوزن النسبي لمختلف العناصر .	
	ج	ضعيف الدلالة لانه يعتبر تحليلاً ساكناً	
	د	يعتبر تحليلاً متحركاً لانه يظهر التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى فترات زمنية	

د	صافي رأس المال العامل هو:	١٩
	أ اجمالي الاصول المتداولة	
	ب اجمالي الخصوم المتداولة	
	ج الاصول المتداولة + الخصوم المتداولة	
	د الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة	
أ	أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع صافي رأس المال العامل ؟	٢٠
	أ ارتفاع المخزون وانخفاض المصاريف المستحقة .	
	ب ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون .	
	ج انخفاض الاصول المتداولة وارتفاع النقدية .	
	د انخفاض الاصول الثابتة وارتفاع الخصوم المتداولة	
ب	أي مما يلي يؤدي الى انخفاض صافي رأس المال العامل ؟	٢١
	أ ارتفاع النقدية وانخفاض الاصول الثابتة .	
	ب ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض النقدية .	
	ج انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع النقدية .	
	د انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع الاصول المتداولة .	
د	تحليل نسب هيكل التمويل يساعد الادارة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة من خلال التركيز على :	٢٢
	أ معدل العائد على الاموال المستثمرة .	
	ب انخفاض معدل دوران حقوق الملكية (الاموال الخاصة) .	
	ج ارتفاع حصص الارباح الموزعة .	
	د تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي	
أ	تشير نسب المديونية الى :	٢٣
	أ قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها .	
	ب كفاءة الادارة في استخدام الاموال المتاحة .	
	ج كفاءة الادارة في تحقيق الارباح .	
	د قدرة المنشأة على الاستمرار .	
ج	إذا كان اجمالي الاصول ٥٠٠٠٠٠ جنيه وحقوق الملكية ٣٠٠٠٠٠ جنيه والديون طويلة الأجل ١٢٠٠٠٠ جنيه فان نسبة التمويل الداخلي تساوي:	٢٤
	أ ٨٤%	
	ب ٤٢%	
	ج ٦٠%	
	د ٢٤%	
د	إذا كان معدل العائد على حقوق الملكية ٢٥% واجمالي الاصول ١٢٠٠٠٠٠ جنيه وصافي الربح بعد الضريبة ١٨٠٠٠٠ جنيه فان حقوق الملكية تساوي:	٢٥
	أ ٤٠٠٠٠ جنيه	
	ب ٤٥٠٠٠٠ جنيه	
	ج ٣٠٠٠٠٠ جنيه	
	د ٧٢٠٠٠٠ جنيه	
ج	أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة صافي الربح الى المبيعات ؟	٢٦

	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات .	
	ب	ارتفاع حصص الأرباح الموزعة .	
	ج	انخفاض مصاريف التشغيل .	
	د	انخفاض المبيعات الآجلة .	
ب		يتم احتساب معدل دوران المدينون من خلال قسمة :	٢٧
	أ	المدينون ÷ إجمالي الأصول	
	ب	صافي المبيعات الآجلة ÷ المدينون	
	ج	المدينون ÷ صافي المبيعات الآجلة	
	د	صافي المشتريات الآجلة ÷ المدينون	
ب		أي مما يلي يؤدي إلى ارتفاع معدل دوران المدينين ؟	٢٨
	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المدينين .	
	ب	ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين .	
	ج	انخفاض المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين .	
	د	انخفاض المبيعات الآجلة وارتفاع متوسط المدينين .	
د		أي مما يلي يؤدي إلى انخفاض معدل دوران المدينين ؟	٢٩
	أ	ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المدينين	
	ب	ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المدينين .	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المدينين .	
	د	انخفاض المبيعات الآجلة وارتفاع متوسط المدينين .	
ب		إذا كان معدل دوران المدينون ٨ مرات والمبيعات الآجلة ٦٢٠٠ جنيهه فإن متوسط فترة التحصيل تساوي:	٣٠
	أ	٥٤ يوم	
	ب	٤٥ يوم	
	ج	٦٢ يوم	
	د	٧٥ يوم	
ج		إذا كان صافي المبيعات الآجلة ٢٤٠٠٠٠ جنيهه ومتوسط المدينين ٤٠٠٠٠ جنيهه، فإن متوسط فترة التحصيل هي :	٣١
	أ	٣٦ يوم	
	ب	٣٠ يوم	
	ج	٦٠ يوم	
	د	لا شيء مما ذكر	
ج		أي مما يلي يؤدي إلى ارتفاع معدل دوران المخزون ؟	٣٢
	أ	ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
	ب	ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المخزون .	
	ج	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
	د	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .	
ج		أي مما يلي يؤدي إلى انخفاض معدل دوران المخزون ؟	٣٣
	أ	ارتفاع المبيعات الآجلة وانخفاض متوسط المخزون .	

	ب	انخفاض المبيعات الاجلة وارتفاع متوسط المخزون .	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .	
	د	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
أ		إذا كان مبلغ تكلفة المبيعات ١٧٥٠٠٠ جنيه ومتوسط المخزون ٣٥٠٠٠ جنيه، فإن متوسط فترة التخزين هي :	٣٤
	أ	٧٢ يوم	
	ب	٦٠ يوم	
	ج	٣٦ يوم	
	د	لا شيء مما ذكر	
أ		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران الدائنين ؟	٣٥
	أ	ارتفاع المشتريات الاجلة وانخفاض متوسط الدائنين .	
	ب	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين	
	ج	انخفاض المشتريات الاجلة وارتفاع متوسط الدائنين	
	د	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .	
د		اي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران الدائنين ؟	٣٦
	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين .	
	ب	ارتفاع المشتريات الاجلة وانخفاض متوسط الدائنين	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .	
	د	انخفاض المشتريات الاجلة وارتفاع متوسط الدائنين	
ج		إذا كان صافي المشتريات الاجلة ١٨٠٠٠٠٠ جنيه ومتوسط الدائنين ٤٥٠٠٠٠ جنيه، فإن متوسط فترة السداد هي :	٣٧
	أ	٣٠ يوم	
	ب	٦٠ يوم	
	ج	٩٠ يوم	
	د	لا شيء مما ذكر	
ج		أي الأوضاع التالية هو الوضع الأمثل للمنشأة في إدارة الديون :	٣٨
	أ	متوسط فترة التحصيل ٣٠ يوم ومتوسط فترة السداد ٣٠ يوم	
	ب	متوسط فترة التحصيل ٤٠ يوم ومتوسط فترة السداد ٢٥ يوم	
	ج	متوسط فترة التحصيل ٣٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٤٥ يوم	
	د	متوسط فترة التحصيل ٥٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٥٠ يوم	
أ		تنتج الفترة (الدورة) التشغيلية من حاصل جمع :	٣٩
	أ	متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل .	
	ب	متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التسديد	
	ج	متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التسديد .	
	د	لا شيء مما سبق .	
أ		أي من العمليات الاتية يؤدي الى زيادة نسبة التداول ؟	٤٠
	أ	تحصيل نقدية من المدينين .	
	ب	شراء الات نقدا .	

	ج	شراء بضاعة على الحساب.	
	د	بيع بضاعة على الحساب.	
أ		إذا كانت نسبة التداول ٢.٥ مرة والاصول المتداولة ١٤٠٠٠ جنيه فان الخصوم المتداولة تساوي:	٤١
	أ	٥٦٠٠ جنيه	
	ب	٦٥٠٠ جنيه	
	ج	٥٠٠٠ جنيه	
	د	٣٥٠٠٠ جنيه	
ج		أي من مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة السيولة السريعة ؟	٤٢
	أ	ارتفاع اوراق القبض وانخفاض اوراق الدفع .	
	ب	ارتفاع المخزون وانخفاض الدائنون.	
	ج	انخفاض النقدية وارتفاع الدائنون .	
	د	انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض.	
ب		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة السريعة ؟	٤٣
	أ	ارتفاع اوراق الدفع وانخفاض اوراق القبض.	
	ب	انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض.	
	ج	ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون.	
	د	انخفاض اوراق القبض وارتفاع المصاريف المستحقة .	
ج		إذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو ١٢٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٤٠% فان الربح قبل الضريبة هو:	٤٤
	أ	٧٢٠٠ جنيه	
	ب	٤٨٠٠ جنيه	
	ج	٢٠٠٠٠ جنيه	
	د	لا شيء مما ذكر	
ب		إذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو ٣٠٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٢٥% فان مبلغ الضريبة هو	٤٥
	أ	٧٥٠٠ جنيه	
	ب	١٠٠٠٠ جنيه	
	ج	٢٢٥٠٠ جنيه	
	د	٤٠٠٠٠ جنيه	
أ		إذا كان مبلغ الضريبة ١٨٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٣٠% فان الربح قبل الضريبة هو :	٤٦
	أ	٦٠٠٠٠ جنيه	
	ب	٢٣٤٠٠ جنيه	
	ج	٤٢٠٠٠ جنيه	
	د	لا شيء مما ذكر	
ب		إذا كان مبلغ الضريبة ٣٥٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٢٠% فان الربح بعد الضريبة هو :	٤٧
	أ	١٧٥٠٠٠ جنيه	
	ب	١٤٠٠٠٠ جنيه	
	ج	١٠٥٠٠٠ جنيه	
	د	لا شيء مما ذكر	

د	٤٨	أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟
	أ	ارتفاع رصيد المخزون .
	ب	انخفاض رصيد الضرائب المستحقة .
	ج	ارتفاع الفوائد المستلمة عن الاستثمار .
	د	الخسائر المترتبة عن بيع اصول ثابتة .
ج	٤٩	أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟
	أ	ارباح بيع الاصول الثابتة .
	ب	ارتفاع رصيد القروض الممنوحة للغير .
	ج	خسائر بيع الاستثمارات قصيرة الاجل
	د	انخفاض رصيد السندات طويلة الاجل .
أ	٥٠	أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط الاستثماري ؟
	أ	ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاوراق المالية .
	ب	ارتفاع الارباح الناتجة عن بيع اصول ثابتة .
	ج	انخفاض الاستثمار في شراء الاوراق المالية .
	د	ارتفاع القروض الممنوحة للغير .
د	٥١	أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟
	أ	زيادة رأس المال باصدار اسهم جديدة نقدا .
	ب	زيادة الارباح الموزعة نقدا .
	ج	انخفاض القروض طويلة الاجل .
	د	انخفاض حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاسهم
ب	٥٢	أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟
	أ	ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار .
	ب	انخفاض رصيد القروض طويلة الاجل
	ج	ارتفاع رصيد الاصول الثابتة .
	د	توزيع ارباح على شكل اسهم .
ج	٥٣	ان الهدف الاساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :
	أ	قدرة المنشأة في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .
	ب	قدرة المنشأة على سداد ديونها في الاجل الطويل .
	ج	قدرة المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات .
	د	قدرة المنشأة على سداد الفوائد عند استحقاقها .
ج	٥٤	ان مصادر التمويل الخارجي هي :
	أ	اصدار اسهم ، اصدار سندات ، ارباح محتجزة .
	ب	اصدار سندات، الحصول على قروض، الاحتياطات.
	ج	اصدار اسهم ، اصدار سندات ، الحصول على قروض .
	د	اصدار اسهم ، الحصول على قروض ، مخصصات الاهلاك .
د	٥٥	ان مصادر التمويل الداخلي هي :
	أ	اصدار اسهم ، احتياطات ، ارباح محتجزة .
	ب	اصدار سندات ، احتياطات ، ارباح محتجزة .

	ج	زيادة القروض ، مخصصات الاهلاك ، ارباح محتجزة .	
	د	مخصصات الاهلاك ، احتياطيات ، ارباح محتجزة .	
ج		يتم حساب نسبة توزيعات الارباح على المساهمين من حاصل قسمة :	٥٦
	أ	التوزيعات النقدية المعلن عنها ÷ صافي الربح قبل الضريبة	
	ب	التوزيعات النقدية المعلن عنها ÷ صافي الربح بعد الضريبة	
	ج	الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية ÷ عدد الاسهم العادية	
	د	الارباح الموزعة لحملة الاسهم الممتازة ÷ عدد الاسهم الممتازة	
ج		بموجب نموذج (Altman) تكون المنشأة قادرة على الاستمرارية في حالة حصولها على (قيمة Z) :	٥٧
	أ	اعلى من ١.٨٨	
	ب	اقل من ١.٨٨	
	ج	اعلى من ٢.٩٩	
	د	اقل من ٢.٩٩	
ج		ان النسب التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل هي نسب.....:	٥٨
	أ	هيكل التمويل	
	ب	النشاط	
	ج	السيولة	
	د	الربحية	
أ		ان نسب..... تقيس سرعة تحويل الأصول إلى مبيعات:	٥٩
	أ	النشاط	
	ب	الربحية	
	ج	السيولة	
	د	المديونية	
د		النسبة التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمنشأة في توليد الأرباح من استثمارها في مختلف الأصول هي:	٦٠
	أ	هامش الربح.	
	ب	العائد على حقوق الملكية.	
	ج	صافي راس المال العامل .	
	د	العائد على الاصول .	
د		إن النسبة التي تعكس توقعات السوق لمستقبل المنشأة هي.....:	٦١
	أ	نسبة هيكل التمويل	
	ب	العائد على حقوق الملكية	
	ج	العائد على الاصول	
	د	سعر السهم إلى عائد	
ج		إن ارتفاع نسبة عائد السهم إلى قيمته الاسمية يعني ان هناك:	٦٢
	أ	نظرة تشاؤمية عن وضع المنشأة في المستقبل	
	ب	نظرة سلبية عن وضع المنشأة في المستقبل	
	ج	نظرة ايجابية عن وضع المنشأة في المستقبل	
	د	لا شئ مما سبق	

ب	٦٣	حققت إحدى الشركات ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ربح صافي بعد الضريبة وقد أعلنت المنشأة بأنها ستوزع ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه توزيعات نقدية إذا فان نسبة التوزيع لهذه المنشأة هي:
	أ	٢٠%
	ب	٤٠%
	ج	٤%
	د	٢%
د	٦٤	من اهداف التحليل المالي هو:
	أ	معرفة المركز المالي
	ب	الوصول الى القيم الاستثمارية في المنشأة
	ج	تخطيط السياسات المالية مثل سياسة الائتمان والمخزون السلعي والاحتياطات والاستثمارات
	د	كل ما سبق
أ	٦٥	ان الهدف من قياس نسب السيولة هو :
	أ	معرفة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل
	ب	معرفة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة وقصيرة الاجل
	ج	معرفة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها طويلة الاجل
	د	معرفة قدرة المنشأة على دفع الارباح للمساهمين
ج	٦٦	يمكن الاستفادة من نسب النشاط في قياس مدى
	أ	كفاءة المنشأة في جذب مصادر تمويل للمنشأة .
	ب	قدرة المنشأة على ادارة القروض المصرفية.
	ج	كفاءة المنشأة في ادارة اصولها.
	د	كفاءة المنشأة في ادارة ديونها.
د	٦٧	تعتمد المحاسبة في اعترافها بالإيرادات والمصروفات على:
	أ	الأساس النقدي
	ب	أساس المصروفات
	ج	أساس الإيرادات
	د	أساس الاستحقاق
ب	٦٨	قائمة تعرف على انها قائمة قياس القدرة الكسبية للمنشأة.
	أ	المركز المالي
	ب	الدخل
	ج	التدفقات النقدية
	د	التغيرات في حقوق الملكية
د	٦٩	يتم الإفصاح عن خسائر ناتجة عن زلزال تحت ----- في قائمة الدخل
	أ	مجمل الربح
	ب	العمليات غير المستمرة
	ج	صافي الربح
	د	البنود غير العادية
ب	٧٠	الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات -

	----- للمنشأة خلال الفترة.		
	الاجلة	أ	
	النقدية	ب	
	(أ) و (ب)	ج	
	ليس شيئاً مما سبق	د	
ج	ان الانشطة التي تتضمن الاثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل تقع ضمن الانشطة ----- في قائمة التدفقات النقدية.		٧١
	التمويلية	أ	
	الاستثمارية	ب	
	التشغيلية	ج	
	كل ما سبق	د	
ا	ان الانشطة التي تتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها تقع ضمن الانشطة ----- في قائمة التدفقات النقدية.		٧٢
	الاستثمارية	أ	
	التمويلية	ب	
	التشغيلية	ج	
	كل ما سبق	د	
ج	ان الانشطة التي تختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية تقع ضمن الانشطة ----- في قائمة التدفقات النقدية.		٧٣
	الاستثمارية	أ	
	التشغيلية	ب	
	التمويلية	ج	
	كل ما سبق	د	
د	يتم الافصاح عن اسهم الخزينة في:		٧٤
	قائمة الدخل	أ	
	مع الاصول المتداولة	ب	
	مع الالتزامات طويلة الاجل	ج	
	قائمة حقوق الملكية	د	
د	اي من البنود التالية يجب ان لا يظهر في قائمة الارباح المحتجزة:		٧٥
	صافي الخسائر	أ	
	تعديل دخل السنوات السابقة	ب	
	توزيعات الارباح	ج	
	الانشطة المستبعدة	د	
ب.	الدخل الشامل لا يتضمن:		٧٦
	الارباح غير المحققة	أ	
	استثمارات حقوق الملكية	ب	
	خسائر التخلص من الاصول	ج	
	ايراد الاسهم	د	

د	٧٧	يعني بصافي الاصول:
	أ	جميع الاصول مضافا اليها جميع الالتزامات
	ب	الاصول المتداولة مطروحا منها الالتزامات المتداولة
	ج	جميع الاصول مطروحا منها حقوق الملكية
	د	ليس شيئا مما سبق
د	٧٨	راس المال العامل هو :
	أ	راس المال المعاد استثماره في المنشأة
	ب	النقد والمدينون مخصوما منها الالتزامات المتداولة فقط
	ج	راس المال المضاف للمنشأة
	د	ليس شيئا مما سبق
ب	٧٩	ان القائمة التي تلخص الانشطة التشغيلية، والانشطة الاستثمارية، والانشطة التمويلية هي:
	أ	المركز المالي
	ب	قائمة التدفقات النقدية
	ج	قائمة الدخل
	د	قائمة الارياح المحتجرة
ج	٨٠	عند استبعاد احد الانشطة يجب الافصاح عن ذلك في قائمة الدخل :
	أ	مع المصاريف التشغيلية
	ب	قبل الناتج من العمليات المستمرة
	ج	بعد ناتج النشاط من العمليات المستمرة
	د	مع البنود غير العادية

حالة (١)

فيما يلي الجزء الخاص بالأصول في قائمة المركز المالي لمنشأة الامل :

الأصول	
	أولاً: الأصول المتداولة:
٧٠٠٠٠	١- النقدية
١٧٥٠٠	٢- شيكات مهايا وأجور لم تسلم للموظفين
٢٤٥٠٠	٣- الأوراق المالية بسعر السوق (التكلفة ٢٠٠٠٠)
٧٥٠٠٠	٤- المدينين (الصافي بعد طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)
٢٥٠٠٠٠	٥- المخزون (التكلفة أو السوق أيهما اقل - الوارد أخيراً صادر أولاً)
٤٣٧٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
	ثانياً: الأصول الثابتة:
٨٠٠٠٠	١- الأراضي (بعد طرح مخصص الاستهلاك)
٨٠٠٠٠	٢- المباني والمعدات
(٣٠٠٠٠٠)	(-) مجمع الاستهلاك
٥٠٠٠٠٠	صافي المباني والمعدات
٥٨٠٠٠٠	إجمالي الأصول الثابتة
	ثالثاً: الاستثمارات طويلة الأجل:
١٠٠٠٠٠	١- استثمارات في الأسهم والسندات

٤٠٠٠٠		٢- أسهم الخزانة
١٤٠٠٠٠		إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل
		رابعا: الأصول الأخرى:
١٤٢٠٠		١- خصم إصدار السندات
٩٧٥٠٠٠		٢- مطالبة قضائية ضد الحكومة (معلقة)
٩٨٩٢٠٠		إجمالي الأصول الأخرى
٢١٤٦٢٠٠		إجمالي الأصول

المطلوب: وضح أوجه القصور والأخطاء في التبيويب السابق للأصول.

حالة (٢)

فيما يلي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمنشأة امواج عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١
قائمة المركز المالي

	٢٠١٩ / ١٢/٣١	٢٠١٩/ ١/١
النقدية	٦٢٠٠٠	٣٨٠٠٠
المدينون	٨٥٠٠٠	٦٦٠٠٠
المخزون	٣١٠٠٠	٤٤٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما	.	٤٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٢٦٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
ممتلكات ومعدات	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
مجمع اهلاك معدات وممتلكات	(٢٥٥٠٠٠)	(٢١٩٠٠٠)
مجموع الأصول	<u>٦٣٣٠٠٠</u>	<u>٥٩٣٠٠٠</u>
دائنون	٣٣٠٠٠	٤٥٠٠٠
مصروفات مستحقة الدفع	٧٧٠٠٠	٤٢٠٠٠
ضرائب مستحقة الدفع	١٧٠٠٠	٢٤٠٠٠
قرض سندات	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
رأس المال	١٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	<u>٢٢٦٠٠٠</u>	<u>١٩٢٠٠٠</u>
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	<u>٦٣٣٠٠٠</u>	<u>٥٩٣٠٠٠</u>

قائمة الدخل ٢٠١٩/١٢/٣١	
المبيعات	٦١٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	<u>٣٣٠٠٠٠</u>
مجمل الربح	٢٨٠٠٠٠
يطرح مصاريف تشغيلية	<u>١٨٠٠٠٠</u>
صافي الربح التشغيلي	١٠٠٠٠٠
يطرح ضريبة الدخل	<u>٣٠٠٠٠</u>
صافي الربح	<u>٧٠٠٠٠</u>

المطلوب:- إعداد قائمة التدفقات النقدية وباستخدام الطريقة غير المباشرة.

الحل
قائمة التدفقات النقدية

<u>الأنشطة التشغيلية</u>	
صافي الربح	70,000
<u>التعديلات من قائمة الدخل</u>	
الاهلاك	36,000
الزيادة في المدينون	(19,000)
الانخفاض في المخزون	13,000
الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدماً	4,000
الانخفاض في الدائنون	(12,000)
الزيادة في المصروفات مستحقة الدفع	35,000
الانخفاض في الضرائب مستحقة الدفع	(7,000)
<u>صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ١</u>	<u>120,000</u>
<u>الأنشطة الاستثمارية</u>	
الزيادة في الاستثمارات المالية	(50,000)
<u>صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية ٢</u>	<u>(50,000)</u>
<u>الأنشطة التمويلية</u>	
الانخفاض في قرض السندات	(40,000)
الزيادة في رأس المال	30,000
توزيعات الأرباح النقدية	(36,000)
<u>صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية ٣</u>	<u>(46,000)</u>
<u>صافي الزيادة في النقدية خلال العام ٣+٢+١</u>	<u>24000</u>
رصيد النقدية في بداية الفترة	38,000
رصيد النقدية في نهاية الفترة	62,000

حالة (٣)

فيما يلي القوائم المالية لمنشأة الاخلاص :
قائمة المركز المالي كما هي في ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١ (المبالغ بآلاف الجنيهات)

الأصول المتداولة	٢٠١٩	٢٠١٨
النقدية	١٤٠	١٣٠
المدينون - بالصافي	١٢٠	١١٠
المخزون السلعي	١٠٠	١١٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥٠	٤٠
مجموع الأصول المتداولة	٤١٠	٣٩٠
الأصول غير المتداولة		
معدات وتجهيزات - بالصافي	١٨٤٠	١٨٣٠
مجموع الاصول	<u>٢٢٥٠</u>	<u>٢٢٢٠</u>
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	١٠٠	١٠٠
المصاروفات مستحقة الدفع	٨٠	٨٠

تطبيقات عملية في إعداد وتحليل التقارير المالية

أوراق دفع قصيرة الأجل	٢١٠	٢٣٠
مجموع الالتزامات المتداولة	٣٩٠	٤١٠
الالتزامات غير المتداولة		
قرض سندات	٤٦٠	٥٠٠
مجموع الالتزامات غير المتداولة	٨٥٠	٩١٠
حقوق الملكية		
أسهم ممتازة ٥% القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه	١٠٠	١٠٠
أسهم عادية، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه	٢٠٠	٢٠٠
الزيادة في رأس المال - أسهم عادية	٢٦٠	٢٦٠
الأرباح المحتجزة	٨٤٠	٧٥٠
مجموع حقوق المساهمين	١٤٠٠	١٣١٠
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	٢٢٥٠	٢٢٢٠

قائمة الدخل عن السنة المالية ٢٠١٩ (المبالغ بالآلاف الجنيهات)

المبيعات (جميعها على الحساب)	٢٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٤٠٠
مجموع الربح	٦٠٠
يطرح مصاريف تشغيلية	٢٤٠
صافي الربح التشغيلي	٣٦٠
مصروف الفائدة	٥٠
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	٣١٠
يطرح ضريبة الدخل ٣٠%	٩٣
صافي الربح	٢١٧

المعلومات الإضافية:-

١. بلغ مجموع توزيعات الأرباح النقدية ١٢٧ ألف جنيه منها ٥ آلاف جنيه توزيعات أرباح أسهم ممتازة.

٢. بلغ سعر السهم العادي السوقي في ٣١/١٢/٢٠١٩ مبلغ ١٤٠ جنيه .

المطلوب:- حساب ما يلي لعام ٢٠١٩ :-

١. العائد على السهم العادي.

٢. مضاعف الربحية .

٣. معدل العائد على حقوق المساهمين.

٤. نسبة التداول.

٥. نسبة السيولة السريعة.

٦. معدل دوران المدينين

٧. معدل دوران المخزون.

٨. نسبة تغطية الفوائد.

الحل

١. العائد على السهم العادي = $(217 - 5) \div 20 = 10.60$ جنيه .
- عدد الأسهم العادية = $200 \div 10 = 20$.
٢. مضاعف الربحية = $13.20 \div 10.60 = 1.24$.
٣. معدل العائد على حقوق المساهمين = $(217 - 5) \div 1255 = 16.89\%$
- * متوسط حقوق المساهمين بعد استبعاد الاسهم الممتازة = $(1210 + 1300) \div 2 = 1255$
٤. نسبة التداول = $390 \div 410 = 1.05$.
٥. نسبة السيولة السريعة = $390 \div 260 = 1.46$.
٦. معدل دوران المدينين = $115 \div 2000 = 17.39$.
- * متوسط المدينين = $(110 + 120) \div 2 = 115$.
٧. معدل دوران المخزون = $105 \div 1400 = 13.33$.
- متوسط المخزون = $(110 + 100) \div 2 = 105$.
٨. نسبة تغطية الفوائد = $360 \div 50 = 7.20$.

حالة (٤)

فيما يلي الأرصدة المدينة والدائنة المستخرجة من دفتر الأستاذ الخاص بمنشأة الحمد في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالجنيه):
الأرصدة المدينة: ٥٠٠٠٠ مباني - ٣٠٠٠٠ أثاث وتجهيزات - ١٠٠٠٠ أجهزة ومعدات - ١٧٠٠٠ تكلفة البضاعة المباعة -
 ٩٠٠٠٠ مخزون البضاعة - ١٥٠٠٠ مسحوبات شخصية - ٣١٠٠٠ أجور ومرتبوات العاملين في التسويق - ٢٠٠٠ مصاريف مياه
 وإنارة - ٢٠٠٠ مصاريف تليفون وفاكس - ٥٠٠٠ مدينون - ٢٠٠٠٠ نقدية بالخبزينة - ١٥٠٠٠ نقدية بالبنك.
الأرصدة الدائنة: ١٠٠٠٠٠ رأس المال - ٢٠٠٠٠ مجمع إهلاك مباني - ١٠٠٠٠ مجمع إهلاك أثاث وتجهيزات - ٤٠٠٠ مجمع
 إهلاك أجهزة ومعدات - ٢٥٠٠٠٠ مبيعات بضاعة - ٢٦٠٠٠٠ دائنون - ٣٠٠٠٠٠ قرض البنك.
المطلوب:

أولاً: إعداد قائمة الدخل عن العام المنتهى في ٢٠١١/١٢/٣١.

ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١.

حالة (٥)

قامت إحدى الشركات المساهمة بإعداد ميزانيتها عن العام المنتهى في ٢٠١٩/١٢/٣١ كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		٧٠٠٠٠٠٠
قرض البنك طويل الأجل	٤٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة:		
بنك سحب على المكشوف	١٥٠٠٠٠٠	نقدية	٥٠٠٠٠٠	
دائنون	١٥٠٠٠٠٠	مدينون وحسابات مدينة	٩٥٠٠٠٠٠	
				١٠٠٠٠٠٠٠
	١٧٠٠٠٠٠٠			١٧٠٠٠٠٠٠

وتبين أن بند المدينون والحسابات المدينة يتضمن ما يلي: خسائر مرحلة ١٥٠٠٠٠٠٠ مدينون متنوعون ٧٥٠٠٠٠٠٠ واتضح أنها الجزء غير المسدد من رأس مال الأسهم
المطلوب: عرض عناصر الميزانية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة ومناقشة مدى الاختلاف في الإفصاح.

حالة (٦)

إذا توفرت لديك المعلومات التالية لمنشأة الاتحاد :

- مدة تصريف المخزون ٣٠ يوم.
- مدة تحصيل الحسابات المدينة ١٨ يوم.
- مدة تأخير الحسابات الدائنة ١٢ يوم.

المطلوب

١. حساب دورة التحول النقدي لرأس المال.
٢. حساب متوسط رصيد الحسابات المدينة إذا علمت أن المبيعات السنوية للمنشأة تبلغ (١٩٨٠) ألف جنيه وأن جميعها كانت آجلة.
٣. حساب معدل دوران المخزون.
٤. حساب دورة التحول النقدي إذا كان متوسط دوران المخزون يبلغ (٤) مرة.

الحل

١. دورة التحول النقدي لرأس المال = مدة تصريف المخزون + مدة تحصيل الحسابات المدينة - مدة تأخير الحسابات الدائنة

$$a. = 30 - 18 + 12 = 36 \text{ يوم}$$

٢. متوسط رصيد الحسابات المدينة = متوسط المبيعات اليومية * متوسط مدة التحصيل

$$1. = (1980 \text{ ألف} / 360 \text{ يوم}) * 18 = 99 \text{ ألف جنيه}$$

٣. معدل دوران المخزون = عدد أيام السنة / مدة تصريف المخزون

$$1. = 360 \text{ يوم} / 30 \text{ يوم} = 12 \text{ مرة}$$

٤. معدل دوران المخزون = عدد أيام السنة / مدة تصريف المخزون

$$4 = 360 \text{ يوم} / \text{س}$$

$$\text{س} = 360 \text{ يوم} / 4 = 90 \text{ يوم}$$

دورة التحول النقدي = مدة تصريف المخزون + مدة تحصيل الحسابات المدينة - مدة تأخير الحسابات الدائنة

$$= 12 - 18 + 90 = 96 \text{ يوم}$$

حالة (٧)

فيما يلي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لمنشأة الزهور عن سنتي ٢٠١٨، ٢٠١٩ (الأرقام بآلاف الجنيهات):

٢٠١٩	٢٠١٨	قائمة الدخل:
١٥٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	صافي المبيعات
(٩٧.٥٠٠)	(١٢٦.٠٠٠)	. تكلفة المبيعات
٥٢.٥٠٠	٨٤.٠٠٠	مجمّل الربح
(٣٤.٥٠٠)	(٦٣.٨٠٠)	. مصاريف التشغيل
١٨.٠٠٠	٢٠.٢٠٠	صافي الربح

المركز المالي في

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	الأصول:
٨.٠٠٠	١٢.٠٠٠	نقدية
١٨.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	مدينون
٢٣.٦٠٠	٢٨.٠٠٠	مخزون سلعي
١٢.٩٠٠	٢٣.٠٠٠	أصول أخرى متداولة
٦٢.٥٠٠	٨٧.٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
١١٧.٥٠٠	١٢٥.٨٠٠	عقارات وآلات (صافي)
٢٤.٠٠٠	٢٣.٠٠٠	أصول أخرى ثابتة (صافي)
٢٠٤.٠٠٠	٢٣٥.٨٠٠	إجمالي الأصول
		الخصوم وحقوق الملكية:
٢٥.٠٠٠	٢٩.٠٠٠	دائنون
٥٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٨٠.٠٠٠	٧٩.٠٠٠	إجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية:
٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	رأس المال
٤٤.٠٠٠	٥٦.٨٠٠	أرباح محتجزة
١٢٤.٠٠٠	١٥٦.٨٠٠	إجمالي حقوق الملكية
٢٠٤.٠٠٠	٢٣٥.٨٠٠	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية
		المطلوب:

١. إجراء التحليل الأفقي والرأسي لمنشأة الزهور .

٢. تفسير نتائج التحليل

الحل

التحليل الرأسي		التحليل الأفقي		٢٠١٩	٢٠١٨	
سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	نسبة الزيادة أو النقص منسوبة إلى ٢٠١٨	قيمة الزيادة أو النقص			
%١٠٠	%١٠٠	%٤٠	٦٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	قائمة الدخل:
%٦٥	%٦٠	%٢٩.٢	٢٨.٥٠٠	(٩٧.٥٠٠)	(١٢٦.٠٠٠)	صافي المبيعات
%٣٥	%٤٠	%٦٠	٣١.٥٠٠	٥٢.٥٠٠	٨٤.٠٠٠	. تكلفة المبيعات
%٢٣	%٣٠.٤	%٨٤.٩	٢٩.٣٠٠	(٣٤.٥٠٠)	(٦٣.٨٠٠)	مجمل الربح
%١٢	%٩.٦	%١٢.٢	٢.٢٠٠	١٨.٠٠٠	٢٠.٢٠٠	. مصاريف التشغيل
						صافي الربح
						الأصول:
%٣.٩	%٥.١	%٥٠	٤.٠٠٠	٨.٠٠٠	١٢.٠٠٠	نقدية
%٨.٨	%١٠.٢	%٣٣.٣	٦.٠٠٠	١٨.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	مدينون
%١١.٦	%١١.٨	%١٨.٦	٤.٤٠٠	٢٣.٦٠٠	٢٨.٠٠٠	مخزون سلعي
%٦.٣	%٩.٨	%٧٨.٣	١٠.١٠٠	١٢.٩٠٠	٢٣.٠٠٠	أصول أخرى متداولة
%٣٠.٦	%٣٦.٩	%٣٩.٢	٢٤.٥٠٠	٦٢.٥٠٠	٨٧.٠٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
%٥٧.٦	%٥٣.٣	%٧.١	٨.٣٠٠	١١٧.٥٠٠	١٢٥.٨٠٠	عقارات وآلات (صافي)
%١١.٨	%٩.٨	(%٤.٢)	(١.٠٠٠)	٢٤.٠٠٠	٢٣.٠٠٠	أصول أخرى ثابتة (صافي)
%١٠٠	%١٠٠	%١٥.٦	٣١.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٢٣٥.٨٠٠	إجمالي الأصول
						الخصوم وحقوق الملكية:
%١٢.٣	%١٢.٣	%١٦	٤.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٢٩.٠٠٠	دائنون
%٢٦.٩	%٢١.٢٢	(%٩.١)	(٥.٠٠٠)	٥٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	قروض طويلة الأجل
%٣٩.٢	%٣٣.٥	(%١.٢)	(١.٠٠٠)	٨٠.٠٠٠	٧٩.٠٠٠	إجمالي الالتزامات
						حقوق الملكية:
%٣٩.٢	%٤٢.٥	%٢٥	٢٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	رأس المال
%٢١.٦	%٢٤.١	%٢٩.١	١٢.٨٠٠	٤٤.٠٠٠	٥٦.٨٠٠	أرباح محتجزة
%٦٠.٨	%٦٦.٥	%٢٦.٥	٣٢.٨٠٠	١٢٤.٠٠٠	١٥٦.٨٠٠	إجمالي حقوق الملكية
%١٠٠	%١٠٠	%١٥.٦	٣١.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٢٣٥.٨٠٠	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

حالة (١)

في ٢٠١٩/١٢/٣١ تقدمت منشأة الاخلاص بطلب إلى بنك مصر لاقتراض ٤ مليون جنيه، وفيما يلي بعض بيانات آخر قوائمها المالية :

إجمالي الأصول	٢٠.٠٠٠.٠٠٠	جنيه
أصول متداولة	٨.١٠٠.٠٠٠	جنيه
صافي رأس المال العامل	٤.٩٠٠.٠٠٠	جنيه
أرباح محتجزة	٣.٠٠٠.٠٠٠	جنيه
التزامات طويلة الأجل	٤.٨٠٠.٠٠٠	جنيه
الربح قبل الفائدة والضريبة	٢.٠٠٠.٠٠٠	جنيه
صافي المبيعات	٣٥.٠٠٠.٠٠٠	جنيه

فإذا علمت أن البنك يستخدم نموذج درجات زد (Z) (نموذج التمان) في تقييم المقدرة المالية والائتمانية للعملاء راغبى الاقتراض.

المطلوب:

١. احتساب درجات زد عن عام ٢٠١٩
٢. بافتراض أن درجات زد لهذه المنشأة كانت ٤.٩ عام ٢٠١٧، ٤.١ عام ٢٠١٨ فهل يتم الموافقة على إقراضها أم لا؟

الحل

يتطلب احتساب درجات زد لعام ٢٠١٩ احتساب النسب الخمس (س١... س٥) التالية:

$$س١ = \text{صافي رأس المال العامل} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$٠.٢٤٥ = ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ \div ٤.٩٠٠.٠٠٠ =$$

$$س٢ = \text{أرباح محتجزة} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$٠.١٥ = ٣.٠٠٠.٠٠٠ \div ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$س٣ = \text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$٠.١٠ = ٢.٠٠٠.٠٠٠ \div ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$س٤ = \text{قيمة سوقية لحقوق الملكية} \div \text{إجمالي الالتزامات (قصيرة وطويلة الأجل)}$$

يجب احتساب الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق معادلة صافي رأس المال العاملة وذلك كما يلي:

$$٤.٩٠٠.٠٠٠ = ٨.١٠٠.٠٠٠ - \text{التزامات قصيرة الأجل}$$

$$\text{الالتزامات قصيرة الأجل} = ٣.٢٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$س٥ = \text{دفترية لحقوق الملكية} = ٢.٠٠٠.٠٠٠ - (٤.٨٠٠.٠٠٠ + ٣.٢٠٠.٠٠٠)$$

$$١٢.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$س٤ = ١.٥ = (٤.٨٠٠.٠٠٠ + ٣.٢٠٠.٠٠٠) \div ١٢.٠٠٠.٠٠٠ =$$

$$س٥ = \text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$١.٧٥ = ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ \div ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ =$$

درجات زد = $١.٢ \times ٠.٢٤٥ + ١.٤ \times ٠.١٥ + ٣.٣ \times ٠.١٠ + ١.٥ \times ١.٥ + ١.٧٥ = ٣.٤٨٤$ رغم أن درجات زد عن عام ٢٠١٨ أعلى من ٢.٩٩ إلا أنه يلاحظ أنها تتناقص، فقد كانت ٤.٩ عام ٢٠١٧ ثم تناقصت إلى ٤.١ عام ٢٠١٨، وتناقصت في عام ٢٠١٩ إلى ٣.٤٨٤ بما يتطلب دراسة أكثر لهذه المنشأة قبل الموافقة على إقراضها ومع الحصول على ضمانات إضافية.

حالة (٩)

فيما يلي القوائم المالية لمنشأتين أ، ب واللتان تعملان في نفس الصناعة. وقد تقدمتا لأحد البنوك للاقتراض منه:
قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	
		الأصول:
٤٠٠	٥٠	نقدية
٨٠٠	٢٥٠	مدينون و أق.
١٢٠٠	١٠٠٠	مخزون سلعي
٢٤٠٠	١٣٠٠	إجمالي أصول متداولة
٤٢٠٠	١٥٠٠	صافي أصول ثابتة
٢٠٠	٢٠٠	استثمارات في أوراق مالية
٦٨٠٠	٣٠٠٠	إجمالي الأصول
		خصوم وحقوق ملكية:
٢٠٠	٢٠	دائنون
٨٠٠	٣٥٠	أ.د.
٢٠٠	٣٠	التزامات أخرى
١٢٠٠	٤٠٠	إجمالي خصوم متداولة
٢٨٠٠	٣٠٠	قروض طويلة الأجل
٨٠٠	٦٠٠	رأس مال الأسهم عادية
٢٠٠٠	١٧٠٠	أرباح محتجزة
٦٨٠٠	٣٠٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	
٨٤٠٠	٤٠٠٠	صافي المبيعات
٥٣٤٠	٢٨١٠	. تكلفة المبيعات
٣٠٦٠	١١٩٠	مجمل الربح
١٦٠٠	٧١٠	. م. بيعية وإدارية
١٤٦٠	٤٨٠	صافي ربح العمليات
٢٠٠	٢٠	. م. الفوائد
١٢٦٠	٤٦٠	الربح قبل الضريبة
٦٠٤	٢٢٠	. الضرائب
٦٥٦	٢٤٠	صافي الربح

المطلوب:

١. على ضوء دراستك لأسلوب النسب المالية، حدد أي المنشأتين يفضل البنك إقراضها.
٢. أي المنشأتين تفضل أن تستثمر في أسهما؟.

الحل

تحديد أي المنشأتين يفضل البنك إقراضها باحتساب نسب كثيرة أهمها :

المنشأة (ب)	المنشأة (أ)	
		نسب السيولة:
نسبة التداول = $\frac{2400}{1200} = 2$ مرة	نسبة التداول = $\frac{1300}{400} = 3.25$ مرة	
نسبة السيولة السريعة = $\frac{1200 - 2400}{1200} = 1$ مرة	نسبة السيولة السريعة = $\frac{1000 - 1300}{400} = 0.75$ مرة	
نسبة الديون إجمالي الأصول = $\frac{100 \times 400}{6800} = 5.9\%$	نسبة الديون إجمالي الأصول = $\frac{100 \times 700}{3000} = 23\%$	
معدل تغطية الفوائد = $\frac{1460}{200} = 7.3$ مرة	معدل تغطية الفوائد = $\frac{480}{20} = 24$ مرة	

يلاحظ من هذه النسب تقارب نسب السيولة ولكن نجد أن المنشأة ب مثقلة بالديون حيث تبلغ نسب ديونها إلى إجمالي أصولها 5.9% وستزيد عن ذلك لو حصلت على القرض بينما المنشأة (أ) نسبة ديونها منخفضة وأيضاً معدل تغطية الفوائد مرتفع جداً حيث بلغ 24 مرة بينما يبلغ 7.3 مرة بالنسبة للمنشأة (ب). لذلك فالمنشأة (أ) هي التي يفضل البنك إقراضها.

حالة (١٠)

فيما يلي القوائم المالية لمنشأة الحمد كما تظهر في ٢٠١٩/١٢/٣١ :
المركز المالي للمنشأة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

٢٠١٨	٢٠١٩	بيان
١٠٥٩٤	٨١٠٠	نقدية
٢٢٧٧٧	١٢٤٠٠	استثمارات قصيرة الأجل
١٢٧٠٧٢	١٣٧٣٠٠	مدينون و أ. ق
٢٤٠٨١٣	٢٦١٤٠٠	مخزون سلعي
٤١١٢٥٦	٤١٩٢٠٠	إجمالي الأصول المتداولة
		+
١٦٤٤٨٤	١٨١٣٠٠	آلات ومعدات (صافي)
٢٩١٢٠	٢٦٨٠٠	أصول ثابتة وغير ملموسة أخرى
١٩٣٦٠٤	٢٠٨١٠٠	إجمالي أصول ثابتة
٦٠٤٨٦٠	٦٢٧٣٠٠	إجمالي الأصول
٥٢٢٦٢	٥٢٣٠٠	دائنون
١٩٢٦٤	٤٠٩٠٠	أوراق دفع
٦٨٣٣٩	٦٩٧٠٠	قروض قصيرة
١٣٩٨٦٥	١٦٢٩٠٠	إجمالي الخصوم المتداولة
		+
١٣٩٦٧	١٣٩٠٠	سندات
٥١٨١٦	٤٤٦٠٠	قروض طويلة الأجل

تطبيقات عملية في إعداد وتحليل التقارير المالية

٢٠٥٦٤٨	٢٢١٤٠٠	إجمالي الالتزامات
١٢٩٥٢٤	١٢٩٩٠٠	+ رأس المال الأسهم العادية (ق. اسمية للسهم ١٠٠ ج)
٢٦٩٦٨٨	٢٧٦٠٠٠	أرباح مبقاة
٣٩٩٢١٢	٤٠٥٩٠٠	إجمالي حقوق الملكية
٦٠٤٨٦٠	٦٢٧٣٠٠	مجموع حقوق الملكية والالتزامات

قائمة الدخل للمنشأة الحمد عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالآلاف الجنيهات)

٢٠١٨	٢٠١٩	بيان
٨٠٦٥٤٦	٧٩٩٨٠٠	صافي المبيعات
٥١٥٩٩٨	٥٣٥٩٠٠	. تكلفة البضاعة المباعة
٢٩٠٥٤٨	٢٦٣٩٠٠	مجمول الربح
١٣٢٥٧٧	١٤٢٦٧٢	يطرح: مصروفات التشغيل:
٢٦٠٥٣	٢٨٦٤٩	م. بيعية وإدارية
١٧٨٠٩	١٩٢٧٩	م. صيانة
١١٤١٠٩	٧٣٣٠٠	م. استهلاك
٣٩٧٧	٢٧٠٠	صافي الدخل من العمليات
١١٨٠٨٦	٧٦٠٠٠	+ إيرادات أخرى
٧٢٣٤	١١٤٠٠	صافي الدخل قبل الفائدة والضريبة
١١٠٨٥٢	٦٤٦٠٠	. الفوائد المدينة
٥٣٩٩٤	٢٧٧٠٠	صافي الدخل قبل الضرائب
٥٦٨٥٨	٣٦٩٠٠	. الضرائب
٢٩٧٨١	٣٠٥٨٨	صافي الدخل بعد الضريبة
٣٠٠ جنية	٢٥٠ جنية	الأرباح الموزعة
		متوسط سعر السهم في السوق

المطلوب: حساب جميع النسب التي تسمح بها المعلومات المعطاة وفقاً لما تم دراسته وتفسير هذه النسب.
الحل:

حساب النسب المالية لسنة ٢٠١٩:

سوف يتم حساب النسب التي تسمح بها بيانات المثال فقط،
نسب السيولة

$$\begin{aligned} \text{نسبة التداول} &= \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{خصوم متداولة}} = \frac{٤١٩٢٠٠}{١٦٢٩٠٠} = ٢.٥٣ \text{ مرة} \\ \text{نسبة السيولة السريعة} &= \frac{\text{أصول متداولة - مخزون}}{\text{خصوم متداولة}} = \frac{٢٦١٤٠٠ - ٤١٩٢٠٠}{١٦٢٩٠٠} = ٠.٩٧ \text{ مرة} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الافتراض)} &= \frac{\text{إجمالي الالتزامات} \times ١٠٠}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{٢٢١٤٠٠ \times ١٠٠}{٦٢٧٣٠٠} = ٣٥.٣\% \end{aligned}$$

$$\frac{\text{إجمالي الالتزامات} \times 100}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{100 \times 221400}{405900} = 54.5\%$$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}} = \frac{76000}{11400} = 6.67 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \frac{535900}{2 \div (240813 + 261400)} = 2.13 \text{ مرة}$$

عدد أيام بقاء المخزون بالمخازن = 360 يوم ÷ معدل دوران المخزون
 = 360 يوم ÷ 2.13 = 169 يوم

معدل دوران المدينين =	$\frac{799800}{2 \div (127072 + 137300)}$	=	$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين و أ.ق.}}$	=

متوسط فترة التحصل = 360 يوم ÷ معدل دوران المدينين = 6.05 = 60 يوم

سيولة المخزون (طول الدورة التشغيلية) = 169 + 60 = 209 يوم

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي الأصول الثابتة}} = \frac{799800}{2 \div (193604 + 208100)} = 3.98 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \frac{799800}{2 \div (604860 + 627300)} = 1.3 \text{ مرة}$$

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{100 \times 36900}{799800} = 4.6\%$$

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \frac{100 \times 36900}{2 \div (604860 + 627300)} = 5.98\%$$

أو = معدل دوران الأصول × العائد على المبيعات

$$5.98\% = 4.6\% \times 1.3 =$$

العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \cdot \text{توزيعات للأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية}}$

$$9.17\% = \frac{100 \times (36900 \cdot \text{صفر})}{2 \div (399212 + 405900)} =$$

ربحية السهم العادي = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \cdot \text{توزيعات للأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة}}$

$$28.45 \text{ جنيه / للسهم} = \frac{3690000 \cdot \text{صفر}}{=}$$

$$2 \div (1299000 + 1295240)$$

حيث:

$$\text{عدد الأسهم في 2019} = \text{رأس مال أسهم عادية} \div \text{قيمة اسمية للسهم العادي}$$

$$= 1299000000 \div 100 \text{ جنيه} = 1299000 \text{ سهم}$$

$$\text{عدد الأسهم في 2018} = 1295240000 \div 100 \text{ جنيه} = 1295240 \text{ سهم}$$

$$\text{نسبة العائد النقدي} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{متوسط سعر السهم في السوق}}$$

$$\text{حيث نصيب السهم العادي من التوزيعات} = \text{التوزيعات النقدية} \div \text{متوسط عدد الأسهم العادية}$$

$$= 30588000 \div 1297120 \text{ سهم} = 23.58 \text{ جنيه / للسهم}$$

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \frac{\text{إجمالي الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية} \times 100}{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}$$

$$= \frac{100 \times 30588}{36900} = 82.89\%$$

$$\text{أو} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{ربحية السهم العادي}} = \frac{23.58}{28.45} = 82.89\%$$

$$\text{نسبة السعر إلى الربح (مضاعف أو مكرر الربحية)} = \frac{\text{متوسط سعر السوق للسهم العادي}}{\text{ربحية السهم العادي}}$$

$$= \frac{250}{28.45} = 8.8 \text{ مرة}$$

اما عن كيفية استخدام نموذج التمان في التنبؤ باستمرارية أو عدم استمرارية المنشأة من خلال المثال السابق الخاص بمنشأة الحمد :

$$\text{س 1} = \frac{1629000 \div 419200}{627300} = 0.41$$

$$\text{س 2} = \frac{276000}{627300} = 0.44$$

$$\text{س 3} = \frac{76000}{627300} = 0.12$$

$$\text{س 4} = \frac{250 \times 1299000 \text{ جنيه}}{221400000} = 1.46$$

$$\text{س 5} = \frac{79980000}{627300000} = 1.27$$

احتساب النسب اللازمة لتطبيق
نموذج التمان عن السنوات ٢٠١٩ أو ٢٠١٨

النسبة	٢٠١٩	٢٠١٨
س١	٠.٤١	٠.٤٥
س٢	٠.٤٤	٠.٤٥
س٣	٠.١٢	٠.١٩
س٤	١.٤٦	١.٩
س٥	١.٢٧	١.٣٣

درجات زد لعام ٢٠١٩

$$٣.٦٥ = ١.٢٧ \times ١ + ١.٤٦ \times ٠.٦ + ٠.١٢ \times ٣.٣ + ٠.٤٤ \times ١.٤ + ٠.٤١ \times ١.٢ =$$

درجات زد لعام ٢٠١٨

$$٤.٢٦٧ = ١.٣٣ \times ١ + ١.٩ \times ٠.٦ + ٠.١٩ \times ٣.٣ + ٠.٤٥ \times ١.٤ + ٠.٤٥ \times ١.٢ =$$

ولتقييم درجات زد للمنشأة المذكورة فإن المعيار هو:

- _ إذا كانت درجات زد أكبر من ٢.٩٩ فإن المنشأة ذات مركز مالي سليم (مستمرة).
 - _ إذا كانت درجات زد أقل من ١.٨١ فإن هناك احتمالاً ألا تستمر المنشأة (تفلس).
 - _ إذا كانت درجات زد تقع بين ١.٨١ و ٢.٩٩ فإنها تستحق الدراسة حيث قد يكون هناك احتمالاً لأن تفلس أو لا تفلس.
 - _ يجب تتبع درجات زد على مدار عدة سنوات.
- بتطبيق هذه المعايير على شركة العليا موضوع مثالنا نجد أنها ذات مركز مالي سليم حيث أن درجات زد لها على مدار السنوات ٢٠١٩ ، ٢٠١٨ أكبر من ٢.٩٩ .

حالة (١١)

تقدمت منشأة الوفاء بطلب للحصول على ائتمان مرفقاً به المعلومات الموضحة أدناه، بصفتك المحلل المالي المكلف بالمهمة، ما هي المشاكل التي ينطوي عليها منح ائتمان لهذه المنشأة ؟
الميزانية العمومية لمنشأة الوفاء في ٢٠١٩/١٢/٣١

الأصول		الخصوم وحقوق الملكية	
نقدية	١٠٠٠	دائنون	٥٠٠٠٠
مدينون	١٥٠٠٠	أ.د	١٣٠٠٠٠
مخزون	٤٦٠٠٠٠	ديون طويلة الأجل	١٢٥٠٠٠
أصول ثابتة	١٢٤٠٠٠	حقوق الملكية	٢٩٥٠٠٠
	٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠

قائمة الدخل لمنشأة الوفاء عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

صافي المبيعات	٤٥٠٠٠٠
. تكلفة المبيعات	٣٦٠٠٠٠

			٩٠٠٠٠	مجمّل الربح
			١٨٠٠٠	. مصروفات تشغيل
			٣.٥٠٠٠	
			٦.٠٠٠٠	
	×	١٠٠		نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =
			٤٥٠٠٠٠	
			١٥٠٠٠	معدل دوران المدينين =
			٣٦٠	
			٣٠	متوسط فترة التحصيل =
			٤٤٠٠٠	
			٢٩٥٠٠٠	العائد على حقوق الملكية =
			٤٤٠٠٠	
			٤٥٠٠٠٠	العائد على المبيعات =
			٤٤٠٠٠	
			٦.٠٠٠٠٠	العائد على الأصول =
			٣٦٠٠٠٠	
			٤٦٠٠٠٠	معدل دوران المخزون =
			٧٢٠٠٠	الربح قبل الضريبة
			٢٨٠٠٠	. الضريبة
			٤٤٠٠٠	صافي الربح

إذا علمت ان متوسط نسب الصناعة عن عام ٢٠١٩ ::

- ✓ نسبة التداول ٣ مرات، نسبة السيولة السريعة ٠.٥ مرة
- ✓ نسبة الديون إلى الأصول ٦٠%، متوسط فترة التحصيل ١٠ أيام
- ✓ العائد على حقوق الملكية ١٥%، العائد على المبيعات ١٢%
- ✓ العائد على الأصول ٦%، معدل دوران المخزون ٢ مرة

الحل

		٤٧٦٠٠٠	نسبة التداول =
		١٨٠٠٠	
		٤٦٠٠٠٠ - ٤٧٦٠٠٠	نسبة السيولة السريعة =
		١٨٠٠٠٠	

المشاكل التي ينطوي عليها منح ائتمان لهذه المنشأة :

١. مشكلة سيولة لابتعاد نسبة سيولتها السريعة (٠.٠٩) عن نسبة الصناعة بدرجة كبيرة.
٢. يرتبط برقم (١) مشكلة تكديس المخزون بدليل انخفاض معدل دورانه بدرجة كبيرة، وقد يشير هذا إلى وجود مخزون راكد يصعب تصريفه بدليل ارتفاع رقم المخزون عن كل من تكلفة المبيعات وصافي المبيعات.
٣. ارتفاع متوسط فترة التحصيل للمنشأة (١٢ يوم) عن متوسط الصناعة (١٠ أيام) بزيادة حوالي ٢٠% بما يقلل من سيولة المدينين ويشير إلى عدم كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل.

حالة (١٢)

فيما يلي القوائم المالية وبعض المعلومات الإضافية لمنشأة التوفيق التجارية عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١:

أ. قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (القيمة بالآلاف الجنيهات):

٢٧٦٠٠	صافي المبيعات
١٨٨٠٠	. تكلفة المبيعات
٨٨٠٠	مجمل الربح
	مصروفات التشغيل:
	م. بيعية
١٨٠٠	
	م. إدارية
٢٦٠٠	
	م. استهلاك
٤٦٠٠	
٤٢٠٠	صافي الدخل

ب. الميزانية العمومية المقارنة في ١٢/٣١ (القيمة بالآلاف الجنيهات):

٢٠١٨	٢٠١٧	
		الأصول:
٦٨٠٠	٤٦٠٠	نقدية
٧٠٠٠	٥٢٠٠	مدينون (صافي)
٦٦٠٠	٧٦٠٠	مخزون
٧٨٠٠	٦٨٠٠	أصول ثابتة
(٤٨٠٠)	(٤٦٠٠)	. مجمع استهلاك
٥٢٠٠	٥٦٠٠	استثمارات طويلة الأجل
٢٨٦٠٠	٢٥٢٠٠	
		الخصوم وحقوق الملكية:
٤٨٠٠	٣٦٠٠	دائنون
١٦٠٠	١٢٠٠	مصروفات إدارية مستحقة
٤٨٠٠	٦٠٠٠	سندات
٧٦٠٠	٦٨٠٠	رأس مال الأسهم
٩٨٠٠	٧٦٠٠	أرباح محتجزة
٢٨٦٠٠	٢٥٢٠٠	

واليك بعض المعلومات الإضافية (القيم بالآلاف جنيه):

١. بلغت توزيعات الأرباح نقداً خلال السنة ٢٠٠٠ جنيه.
 ٢. تم بيع الاستثمارات طويلة الأجل بقيمتها الدفترية.
 ٣. تم شراء أصول ثابتة جديدة خلال السنة نقداً.
 ٤. تم إصدار أسهم جديدة بقيمتها الاسمية التي بلغت ٨٠٠ جنيه، كما سددت المنشأة سندات قيمتها ١٢٠٠ جنيه نقداً.
- بصفتك أحد محاسبي هذه المنشأة فقد طلب منك إعداد قائمة التدفقات النقدية لها عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ باستخدام: الطريقة غير المباشرة.

الحل

قائمة التدفقات النقدية لمنشأة التوفيق

عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
٤٢٠٠	صافي الدخل
	+ مصروفات لا تتطلب نقدية خارجة:
٢٠٠	م. استهلاك
(١٨٠٠)	. الزيادة في المدينين
١٠٠٠	+ النقص في المخزون
١٢٠٠	+ الزيادة في الدائنين
٤٠٠	+ الزيادة في م. مستحقة
٥٢٠٠	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (١)
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
	تدفقات داخلية:
٤٠٠	بيع استثمارات
	تدفقات خارجة:
(١٠٠٠)	شراء أصول ثابتة
(٦٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (٢)
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
	تدفقات داخلية
٨٠٠	إصدار أسهم
	تدفقات خارجة:
(١٢٠٠)	سداد السندات
(٢٠٠٠)	توزيعات أرباح
(٢٤٠٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية (٣)
٢٢٠٠	صافي التدفقات النقدية (١) + (٢) + (٣)
٤٦٠٠	+ رصيد النقدية أول المدة
٦٨٠٠	= رصيد النقدية آخر المدة

حالة (١٣)

بدأ أحد المستثمرين مشروعاً برأسمال قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيته ، ولقد قرر أنه يستطيع تحقيق معدل دوران لأصوله ٤ مرات في السنة ، و ٣% نسبة ربح بعد الضرائب على المبيعات (هامش ربح) - احسب بالجنيته صافي الربح لهذا المشروع ؟
الحل

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المستخدمة}} = \text{بما أن معدل دوران الأصول}$$

وحيث أن صافي الأصول المستخدمة = مقدار رأس المال (في هذه الحالة)
إذن صافي الأصول المستخدمة = ٥٠٠.٠٠٠ جنيته

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{حيث س تمثل} \\ \text{صافي المبيعات} \end{array} \right\} \frac{\text{س}}{٥٠٠.٠٠٠} = \text{إذن معدل دوران الأصول}$$

$$\frac{\text{س}}{٥٠٠.٠٠٠} = ٤ \quad \text{إذن}$$

$$\text{س} = ٤ \times ٥٠٠.٠٠٠ = ٢.٠٠٠.٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{إذن صافي المبيعات} = ٢.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{بما أن هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\left(\begin{array}{l} \text{حيث ص تمثل} \\ \text{صافي الربح} \end{array} \right) \quad ١٠٠ \times \frac{\text{ص}}{٢.٠٠٠.٠٠٠} = ٣\% \quad \text{إذن}$$

$$\text{ص} = \frac{٣}{١٠٠} \times ٢.٠٠٠.٠٠٠ = ٦.٠٠٠ \text{ جنيته}$$

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} = ٦.٠٠٠ \text{ جنيته}$$

حالة (١٤)

توافرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ (بالآلاف جنيه)

أوراق دفع	٣٣		النقدية	٤٤	
حسابات دائنة (موردين)	٤٤		أوراق القبض	٥٥	
خصوم متداولة أخرى	٢٢		المخزون	١٦٥	
مجموع الخصوم المتداولة		٩٩	مجموع الأصول المتداولة		٢٦٤
قرض طويل الأجل (٦%)		٤٤	صافي الأصول الثابتة		١٢١
صافي حق الملكية		٢٤٢			
جملة الخصوم		٣٨٥	جملة الأصول		٣٨٥

قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١

٥٥٠.٠٠٠		المبيعات
		تكلفة المبيعات :
	٢٠٩.٠٠٠	مواد
	١٣٢.٠٠٠	أجور مباشرة
	١٩.٨٠٠	قوى محركية
	٣٣.٠٠٠	أجور غير مباشرة
٤٠٥.٩٠٠	١٢.١٠٠	الإهلاك
١٤٤.١٠٠		مجموع ربح التشغيل (العمليات)
	٥٥.٠٠٠	مصروفات بيعية
١١٨.٣٦٠	٦٣.٣٦٠	مصروفات إدارية
٢٥.٧٤٠		صافي ربح التشغيل (العمليات)
٢.٦٤٠		- الفوائد
٢٣.١٠٠		صافي الربح قبل الضرائب
١١.٥٥٠		- الضرائب (٥٠%)
١١.٥٥٠		صافي الربح النهائي

والمطلوب :

- ١ - حساب النسب المالية التالية : التداول ، معدل دوران المخزون . متوسط فترة التحصيل ، معدل دوران الأصول ، هامش الربح الصافي للمبيعات ، معدل العائد على الاستثمار ، معدل العائد على حق الملكية .
- ٢ - علق باختصار على الوضع المالي للمنشأة في ضوء متوسط نسب الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وهي على التوالي ٢.٥ مرة ، ٩.٩ مرة ، ٣٣ يوما ، ١.٢ مرة ، ٣.٢% ، ٣.٨% ، ١٠.٧% .

أ - نسبة التداول =

$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

نسبة التداول	=	٢٦٤	=	١ : ٢.٧
		٩٩		

ب - معدل دوران المخزون =

$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون بالتكلفة}} \times \text{مرة}$

معدل دوران المخزون	=	٤٠٥.٩٠٠	=	٤.٩ مرة
		(صفر + ١٦٥.٠٠٠)		
		٢		

ج - متوسط فترة التحصيل =

$\frac{\text{أوراق القبض}}{\text{متوسط المبيعات اليومية الآجلة}}$

وحيث أن التمرين لم ينص على مقدار المبيعات الآجلة ، فيفترض أن المبيعات الموجودة تساوى المبيعات الآجلة .

إذن متوسط فترة التحصيل	=	٥٥.٠٠٠	=	٣٦ يوم (تقريبا)
		١٥٢٨		
		٣٦٠ يوم		

د - معدل دوران الأصول =

$\frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{صافى الأصول المستخدمة}}$

$$١.٤٣ \text{ مرة} = \frac{٥٥٠.٠٠٠}{٣٨٥.٠٠٠}$$

وبالنسبة لـ صافى المبيعات = إجمالي المبيعات - (مردودات المبيعات + الخصم المسحوق به)

هـ - هامش الربح الصافى للمبيعات =

$\frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب}}{\text{صافى المبيعات}} \times ١٠٠$

هامش الربح الصافى للمبيعات	=	١١.٥٥٠	=	١٠٠ ×
		٥٥.٠٠٠		

و - معدل العائد على الاستثمار =

$\frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب وقبل الفوائد}}{\text{صافى الأصول المستخدمة فى المشروع}} \times ١٠٠$

معدل العائد على الاستثمار	=	٢.٦٤ + ١١.٥٥٠	=	١٠٠ ×
		٣٨٥.٠٠٠		

تطبيقات عملية في إعداد وتحليل التقارير المالية

١٠٠ ×	صافي الربح بعد الضرائب	=	ز - معدل العائد على حق الملكية
	صافي حق الملكية		

١٠٠ × = ٤.٨ % تقريبا	١١.٥٥٠	=	
	٢٤٢.٠٠٠		

المطلوب الثاني : التعليق على الحالة المالية للشركة :

مقارنة النسب المالية للمنشأة بنسب الصناعة

المنشأة	الصناعة	النسبة
٢.٧ مرة	٢.٥ مرة	التداول
٤.٩ مرة	٩.٩ مرة	معدل دوران المخزون
٣٦ يوما	٣٣ يوما	متوسط فترة التحصيل
١.٤٣ مرة	١.٢ مرة	معدل دوران الأصول
٢.١ %	٣.٢ %	هامش الربح
٣.٧ %	٣.٨ %	معدل العائد على الاستثمار
٤.٨ %	١٠.٧ %	معدل العائد على حق الملكية

تحليل موجز :

- ١- من ناحية السيولة : نجد أن وضعها في المنشأة يعادل تقريبا وضعها في الصناعة ، علاوة على أنها أعلى من النسب النمطية (٢ : ١) ، وبالتالي فإن المنشأة لديها مقدرة على السداد .
- ٢- من ناحية النشاط : نجد أن معدل دوران المخزون في المنشأة تقريبا يعادل النصف في الصناعة ، وهذا يدل على ضعف حركة المخزون ، وبالتالي سيؤثر على معدل العائد على الاستثمار بالانخفاض ، وهو ما يدل على سوء إدارة المنشأة لمخزونها.
- ٣- بالنسبة لمتوسط فترة التحصيل : نجدها تقريبا متساوية، وإن كانت أطول نسبيا في المنشأة عن الصناعة ، وقد يفسر هذا على أنه سوء في سياسة الائتمان وتحصيل الديون .
- ٤- بالنسبة لمعدل دوران الأصول: يكاد يتساوى لما هو موجود في الصناعة، وهذا يفسر تقريبا لماذا تحقق المنشأة معدل عائد على الاستثمار (بعد تعديله بإلغاء الفوائد) مثل الصناعة .
- ٥- بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية : نجد أن هناك فارقا كبيرا بين المنشأة والصناعة ، والذي قد يعود في الغالب إلى سبب جوهري وهو افتراض المنشأة بمعدل أعلى من معدل الاستثمار في المنشأة ، فسر الفائدة ٦% ومعدل العائد على الاستثمار ٣.٨ % . والمفروض أن يكون سعر الفائدة أقل من معدل العائد على الاستثمار في المنشأة أو في أسوأ الظروف مساوية ، حتى يمكن أن يتحسن معدل العائد على حق الملكية بصورة ملحوظة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- حمزة محمود الزبيدي، ٢٠٠٠، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الله عبد العزيز، سعد بيومي، محمد سامي، ٢٠١٩، التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- محمد احمد باغه، ٢٠١١، تقييم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في شركات القطاع العام في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- منصور حامد محمود، سمية أمين على، محمود عباس حمدي، أحمد كمال الطيار، ٢٠٢٠، تحليل ونقد القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- صلاح بسيوني، عبد المنعم فليح، زايد أبو شناف، عماد الزمر، ٢٠١٦، المحاسبة الإدارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Acosta-González, E. & Fernández-Rodríguez, F. (2013). Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. Computational Economics, 43(2), 133-157. <http://dx.doi.org/10.1007/s10614-013-9392-9>.
- C. paramasivan, T. Subramanian, 2009, Financial Management, faculty of commerce, Vivekananda college, Periyar university.